الباب السادس

محطات صحفية
لكشف الفساد

obeikan.com

obeikan.com

المحاكمات الشعبية التى تعقد للحكومة رئيسا ووزراء ، وصفها البعض بعد أزمة اختبارات « كادر المعلمين » ، بالتعبير القضائى « غير مختصة » ، حيث يجب محاكمة الذين جاءوا بهم وهم غير مؤهلين للحكم ، تماما مثلما تحاسب النيابة وجهات التحقيق من يوظف شخصا باعتباره حاصلا على شهادة عليا ، ثم يثبت أنه لم يحصل عليها ، ثم يستمر بعلم صاحب العمل أو القائم على إدارته ، فالفشل الدائم لوزارة «نظيف» فى معالجة القضايا الكبرى يؤكد بما لا يجعل مجالا للشك ، عدم حصول أى من أعضائها على ما يؤهله للتعامل مع الأزمات الطارئة ، أو حل المزمن منها ، ويجعل استمرارهم فى مناصبهم إهمالا ممن أقامهم عليها ، يستوجب مساءلته ومحاكمته شعبيا وقانونيا ، بداية من الأخطاء السياسية فى التصريحات ووصولا للخطايا الإدارية فى تنفيذ مخططات وإدارة الأزمات المزمنة التى تعانى منها مصر وشعبها !

مستندات الإدانة غير خافية على أحد بداية من أصغر مصرى ونهاية برأس النظام ، وقبل أن يتسائل عنها احد الذين يغمضون أعينهم عن الحقيقة بدعوى الالتزام الحزبى أو عبادة من فوق هذا الالتزام ، تأتى تصريحات رئيس الوزارة التى اتهم فيها المصريين بـ« عدم النضج السياسى، وأنَّ عليه أن ينضج قبل إقامةِ نظامٍ ديمقراطيٍّ كاملٍ مثل ذلك الموجود في الولاياتِ المتحدة ، » ، كأول مستندات إدانة النظام الذى جاء بواحد كل مؤهلاته العلمية تختفى خلف جهاز الكمبيوتر ، أو مكوناته المختلفة فيما اختفت المؤهلات السياسية حلف مقعدة فى الجامعة التى جاء منها ، ولعل الاستجواب الذى قدمه الدكتور حمدي حسن النائب البرلمانى ، عن تصريحات نظيف المستفزة ، هو أبلغ الأدلة التى تدين نظيف ومن جاءوا به إلى رئاسة الحكومة ، حيث أورد بعض هذه التصريحات ومنها :« طريق مصر نحو الديمقراطية مرتبط بإدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن » ، وكذلك بعض التصريحات الأخرى التى تخالف الدستور وتزيد من الاحتقان السياسى فى مصر ومنها :« المعارضة في مصر كان من الممكن أن ترتفع نسبتها إلى ٤٠٪ إذا لم يكن هناك تدخلٌ حكوميٌّ في الانتخابات » !

الأخطر هو ما جاء فى المذكرة التفسيرية للاستجواب وأكد أن :« تصريحات رئيس مجلس الوزراء المتتالية تفتقد للحس السياسي ، وأدت إلى مزيد من حالة الاحتقان السياسي، كما كان لها آثارها الاقتصادية السيئة، والتي ظهرت في الانهيار غير المسبوق للبورصة المصرية، رغم انعقاد مؤتمر دافوس الاقتصادي العالمي في البلاد، وهروب

الاستثمار المباشر من مصر؛ حيث وردت تقاريرٌ عن هروب المستثمرين العرب والأجانب من البورصة المصرية وبيعهم ما يقرب من مليار ونصف دولار كأوراق مالية؛ وذلك نتيجةً للإجراءات الأمنية التي اتخذتها الشرطة المصرية؛ مما أثار الفزع في قلوب المستثمرين -مصريين أو عرب أو أجانب- فهربوا من البلاد ، وأورد الاستجواب تصريحا مستفزا ومخالفا للدستور جاء على لسان وزير الداخلية حبيب العادلى قال فيه :« المكالمات كلها تراقَب وتُسجَّل، و«اللي يخاف ما يتكلمش» !.

وهو التصريح الذي أثار الفزع في قلوب المواطنين، فضلاً عن المستثمرين، وهو مخالف لمواد الدستور ٤٤ والتي تنص على «للمساكن حرمة خاصة، ولا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بإذن قضائي»، والمادة ٤٥ التي تنص على «لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، ووفقًا لأحكام القانون»، والمادة ٥٧ التي تنص على: «كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون جريمةٌ لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضًا عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء» .

فيما أضاف حمدي حسن شعب مصر هو الذي منح لنفسه دستور ٧١- الذي لم يقرأه رئيسُ الحكومة وأقسم على احترامه ، ينص في وثيقة إصداره على «إن سيادة القانون ليست ضمانًا مطلوبًا لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت» كما ينص في المادة ٦٤ منه على «سيادة القانون أساس الحكم في الدولة» وفي المادة ٦٥ ينص على «تخضع الدولة للقانون, واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات» ، مشيرا إلى أن هذا هو دستور الشعب الذي يتهمه رئيس مجلس وزرائه بأنه غير ناضج سياسيًّا، بل ويربط بطريقة غير مسبوقة بين الإصلاح في مصر واستمرار رئيس دولة وحكومة أجنبية في السلطة- في بلد تداول السلطة فيه أمرٌ طبيعي- فماذا يحدث إذا خسر جورج بوش الابن الانتخابات الأمريكية مثلاً؟! وهو أيضا خروج غير مسبوق على المعتاد من رؤساء الحكومات المصرية بربط الإنجازات والإصلاحات والتعليمات بأنها تأتي بناءً على توجيهات السيد رئيس الجمهورية (المصري) وليس الرئيس الأمريكي وإدارته ويجعل مصر تحت الإدارة المباشرة للحكومة الأمريكية للأسف الشديد!!

أيضا أضاف النائب فى استجوابه الذى يعتبر مستندا موثقا داخل البرلمان ، إن لم يكن قد أحرق فى حريق مجلس الشورى ٢٠٠٨:« أن الطامَّة الكبرى كانت في اعتراف نظيف لمجلة (النيوزويك) الأمريكية بأنه لولا تدخل الحكومة لفازت المعارضة بـ٤٠٪ في الانتخابات، ويبدو أن هذا التصريح أزعجَ الحكومة، فقام المتحدث الرسمي لها د. مجدي راضي بتصحيحِ التصريح قائلاً بأن رئيس مجلس الوزراء كان يقصد ٤٠ مقعدًا إضافيًا وليس ٤٠٪ من المقاعد!، وأضاف أن النظام الديمقراطي الأمريكي الذي يتطلَّع إليه رئيس الجمهورية ،يجرم تزوير الانتخابات ويفرض على من قام بالتزوير تقديمَ استقالته وتقديمه إلى المحاكمة، وهي تهمةٌ مخلةٌ بالشرف، وضربَ مثالاً باليابان؛ حيث يقوم المزوِّر بالانتحار بإطلاق الرصاص على رأسه تخلصًا من العار الذي ارتكبه في حق شعبه ومواطنيه.

آخر مستندات إدانة النظام الذى جاء بحكومة غير مؤهلة لشغل منصبها المختلفة تمثل فى تضارب تصريحات المسئولين الكبار حول خسائر حريق مجلس الشورى الذي وقع في ١٩ أغسطس ، فبرغم تأكيدات مصادر عديدة داخل البرلمان ، علي احتراق وثائق برلمانية تاريخية ، إضافة إلى المضابط البرلمانية ومحاضر اللجان منذ بداية الحياة البرلمانية عام١٨٦٦ , وخرائط التصميم الهندسي لمبني مجلس الشعب ـ الذي تم بناؤه عام١٩٢٢ , وأول ميكروفون تم استخدامه في قاعة البرلمان ، وكان مستوردا من إنجلترا خلال رئاسة سعد زغلول لأول حكومة وفدية عام١٩٢٤ ، بالإضافة إلى مضبطة الجلسة السرية لمناقشة دخول مصر حرب فلسطين عام١٩٤٨ , ومضبطة الجلسة التي ناقش فيها البرلمان كتاب طه حسين في الشعر الجاهلي واتهام النواب له بالكفر , ومضبطة مناقشة استجواب مصطفي النحاس لوقائع الكتاب الأسود لمكرم عبيد , ومستندات ترشيح الزعيم جمال عبد الناصر لرئاسة الجمهورية عام١٩٥٧ في أول مجلس نيابي بعد الثورة مجلس الأمة ، ومضابط مجلس الوحدة بين مصر وسوريا وأرشيف البرلمان , ووثائق إلغاء معاهدة١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وأرشيف البرلمان المصري كاملا في ظل دستور١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢ , وجميع المضابط المهمة حول استجوابات الحكومة حول قضايا وطنية خلال مسيرة الحياة البرلمانية ، وبعد فقد جميع هذه الوثائق، جاء نفي المسئولين وعلى رأسهم صفوت الشريف ـ رئيس مجلس الشورى ـ لوقوع أي خسائر تذكر بخلاف الجدران ليزيد تعقيد الموقف ويفرض مساحات غامضة حول حقيقة هذه الخسائر .

الفصل الأول

خسائر الغزل والنسيج والسكك الحديدية

فضائح الفساد لاتزال عرضًا مستمرًا ، فالأرقام تؤكدها وتشير إليها في كافة القطاعات ، حيث يعلم الجميع أن مختلف الهيئات والمصالح التابعة للحكومة تعاني من الفساد المزمن.. ورغم العديد من التقارير التي تكشف عنها جهات رقابية ـ تابعة للحكومة أيضا ـ مثل الجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة الرقابة الإدارية ، إلا أن الفساد يظل موجودا ويخلق له مكانا في هذه الهيئات التي أصبحت بيئة مناسبة فيما يبدو لمختلف أنواع الفساد ،.. في الوقت الحالي ظهر إلى الوجود تقريران للجهاز المركزي يتناولان جرائم وفضائح جديدة ، إحداهما في هيئة السكك الحديدية والآخر يتعلق بشركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام .

وفيما يتعلق بهيئة السكك الحديدية كشف تقرير للجهاز المركزي للمحاسبات عن وجود مخالفات مالية بالهيئة خلال العام المالي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ومنها بلوغ العجز المرحل منذ عام ١٩٨٨ وحتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ نحو ٠٢٢،١٢ مليار جنيه ، وبحسب هذا التقرير فإن رأس مال الهيئة في ميزانية ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ بلغ ١٤٧،٢٦ مليار جنيه، بزيادة مليار جنيه عن العام السابق في حين أسفرت نتائج الأعمال عن وجود عجز جار بلغ ٠٣٣،٢ مليار جنيه بزيادة قدرها ٧١٤ مليون جنيه عن العجز الجاري العام السابق.

ووفقا للتقرير أيضا فإنه توجد آلات ومعدات وماكينات وأوناش بورش الهيئة الإنتاجية والمخازن لا تستخدم بسبب عدم إصلاحها أو لسوء استخدامها أو عدم استكمال توريد أجزاء منها أو لعدم توافر العمالة الفنية المدربة لتشغيلها كما لم يتم استغلال العديد من المباني والمنشآت الإدارية والسكنية والترفيهية والمعدات وآلات بمعهد وردان في الجيزة منذ عام ١٩٧٥ بلغت قيمة المباني والمنشآت منها ٣٣ مليون جنيه، وقيمة الآلات والمعدات ٢ مليون جنيه ،وأوضح التقرير أن مبني المخازن الجديد التابع للهيئة بمنطقة أبو زعبل لم يتم استخدامه منذ إنشائه عام ١٩٩٥ رغم أن تكلفة إنشائه بلغت ٢،٧ مليون جنيه،فيما ذكر التقرير أن المعمل الإلكتروني الخاص بإصلاح الكروت الإلكترونية بالوحدات المتحركة لا يستخدم، وكذلك المخازن

المتحركة بورش شبرا الخيمة منذ ديسمبر ٢٠٠١ وتبلغ قيمتها ١٠ ملايين جنيه، ٣،٤ مليون جنيه علي التوالي بسبب عدم توريد الأجزاء الخاصة بماكينة الكروت وعدم استكمال التجهيزات الخاصة بالأرفف المتحركة.

كذلك فإن الهيئة لم تستفد من أجهزة الحاسب الآلي الموجودة ببعض الوحدات الحسابية والتي تبلغ قيمتها نحو ٢٨٢ ألف جنيه والمسلمة للوحدات في ٢٠٠١ لعدم توافر العمالة المدربة!، وكشف عن تعطل شبكة الإطفاء الذاتي للحريق بورش كوم أبو راضي منذ عام ١٩٩٢ دون إصلاح حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤، وتعطل ماكينات محطات المياه والكهرباء بورش قاطرات السويس والإسماعيلية وبورسعيد منذ سنوات دون إصلاح .

أكد التقرير أن إجمالي أرصدة الحسابات المدينة المستحقة للهيئة لدي الغير بلغت مليار و مليون جنيه في ٣٠/ يونيو / ٢٠٠٤، وتبين وجود ٣٩٧ مليون جنيه لم يتم استردادها أو توريد مقابلها، دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيلها، كما تضمن الحساب نحو ٣٩ مليون جنيه منذ سنوات ترجع لعام ١٩٧٣ ولم توضح السجلات طبيعتها بالإضافة إلي ٢٨٨ مليون جنيه مستحقة لدي بعض الجهات الإدارية بالدولة منذ أكثر من ٢٠ عامًا دون اتخاذ اللازم بشأنها ، وفي ختام تقريره قال الجهاز المركزي للمحاسبات إنه في ظل هذه المخالفات فإن القوائم المالية المعدلة للهيئة القومية لسكك حديد مصر لا تعبر بوضوح عن حقيقة المركز المالي للهيئة، وأن نتائج أعمالها لا تُظهر علي الوجه الصحيح نتيجة نشاطها عن سنة ٢٠٠٤.

أما عن شركات الغزل والنسيج التابعة للدولة ، فكشف الجهاز المركزي للمحاسبات في تقرير آخر عن أن ٢٦ شركة من الشركات القابضة حققت خسائر ٢,٣ مليار جنيه مقابل ٢,٢ مليار جنيه ليصبح إجمالي الخسائر المرحلة حتى ٣٠ يونيو الماضي ١٩,٨ مليار جنيه!، وبلغ حجم الخسائر المرحلة بشركات قطاع الغزل والنسيج فقط (عدا شركة مصر شبين الكوم) ١٩,٨ مليار جنيه بما يتجاور رؤوس أموالها بالكامل!، وذكر التقرير أن بعض الشركات تجاوزت خسائرها المرحلة مليار جنيه ومنها: مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ومصر حلوان للغزل والأهلية للغزل والنسيج ومصر للحرير الصناعي إسكو ودلتا ،وأوضح التقرير انخفاض العائد من استثمارات الشركة القابضة وللغزل والنسيج في أسهم شركات أخري إلي ٢,٩ مليون جنيه مقابل ٧,٥ مليون جنيه، مشيراً إلي أن الاستثمارات في شركتي كابو والمصرية

الفرنسية ٥٨٦ ألف جنيه لم تقابلها أي عوائد منذ سنوات! ... والبقية تأتي..!!

لعبة الديون في ميزانيات يوسف غالي

السطور التالية هي واحدة من المحطات التي انفردنا فيها بتحديد الدين الحكومي عن العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ قبل أن يعلنه رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بأكثر من عام : « فعندما أعلنت الحكومة أن اليوم الأول من الشهر الجارى سيشهد بدء العمل ما وصفته بأكبر موازنة في تاريخ مصر، والتى - بحسب الحكومة - يبلغ حجمها ٢٦٧ مليار جنيه و٥٦٪ منها مخصصة لتحسين مستوي المعيشة لمحدودي الدخل ، وتتضمن٨,٣ مليار جنيه زيادة جديدة في أجور العاملين بالدولة لتصل إلي نحو٥٩,٥ مليار جنيه, بالإضافة إلي١٧ مليار جنيه تخصص لدعم السلع والخدمات بزيادة قدرها ١,٧ مليار جنيه عن العام المالي السابق ، لم يصدقها أحد ولم يتفائل احد ، أولا لأنها حكومة احترفت الكذب وضرب الأرقام ، تماما كما احترفت عمل ودن من طين وأخرى من عجين عند ظهور الحقائق التى تكذب وزراءها ،حتى ولو كان مظهر الحقيقة جهازًا رقابيًا تابعًا لرئيس الجمهورية !!

فالأرقام تؤكد أن الفشل الاقتصادى لأداء حكومة نظيف ، كان من نتائجه تضخم الدين الخارجى إلى ٣٦ مليار دولار ، وتضخم الدين المحلى إلى ٦١٤ مليار جنيه فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٦ وتراجع الاستثمار الأجنبى بنسبة ٤٠٪ ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ وتراجع ترتيب مصر بين الدول الجاذبة للاستثمار إلى ١٠٨ وتزايد العجز فى الميزان التجارى إلى ٧٤٧ مليون دولار، وكما يؤكد خبراء الاقتصاد تتمثل مشكلة العجز فى الميزان التجارى فى وجود عجز كبير فى الموازنة العامة تصل نسبته إلى ما يزيد على ١٠٪ بالإضافة إلى الاتجاه التصاعدى لهذا العجز عبر السنوات القليلة الماضية فإننا نكون أمام معضلة اقتصادية وليس مجرد اختلال هيكلي .

لذلك خرج المستشار جودت الملط ليطلق على الملأ تحذيره من خطورة استمرار ارتفاع حجم الدين العام الداخلي، وتخطيه الحدود الآمنة، كما حذر الملط من عدم استخدام الدين في استثمارات جديدة، وقصر استخدامه علي تمويل العجز النقدي وعجز الموازنة، وقال إن إجمالي الدين العام في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ بلغ ٥١١ مليار جنيه بنسبة ٢,٩٥٪ من الناتج القومي، وبزيادة قدرها ٧٦ مليار جنيه عن عام ٢٠٠٤، مشيرا إلي أن نصيب المواطن الواحد من الدين الداخلي يبلغ ٦٩٥٢ جنيها.

كشف الملط أمام مجلس الشعب يومها عن قيام وزير التخطيط عثمان محمد عثمان بإرسال خطاب إلي جهاز المحاسبات يحذر فيه من سوء استخدام الدين العام الداخلي، ويؤكد أن هذا الاستخدام يتعارض مع القواعد المالية السليمة، وقال رئيس جهاز المحاسبات:« إن الأمر يتطلب حلولا حاسمة للسيطرة علي هذا الدين مشيرا إلي أن أعباء خدمة الدين الداخلي تبلغ ٤٤ مليار جنيه وتلتهم أكثر من ثلث الموازنة العامة للدولة وهناك فوائد متأخرة لديون بنك الاستثمار تبلغ ٤٩ مليار جنيه ».

فيما كشفت إحصاءات الحسابات القومية لعام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ عن ارتفاع إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٦ر١ ٪ فى نهاية عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ليبلغ ٧ر٥٥٢ مليار جنيه أو ما نسبته ٥ر٨٩ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالمقارنة ب ٥٤٤ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ أو ما نسبته ١٠١٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، فى الوقت ذاته ارتفع صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٤ر١٣ ٪ ليبلغ ٤٤٣ مليار جنيه فى نهاية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ أو ما نسبته ٧ر٧١٪ من الناتج المحلى بالمقارنة بنحو ٥ر٣٩٠ مليار جنيه فى العام السابق ٥ر٧٢ ٪ من الناتج المحلى .

وفي أحدث تقرير للبنك المركزي بلغ إجمالي الدين العام المحلي نحو٦٠٧ مليارات جنيه في نهاية ديسمبر٢٠٠٦ يستحق علي الحكومة منه٧٤ر٧٪ وعلي الهيئات الاقتصادية العامة٣,٨٪ وعلي بنك الاستثمار القومي١٧٪ وبلغ الرصيد المستحق علي الحكومة من الدين المحلي٤,٤٥٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر الماضي بزيادة٧,٦٥ مليار جنيه عن يونيو٢٠٠٦ ، تلك هى الأرقام الرسمية التى وصفها المستشار جودت الملط بالمتضاربة ، فماذا لو أضفنا الزيادة الرسمية الواردة بالتقرير الحكومى لرقم الدين المحلى غير الرسمى ؟ حينها يصبح إجمالى الدين العام فى ديسمبر ٢٠٠٦ هو ٧,٦٧٩ مليار جنية ،وإذا أضفنا فوائد بنك الاستثمار المتأخرة ، التى تبلغ نحو ٤٩ مليار جنية بحسب التقارير الرسمية لأصبح الإجمالى رقما مفزعا يصل إلى نحو ٧,٧٢٨ مليار جنيه !!

الملط حذر من تزايد العجز الصافي في الموازنة والذي بلغ ٤,٦١ مليار جنيه في موازنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وأكد أيضا أن الوزارات في مصر تعمل في جزر منعزلة وأن هناك تضاربا خطيرا في البيانات والإحصائيات مشيرا إلي أن الحكومة لم تحقق النمو الاقتصادي المنشود كما لم تنجح في تخفيض معدل البطالة ،الذي يبلغ ٢,١١٪، وقال إن كل أرقام الحكومة متضاربة فيما يتعلق بمعدل النمو والتضخم !.

اتهم الملط الحكومة بإهدار المال العام بشكل يستوجب المساءلة القانونية ، بسبب عدم دقة وكفاية وسلامة دراسات الجدوي للمشروعات ، وتأخر تنفيذها وكثرة التعديلات عليها وعدم كفاءة استخدام المنح والقروض، كما حذر من إهدار المال العام في الهيئات الاقتصادية والمرافق مشيرا إلي أن ضعف العائد من الاستثمارات في هذه الهيئات حيث تبلغ الاستثمارات ٤٣٠ مليار جنيه تحقق عائدا يبلغ ٢ , ١٪. كما حذر من استمرار الهيئات الاقتصادية في تجاوز الإنفاق المرخص به بمبلغ ١٣ مليار جنيه ، وذكر رئيس جهاز المحاسبات أرقاما مفزعة عندما قال في نهاية كلمته أن إجمالي الدين العام الداخلي والخارجي معا يمثل ٤ , ١٢٤٪ من الناتج المحلي.

الدين الخارجى أيضا أرقامه متضاربة بشكل يدلل على لعبة الأرقام التى تمارسها الحكومة ،من أجل إحكام حلقة التوهان على المراقبين والمتابعين ، إلا أن الأرقام الرسمية فى مشروع الموازنة تكشف عن زيادة مخيفة فى الاقتراض الخارجي، من ١٩٢ مليون جنيه فى موازنة ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ إلى ٧٢٠٠ مليون جنيه (٢ر٧ مليارات جنيه) فى ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ،وتؤكد إدمان الحكومة للاقتراض والاستدانة من الداخل والخارج على السواء !!.

المستشار جودت الملط، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات،سبق واتهم الحكومة بأنها تعمل في جزر منعزلة ، وقال: إن الوزارات تصدر بيانات مختلفة عن بعضها البعض، كما حدث في نسبة التضخم التي حصرها جهاز التعبئة والإحصاء بنسبة ٤ , ١١٪، بينما أشارت وزارة التخطيط التي تشرف علي الجهاز، إلي أن النسبة ٦ , ٨٪، ووزارة المالية ٨ , ٤٪، كما حدد البنك المركزي معدل البطالة بـ٢ , ١١٪، بينما أكدت وزارة المالية أنه ٥ , ١٠٪، وقالت التخطيط إنه ٣ , ١٠٪ ، وأضاف إن هناك اتساعاً مستمراً في الفجوة بين الاستخدامات والإيرادات الفعلية فوصلت إلي الاستخدامات الفعلية إلي ٨ , ١٧٩مليار جنيه، بينما المتحقق الفعلي ٤ , ١١٨ بنقص ٤ , ٦١ مليار، واستمرار عدم تحقيق المستهدف من الإيرادات، واستمرار النقص في الحصيلة الفعلية للإيرادات.

الملط أعلن وهو يقدم ملاحظات الجهاز على العام المالى ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ أن هناك انخفاضاً في المديونية الخارجية وصل إلي ٩ , ٢٨ مليار دولار، مقابل ٩ , ٢٩ مليار دولار في العام السابق، أما الدين العام الداخلي، فهو في زيادة كبيرة ومستمرة، حيث وصل إلي ٥١١ مليار جنيه، ووصلت نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلي ٢ , ٩٥٪ بنسبة زيادة قدرها ٥ , ١٧٪، موضحاً أن ذلك وفقاً لمفهوم جهاز المحاسبات والبنك المركزي !!

الفصل الثاني

(سبوبة) النهب العام .. الصناديق الخاصة (سابقًا)

وفي محطة أخري تحدثنا عن « الصناديق الخاصة » وهي بحسب تعليقات كثير من المراقبين «سبوبة مخفية» ونهر مغطى من الأموال، لا رقيب عليه بلغ بحسب ما تم كشفه مؤخرا آلاف المليارات ، ليضاف إلى ما تم نهبه من أراضى الدولة وبلغ نحو ١٣ تريليونا و٤٤٠ مليار جنيه ، هى قيمة الاستيلاء على ١٦ مليون فدان من أراضى الدولة ، بحسب المسئول عن جهاز حماية تلك الأراضى اللواء عمر الشوادفي ، وهى أيضا تعادل أكثر من عشرة أضعاف الموازنة العامة لمصر ، وتماثل ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧ ، وتقترب من موازنتها لعام ٢٠١٠ ، تلك ببساطة ما يطلق عليها خبراء المال الإكتواريين مصطلح الصناديق الخاصة ، وهى أيضا كانت محل الاستجواب الذى تقدم به النائب المستقل أشرف بدر الدين ، استنادا لما ورد بتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات ، من مخالفات شابت الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة ، تلك الصناديق هى ما سنتعرف عليها خلال السطور التالية ..

حيث تصنف وفقا للمزايا التأمينية والخدمات التى تؤديها لأعضائها إلى ٦ أنواع ، فى مقدمتها الصناديق التكميلية وتمثل شريحة كبيرة تتمتع بفرص استثمار واعدة ، وتقدم مزايا عديدة لأعضائها، إضافة إلى صناديق الادخار والاستثمار وصناديق العلاج ، التى تمثل الصناديق المتوسطة وأخيراً صناديق المكافآت وصناديق الزمالة التى تمثل قطاع الصناديق الصغيرة ، ويعانى هذا القطاع أكثر من غيره نظرا لقلة إمكانياته وموارده المحدودة ، وقلة الاشتراكات على الرغم من أن استثمارات هذه الصناديق تصل إلى نحو ٢١ مليار جنيه.

فيما يصل عدد صناديق الزمالة المعروف والمسجل إلى نحو ٥٦ صندوقا بعدد أعضاء ٤٦٧٠٤١ عضواً،كما تصل قيمة الاحتياطيات إلى نحو ١٣١,٧مليون جنيه بإجمالى أصول قيمتها ١٣٤مليون جنيه باستثمارات ١٢٣,٢مليون جنيها ، وتعتبر هذه الصناديق من الصناديق الصغيرة من حيث إجمالى الاشتراكات والمقصود بصناديق الزمالة هو الصناديق التى تقرر لأعضائها مزايا محددة فى الحالات مثل الإنجاب

والمرض أو وفاة احد أقارب العضو أو الزواج وهى لا تعطى للعضو مكافأة نهاية خدمة ولا تقدم خدمات المعاش وإنما تتمثل مزاياها التأمينية فى مبالغ نقدية ثابتة تدفع مرة واحدة للعضو أو لورثته ، وتعتمد صناديق الزمالة بشكل أساسى على اشتراكات أعضائها كمصدر تمويل ، التى تعتبر مبلغا ثابتا يدفع بصفة سنوية أو شهرية بالإضافة إلى مساهمة جهة العمل.

أما صناديق الادخار فعددها ٢٥ صندوقا تأمينيا ويبلغ عدد أعضائها نحو ٢٧٦٩٧ عضوا باحتياطى ٧٣٩,٣ مليون جنيها وتبلغ قيمة الأصول نحو ٧٨٣,٢٧٠ مليون جنيه بإجمالى استثمارات تقدر بنحو ٧٢٤,٤ مليون جنيها، وتعمل هذه الصناديق على جمع المدخرات من الأعضاء واستثمارها بما يعود على أعضائها بأكبر فائدة ممكنة وهذه الصناديق لها صفة ادخارية بحتة و بعيدة عن أى صفة تأمينية ، و يدخل فى الموارد المالية لهذه الصناديق ريع استثمار أموال المشاركين فيها علاوة على اشتراكات الأعضاء ومساهمة جهة العمل، ومزاياها التأمينية تصرف فى حالات ترك الخدمة أو الوفاة أو التصفية الاختيارية من جهة العضو أى المعاش المبكر الاختيارى، ويدخل هذا النوع من الصناديق تحت تصنيف الصناديق المتوسطة.

أما صناديق مكافآت عقد العمل الفردى فقد تم تصفية آخر صندوق من هذا النوع فى العام الحالى وهو صندوق غزل المحلة لمكافآت عقد العمل الفردى وهى صناديق تم إنشاؤها فى الستينيات من أجل الأعضاء الذين لا يدخلون تحت مظلة التأمينات الاجتماعية ، وتعتبر هذه الصناديق وسيطا بين العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية فهى تحصل على الفروق النقدية بين مكافآت نهاية الخدمة المستحقة للعاملين الذين التحقوا بالخدمة فى تاريخ معين وتقوم باستثمار هذه الفروق النقدية لمصلحة أعضاء الصندوق وعند خروج أى من الأعضاء على المعاش يتم تحويل رصيده بالصندوق إلى هيئة التأمينات الاجتماعية التى تقوم بدورها بصرف معاشات دورية للعضو أو لورثته بعد وفاته ، والسبب فى تصفية هذا النوع هو أنه لا يقبل أعضاء جددا حيث انه يتبع النظام القديم فبمجرد وفاة الأعضاء يتم تصفية هذا النوع من الصناديق، وهو تعتبر من الصناديق الصغيرة.

أما الصناديق العلاجية مثل صندوق هيئة الاستعلامات وصندوق «فيرو ميتالكو» فهى التى تقدم خدمات لأعضائها يكون معظمها مزايا علاجية فى صورة صرف قيمة

الدواء وأجر الأطباء وتكاليف إجراء العمليات الجراحية للعضو أو أفراد أسرته فى الحدود التى تسمح بها الأنظمة الأساسية لصندوق التأمين الخاص ، ودفع الاشتراكات شرط أساسي للحصول على المزايا وتعتمد هذه الصناديق فى تمويلها بصورة أساسية على مساهمة جهة العمل ، التى يبلغ عددها ٨ صناديق فى نهاية العام المالى السابق ويبلغ عدد أعضائها نحو ٣٤٥٦٠ عضواً وتبلغ قيمة الاحتياطى لها نحو ١٤٨,٥ مليون جنيه، فى حين يبلغ إجمالى الأصول نحو ١٤٩ مليون جنيه بإجمالى استثمارات تقدر بنحو ١٤٢,٧ مليون جنيه .

فيما تنفرد الصناديق التكميلية بكونها صناديق كبيرة من حيث إجمالى الاشتراكات السنوية فيها وهى تمثل ٩٠٪ من سوق صناديق التأمين الخاصة فى مصر، و هى الصناديق التى تم إنشاؤها بغرض تقديم مزايا تأمينية مكملة لنظم التأمينات الاجتماعية ، ويمكن دفع المزايا التأمينية إما فى شكل مكافأة نهاية الخدمة وإما فى شكل معاش دورى يدفع كل فترة معينة، ويرجع السبب فى ظهور هذه الصناديق إلى قصور النظام القومى للتأمينات الاجتماعية وعدم قدرته على توفير الحماية التأمينية الكاملة للأعضاء وعند ترك الخدمة.

النوع الأخير هو الصناديق ذات الطبيعة الخاصة ويقصد بها الصناديق التى تقوم بإصدار وثائق تأمين لمن يرغب من أعضائها فى التأمين على حياته مقابل قسط التأمين الذى يدفع أما مرة واحدة فى صورة قسط وحيد أو بصفة دورية كل فترة معينة وجميع الوثائق التى تصدرها من النوع المختلط ومدى الحياة وتقدم الخدمة لأعضائها دون الحصول على أى أرباح كما أنها تقدم العديد من الخدمات لأعضائها.

تصنيف صناديق التأمين الخاصة وفقا للتغطية التأمينية

البيان	30/6/2006	30/6/2007	معدل التغير
			%
صناديق ذات مزايا تأمينية بحتة	456	450	(1.3)
صناديق ذات مزايا تأمينية ومعاشات مبكرة	7	7	-
صناديق ذات مزايا تأمينية وادخارية معا	33	38	15.2
صناديق ذات مزايا ادخارية (بحتة)	57	59	3.5
صناديق الذهب	21	22	4.8
صناديق علاج	8	8	-
الجملة	582	584	0.3

جدول رقم (٤)

شبكة فساد وإفساد

عن الصناديق وما يحدث فيها يقول الخبير الاقتصادى عبد الخالق فاروق:«إنها وحدات محلية مالية ذات طابع خاص خارج نطاق الموازنة العامة للدولة،حسبما ينص عليه القانون في المادة ١٤٦ في الدستور الخاصة بإنشاء وتنظيم المرافق العامة ، وتعتبر هذه الصناديق جزءا من المرافق ، و لكل صندوق لائحة مالية تتضمن الموارد وأوجه الإنفاق ، وتتحدد الموارد من مصادر أساسية مثل الرسوم و المنح الداخلية و الخارجية بالإضافة إلى التبرعات ، أما أوجه الإنفاق فتمثل فيه الأجور و المكافآت لبسطاء العاملين الجزء الأصغر ، أما الجزء الأكبر فيستحوذ عليه رؤساء الصناديق سواء كانوا وزراء أو محافظين ومساعديهم أو رؤساء للجامعات وعمداء لكليات أو مدراء للأمن وصولا إلى رؤساء الوحدات المحلية ، فمثلا نجد في جامعة حلوان حوالي ٤٥ صندوق و كذلك في وحدة أشمون بالمنوفية حوالي ٥ صناديق و هذه الصناديق تعتبر مخالفة للقانون لأنها بمثابة ضرائب تفرض على الناس ، وطبقا لتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات يبلغ عددها نحو ٨٩٠٠ صندوقا ، إلا أنها من الممكن أن تصل واقعيا

لنحو ١٢٠٠٠ صندوق ، تحوي مبالغ ضخمة غير معلومة يتحمل منها المواطن الجزء الأكبر حيث يدفع ٣٠٠ مليار جنيه سنويا على هيئة رسوم ، ففكرة هذه الصناديق تعتمد على التمويل الذاتي الناتج عن فوائض الأعمال لتلك المؤسسات أو التبرعات الخاصة وكما يقول فاروق تحولت هذه الصناديق إلى شبكة من الفساد و الإفساد في مصر ، يدخل منها إلى الموازنة العامة للدولة نسبة تتراوح ما بين ٥ , ٠ ٪ إلى ٥ ٪ في حالة إذا كانت هناك فوائض و معظم الصناديق تعمل على استغراق فوائضها حتى لا تذهب إلى الدولة ، فيما يصل نحو ١٢ مليار جنيه فقط للموازنة العامة ،الأغرب كما يضيف فاروق أن هذه الصناديق لا تخضع للوائح مالية معينة ، تضبط إيقاعها وتحكم أوجه استثمارها ، وهو ما يجعلها منفذا للفساد الخفى الذى تقوم به الحكومة ذاتها بعد ضرب كافة اللوائح والقوانين ، ثم يضيف : فإذا كانت الدساتير يضرب بها عرض الحائط فما بالنا بتلك الصناديق التي تخضع للتقديرات ، لذلك لابد أن تكون صلاحياتها قاصرة على رئيس الجمهورية وحده ، و خاضعة للإشراف حتى لا تكون هناك فرصه للتلاعب و تكون قاصرة على الضروريات فقط ، و لمزيد من لشفافية فعلى الجهاز المركزي للمحاسبات أن يصدر بيانا لكل صندوق على حدة يوضح موارده وأوجه إنفاقه .

شواهد وأدلة حكومية جدا !

أهم الأدلة كما وردت بالتقرير الرسمى للجهاز الرقابى ، من بين نحو ٣٠ مثالا لهذا الإهدار المتعمد والنهب الواضح للمال العام ما حدث بخصوص « صندوق حصيلة تراخيص إنشاء مصانع الحديد والأسمنت » ، حيث تم منح نسبة ١٪ من حصيلة حسابي الحديد والأسمنت للعاملين بالهيئة العامة للتنمية الصناعية ، بلغت نحو ١٠ , ٢٨ مليون جنيه وصرفها كمكافآت بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٠٩ ، ٢٢٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الموازنة العامة للدولة .! ، هكذا تتم التنمية الصناعية ، عبر انتفاخ الجيوب والخزائن ، بينما البطالة تخنق نحو ٩٪ من قوة العمل المقدرة بنحو ٢٣ مليون عامل أو شاب فى سن العمل ، طبقا للإحصاء الرسمى ، وهو أقل بكثير من الإحصاءات غير الرسمية !!

ثانى الأدلة كان ما جرى فى صندوق «تحسين الخدمة ودعم البحوث المشتركة بديوان عام وزارة الصحة» ، من عدم ممارسة الصندوق للأنشطة ، المُنشأ من أجلها

وعدم تحقيق الأهداف المرجوة منه وصرف مكافآت للعاملين ومرتبات للاستشاريين بنسبة ٩٩,٩٪ من المنصرف من هذا الحساب التي تعد من صميم عملهم ويتقاضون عنها رواتب وجهود وحوافز بالمخالفة لأحكام القرار الجمهوري رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٨ بلغ ما أمكن حصره منها ٢٣,٥ مليون جنيها، هل أجاب هذا الدليل عن التساؤلات الخاصة بحالة الصحة وزارة ومستشفيات ؟ سؤال لا يحتاج لتعليق !

طرق بلا صيانة .. حوادث وقتلى بالآلاف ، ترى ما سبب ؟ الإجابة عبر دليل واحد من عدة أدلة ، يأتى عبر ما حدث فى «صندوق إنشاء وصيانة الطرق بالأمانة العامة للتنمية المحلية» ، حيث تم صرف مبالغ وصلت إلى ٣,٢ ملايين جنيه فى عام واحد ، كمكافآت للعاملين بديوان عام الوزارة ومركز التنمية المحلية بالأمانة العامة لها ، بالمخالفة لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠م الذي يقضي بأن تخصص هذه الحصيلة للصرف على مشروع إنشاء وصيانة الطرق العامة .

توظيف الأموال !

٢٤ مليارا من أموال التأمينات الاجتماعية ، استولى عليها جابى المالية بطرس غالى لتغطية العجز فى الموازنة العامة للدولة ، فيما يترك أموال صناديق التأمين الخاصة ، وهذه هى التسمية الحقيقة لها ، حيث تقوم بمهمة العامل المساعد على إضافة ميزة إضافية للمعاش الناتج عن التغطية التأمينية عبر الاشتراك فى نظام التأمينات الاجتماعية ، لتكون منهبة للمحاسيب من أعضاء الحكومة ومساعديهم ومستشاريهم ، وهى ذات نظام مغاير للنظام العام للتأمينات ، حيث يعتمد إنشاءها وتكوينها على التعاون والتفاهم بين مجموعة من الأفراد داخل شركة (قطاع عام أو خاص) ، أو جمعية أو اتحاد أو هيئة، مصلحة حكومية، أو أي مجموعة تربطهم أي رابطة مثل المهنة أو العلاقة الاجتماعية ، ويمكن تأسيسها بدون رأس مال مدفوع (تبعاً لنوع المزايا المستهدفة) ويعتمد تمويلها كليةً على اشتراكات الأعضاء (الموظفين)، أو أصحاب الأعمال (شركات)،... الخ.

أما الغرض من تكوين تلك الصناديق فهو أنها بداية تنشأ على أساس تطوعى من أجل منح الموظفين (الأعضاء) الأمان والاستقرار من خلال دخل (ميزة) مضمون أثناء تقاعدهم عن العمل، وفي الحقيقة فان مصدر تمويل هذا الدخل أو هذه الميزة هو ناتج اشتراكات العضو أو صاحب العمل أو كلاهما ، أى أنها مملوكة بالكامل تقريبا

للمشاركين فيها ، وليست نهبا لكل من هب ودب ، كما يحدث الآن تحت سمع وبصر حكوميين ، عمدا مع سبق الإصرار والترصد .. أما مزاياها فهى كالشائع تمنح الأعضاء مزايا تأمينية مختلفة في حالات زواج العضو أو أحد أبنائه ، أو وفاته أو أحد والديه أو أحد أبنائه أو الزوجة – الزوج ، وكذلك تمنحه تعويضا فى حالة الإصابة بالعجز الكلي أو الجزئي الدائمين نتيجة مرض أو حادث ، ثم تمنح العضو مكافأة كلية عند بلوغ سن التقاعد ، تختلف بحسب ما ورد باللائحة الداخلية لكل صندوق ، تلك التى تم وضعها بالتوافق والاتفاق بين أعضاء الجمعية العمومية للصندوق عند إنشاءه .

صناديق التأمين الخاصة العاملة في مصر والمسموح بها طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ تنقسم إلي نوعين الأول :« صناديق تأمين ذات مزايا محددة وتتميز بإمكانية تحديد الميزة المستحقة عند التقاعد عند بداية النشاط وتعتمد علي معادلة تربط بين سنوات الاشتراك في الصندوق أو الخدمة في الشركة وآخر أجر يتقاضاه العامل سواء عند الوفاة أو التقاعد ومعامل ميزة لكل سنة » ، أما الثانى فهو :«صناديق تأمين ذات اشتراكات محددة» وفيها يتم تحديد نسبة الاشتراكات (سواء نسبة اشتراك العضو أو صاحب العمل) عند بداية النشاط ويمكن أن تختلف تلك النسبة من عضو لأخر مثلاً حسب السن أو عدد سنوات خدمته بالشركة..إلخ ، ولا يمكن حساب الميزة إلا عند بلوغ سن التقاعد حيث تعتمد علي تراكم الاشتراكات المسددة وعائد الاستثمار المحقق.

هذه الصناديق خاصة ما يتبع القطاع الرسمى ، تخضع لرقابة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين والهيئة المنوط بها التأكد من أن تلك الصناديق تدار طبقا لأحكام القانون المنظم في هذا الشأن، وكفاية أموالها، وبحث شكاوي أعضائها ، هذا هو الأمر الرسمى الذى كشف تقرير الجهاز المركزى ، خطاياه وتقاعسه عن مراقبة ما يحدث على أرض الواقع ، ويؤكده وصف وزير الاستثمار د. محمود محى الدين لوضع هذه الصناديق التى تضم نحو ٦,٤ مليون عضوا هم عدد موظفى الحكومة ، بخلاف القطاع الخاص وما يسمى بالصناديق السيادية ، الوزير أكد أنها خارج سيطرة الهيئة المشكلة للرقابة عليها ، وهو ما جعله يحذر منها ويصفها بأنها لا تقل خطورة عن شركات توظيف الأموال ، نظرا لحجم أموالها الهائل سواء الاحتياطي أم المستثمر فعليا فى مشروعات،

بينما الواقع يؤكد أنها بمثابة ميزانية خفية فقط للمحاسيب كما قال الكاتب فهمى هويدى في تعليق له على الفضيحة !

دموع الضحايا تكشف مافيا التلاعب

ضحايا تبديد أموال الصناديق الخاصة ما أكثرهم ، ضمن طوابير ضحايا النظام الذى يأخذ رجاله فقط دون أن يمنحوا للأرض أو لسكانها شيئا من حقوقهم .. من هؤلاء أعضاء نقابة المعلمين الذين تتعالى شكاواهم من الخصومات التى تستقطع من رواتبهم ، دون أى عائد لذلك يطالبون بإعادة المبالغ المستقطعة منهم ، بسبب ضياع الأوراق الدالة على هذا الاستقطاع ، فيخرج الواحد منهم للمعاش فلا يجد ما ينتظره من مكافئات الصناديق المختلفة أو التأمينات الاجتماعية ، حيث لا يوجد دليل على ما يتم خصمة من راتب المعلم ! أو كما يقول أحدهم «طلب عدم ذكر اسمه » : «يعنى المعلم لما يطلع معاش يعانى الأمرين ، فلا يجد صندوق الزمالة المزعوم الذى ظل يستقطع من راتبه طوال مدة خدمته ، نتيجة أخطاء الدولة متمثلة فى وزارة التربية والتعليم ، بتدخلها السافر ،وعمل خصومات بالعافية لصالح تلك هيئة التأمينات والصناديق الخاصة ليتم التلاعب بها وبالناس» !.

ومن نقابة المعلمين المعطلة أساسا نجد صناديق التكافل الاجتماعي بالجامعات ، وهي صناديق خاصة بالطلاب انطلاقا من اختصاصها ببعض أهم شئونهم، ومن البديهي أن يكون الإشراف عليها ، من جانب الطلاب أنفسهم، وتتشكل إدارتها بالانتخاب منهم ، وتوضع قواعد مراقبة مواردها وأوجه إنفاق أموالها من قبلهم، ولكن الواقع ليس كذلك، فصناديق التكافل الاجتماعي مسيطر عليها تماما من قبل إدارة الجامعة، ولا يوجد تمثيل للطلاب في مجالس إدارتها ، بل أن هذه المجالس لا تتشكل بالانتخاب وإنما بالتعيين، وهى المسئولة عن إدارة أموال الصناديق وفى ذات الوقت هي التي تضع اللوائح الرقابية على هذه الأموال ، وبطبيعة الحال لا يعرف جمهور الطلاب شيئا عن مصير أموال هذه الصناديق أو اختصاصاتها أو حقوقهم فيها، وهو موضوع غاية في الأهمية نظرا لقدرة هذه الصناديق على حل الكثير من مشكلات العملية التعليمية التي تواجه الطلاب إذا وضعت تحت إشرافهم أو عن طريق إشراكهم في إدارتها والمراقبة على مواردها وأوجه إنفاق هذه الموارد ، وهو ما يحدث فى كل الجامعات المصرية المليئة بالصناديق غير المعروف أوجه التصرف فى

أموالها !.

من الضحايا أيضا العمالة المؤقتة بكلية الهندسة جامعة المنصورة ، الذين مثل اعتصامهم العام الماضى أحد الأدلة على فساد التصرف فى أموال هذه الصناديق ، حيث رفض عميد الكلية زيادة رواتبهم أسوة بـ«المؤقتين» فى باقى كليات الجامعة ومراكزها الطبية المتخصصة ، بزعم أنهم موظفون مؤقتون يتقاضون رواتبهم من الصناديق الخاصة ومراكز الكلية، وليس من الميزانية وقالوا: «أن الصناديق الخاصة والمراكز تحقق أرباحاً وفائضاً سنوياً يتعدى المليون جنيه، يتم إنفاقها على مكافآت المثبتين، وكبار العاملين فى الكلية، بالإضافة إلى شراء سيارات جديدة من ميزانيتها وتطوير واجهة الكلية، وطالبوا بتدخل الرئيس لإنصافهم ، بسبب ظروفهم المادية السيئة وأنهم انتظروا تثبيتهم فى وظائفهم منذ أكثر من ١٢ عاما ومرتباتهم لم تتعد ١٨٠ جنيها، فى حين أن هناك موظفين جددا تم تعيينهم على الميزانية نفسها بمرتب ٣٢٠ جنيها، وهم أصحاب وساطة».

التصرف المجافى للحقوق المتجاوز لما خصصت له هذه الصناديق ، وضعها فى مأزق مستمر كلما حان موعد استحقاق أصحابها لما انتظروه وادخروه دوال سنوات الخدمة ، وهو ما أقره المؤتمر السنوى الثانى لهذه الصناديق ، عام ٢٠٠٧ ، عندما خرج بنتيجة أكد فيها « أن بعض صناديق التأمين الخاصة تتعرض نتيجة لظروف اقتصادية تواجه الجهات المنشأ بها تلك الصناديق إلى صعوبات شديدة فى السيولة المالية مما يؤثر على سداد نصيب تلك الجهات للمساهمات الداخلة فى مواردها مما يؤثر بشدة على المراكز المالية لتلك الصناديق » ، المؤتمر أكد أن هذه المشاكل تتمثل فى تحويل بعض المؤسسات لجزء كبير من أموالها لإقامة بعض المشاريع التجارية مما يعرض أموالها لمخاطر كبيرة كما يؤدى ذلك إلى تحويل غرض الصناديق من أغراض تأمينية إلى أغراض تجارية ، كما أدت الخصخصة إلى زيادة إعداد العاملين الخارجين للمعاش المبكر مما أثر بشدة على المراكز المالية لتلك الصناديق المنشاة فى تلك الجهات ، كما أثرت عملية تخفيض معدل الفائدة على الاستثمار تأثيرا مباشرا على قيم الاشتراكات وقيم المزايا التأمينية التى تصرف للأعضاء حيث أن تخفيض معدل الفائدة يؤثر على صناديق التامين الخاصة من حيث خفض ريع الاستثمار على أموالها المستثمرة فى البنوك أما أخطر القضايا التى ألمح لها المؤتمر فكانت عدم تسجيل بعض الجهات

للصناديق التى تنشئها وتؤسسها ، مما يجعل السيطرة عليها أو رقابتها أمرا غاية فى الصعوبة ، مؤكدا أن كثيرا من تلك الجهات حكومية للأسف .!

القطاع	30 6 2006		30 6 2007		النسبة	
	عدد الصناديق	عدد المشتركين	عدد الصناديق	عدد المشتركين	% عدد الصناديق	% عدد المشتركين
جهات حكومية	166	1018989	172	1049900	29.5	22.8
جهات محلية	78	974042	78	1097197	13.4	23.9
قطاع خاص	126	461247	121	450496	20.7	9.8
قطاع عام	13	86530	15	99150	2.6	2.2
قطاع خاص	108	182185	108	194350	18.5	4.2
مختلط عام	23	1346050	24	1343589	4.1	29.2
أفراد	25	92276	21	90126	3.6	2.0
تجمعات	15	191631	15	194608	2.6	4.2
نقابى	9	2613	9	2671	1.5	0.1
تعاونى	6	954	7	935	1.2	0.0
مكتتب	2	2880	3	2887	0.5	0.1
مؤسسات صحفية	11	67869	11	69730	1.9	1.5
جملة	582	4427266	584	4595639	100.0	100.0

جدول رقم (٥)

بيان صادر عن المؤتمر السنوى لصناديق التأمين الخاصة عام ٢٠٠٨

ومن هذا البيان نلاحظ ارتفاع العائد المحقق لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة ولو تمت مقارنته بالعائد الذى تحققه شركات التأمين سنجده مرتفعاً عنه رغم عدم توافر الكوادر الفنية للتحليل المالى والاستثماري بمعظم الصناديق (خاصة وأن القانون الحالى لا ينص على وجوب استيفائها بخبراء إستشاريون فى التأمين والاستثمار شأن النص على إستعانتها بالخبراء الاكتواريين) ...

وبتحليل أسباب ذلك النجاح تبين الآتى :

يحكم قانون صناديق التأمين الخاصة كيفية توظيف استثمارات الصناديق بنصوص تبين أوجه وقنوات الاستثمار والنسب والشروط اللازمة لذلك.

تتم ٩٠٪ من الاستثمارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة من خلال البنوك ولذا

فإن تفعيل العائد يكون من خلال متابعة تطوير نظام الاستثمار ورقابة هيئة الإشراف والرقابة للصناديق فى هذا المجال بمراعاة الشروط الواجب توافرها فى استثمارات صناديق التأمين الخاصة حتى يمكنها الوفاء بالتزاماتها وفقا لأوليات الضمان (تأسيساً على أن المؤمن عليهم أصحاب تلك الأموال ليسوا بمستثمرين وإنما يجنبون تلك الأموال للحصول عليها عند انتهاء خدماتهم كتعويضات أو مكافآت) ثم الربحية (وبالطبع كلما حققت الهيئات التأمينية ربحية أكبر كلما زادت قدرتها على أداء مزايا أفضل وعادة ما يفترض فى الحسابات الإكتوارية للصناديق معدل ربحية منخفض حتى لا تسعى إدارة الصناديق إلى التضحية بشروط الضمان)

مفارقات وفضائح

بينما يصرخ الباحثون عن أجر عادل ، يقربهم من حياة البشر فى أدنى مراتبها ، على أرصفة المسئولين الذين يتصدرون موكب المستفيدين من نهب مدخراتهم التأمينية ، تنبع المفارقات الأشد غرابة من منابع إنجازات نظام دفن المصريين أحياء ، تحت صخور الدويقة أو على أرصفة المجالس النيابية أو التنفيذية ، لتكون أدلة جديدة على خطايا العهد وجرائم رجاله ، فبينما يعلن الجميع ضعف موارد الدولة ، نجد أن هذه الدولة تصر على تصدير برميل البترول «للكيان الصهيوني» بـ ٦,٨ دولار رغم أن سعره عالميا تجاوز الـ ٨٢ دولارا،وهو ما يعني بحسبة بسيطة أن مصر «الصدمانة العدمانة» في العهد الوطني النزيه ، تدعم المواطن «الإسرائيلي» بـ ٧٥ دولارا في كل برميل ، ويصدر الغاز الطبيعي وهو ثروة مصر الحقيقية بأقل من سعر استخراجه.

أيضا يصرخ وزير المالية من ضعف الموازنة العامة ، وعجزه عن تدبير موارد لسد الفجوة فى الأجور ، وشكواه الدائمة من عجز الموازنة وتزايد الدين داخليا وخارجيا ، واحتياجه المستمر لسلخ جلود الفقراء بضرائبه العامة والعقارية ، تضاعف صندوق دعم الصادرات ليصل إلي ٤،٤ مليار جنيه لصالح الكبار ومحاسيبهم في الحكومة والحزب، فيما بقيت المبالغ المرصودة لدعم الصعيد الحزين ثابتة ومتدنية عند مجرد ٢ مليار جنيه ، لم يتم توفيرها كما بقي المليار جنيه المخصص لمعاش الضمان الاجتماعي، الذي تستفيد منه مليون أسرة كما هو دون زيادة منذ ٤ سنوات !

كذلك استولت الحكومة بمعرفة «حاوي الأرقام والحسابات» يوسف بطرس غالي علي ٢٤,٣ مليار جنيه من أموال التأمينات والمعاشات وهي مخالفة قانونية صريحة،

وهي المخالفة التي لم تنكرها وزارة غالي، والجريمة البشعة في حق أصحاب المعاشات والتأمينات ، التي تمثل بوضوح عملية إهدار تلك الأموال مع سبق الإصرار والترصد، أما كبرى الفضائح التى تكشف زيف ما يسمى بتوسيع رقعة الاستثمار ، والحفاظ على مناخه من خلال دعم رجال الأعمال والمستثمرين الجدد الذين نهبوا كل شيء في البلد ، فكشفت أن الضرائب وهي الجزء الأكبر في إيرادات الدولة تأتي من الموظفين الغلابة الذين يدفعون ٩,٨ مليار جنيه مقابل ٤,٤ مليار يدفعها أصحاب النشاط التجاري والصناعي !

ثم إجراء تعديلات بالزيادة علي الربط الأصلي ، لاستخدامات وإيرادات الموازنات للهيئات الاقتصادية العامة والجهاز الإداري بالدولة علي مستوي البنود والأبواب بنسبة وصلت في بعض الهيئات إلى ١٣٤٪ من الربط الأصلي مما حول الموازنات الأصلية إلى موازنات أخري غير التي تم إقرارها ووافق عليها مجلس الشعب بالمخالفة للقانون وهي مخالفة شكلت ظاهرة مستمرة دون توقف إن لم تكن قد تفاقمت حسب تقارير الجهاز المركزي إلي حد صارت موافقة البرلمان علي الميزانية العامة ، بمثابة كلام في الهواء ومجرد رغي وشكل ديكوري للحساب والمراقبة وليس دورا حقيقيا.

النصر «للتصدير والاستيراد» خرابة أسسها الفساد

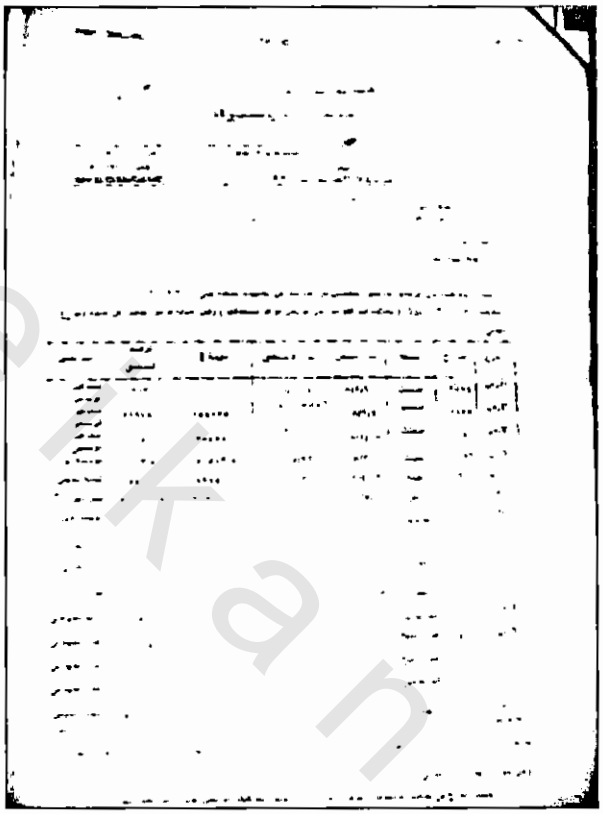

صورة رقم (٢٥) لواحد من مستندات الفساد بالشركة

وفي كشف آخر وتحديدا في مارس ٢٠١٠ ، دخلنا إلي شركة كانت في وقت سابق إحدى مفاخر الدولة المصرية ، علي المستوي الاقتصادي والسياسي علي حد سواء ، هذه الشركة هي شركة النصر للاستيراد والتصدير ، التي تحولت إلي ما يشبه الخرابه ، فلا هي تضيف لعجلة الاقتصاد ولا هي مؤثرة كما كانت في السياسة خاصة في إفريقيا ، فكان هذا الموضوع :

« بعد أن كانت إحدى الشركات التى ساهمت فى التواجد المصرى فى إفريقيا ، وبعد أن كانت » تمتلك ٣٥ فرعا من بينها ٢٨ فرعا فى دول أفريقيا، وعدد موظفيها وخبرائها أكثر من ٣٦٠٠، وتستخدم ١٣ سفينة شحن أكثر من نصفها تزيد حمولتها على ستة آلاف طن ، وتمتلك وليس تستأجر.. عمارات ومعارض ومخازن ضخمة

للبضائع فى «السنغال وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون والكونغو برازفيل والكونغو الديمقراطية ونيجيريا وغانا» وكل دول البحيرات العظمى ، ودول أخرى كثيرة .. تحول الأمر كله إلى النقيض بفضل سياسة الفساد والإفساد التى لحقت بها ، فلم نعد نسمع عنها إلا من خلال صفحات الحوادث ، التى تشير إلى نهب للأموال العامة بها دون ضابط أو رابط .

فمن ممتلكاتها فى إفريقيا التى تقدر بمئات الملايين من الدولارات ، المهجورة بفعل فاعل رغم أنها نادرا ما تتوافر لدولة عظمى ، باعتراف مستشار وزير التجارة الخارجية «رشيد محمد رشيد» للشئون الأفريقية فى حوار «للأهرام» كانت عناوينه الرئيسية هى «لدينا ممتلكات بملايين الدولارات فى أفريقيا غير مستثمرة.. يمكننا غزو السوق الأفريقية بالحاصلات الزراعية والدواء ومواد البناء» لكن شيئا من هذا لم يحدث، بل ولم نسمع عن هذا المستشار مرة أخرى، هل لأن الحكومة المصرية تكره القطاع العام؟ أو التجارة مع أفريقيا، أو الرزق الحلال المتاح فى الجنوب بدل الاستجداء غير المجدى فى الشمال؟.

أم أن رائحة الفساد الخارج من الشركة كل حين بات «بارفانا» ، تتعطر به الحكومة والنظام كل صباح ومساء ، يعز عليهما أن يغادرها ، فمن الشركة خرج أكبر المطبعين مع الكيان الصهيونى « أنتيم الرئيس» الشهير ب حسين سالم ، مرورا بقضية منى الشافعي عام ١٩٩٦ ،التي استولت على ٩٠ مليون جنيه بدون ضمانات، وكذلك قضية التسليفات المضمونة من شركة النصر للتصدير والاستيراد بمبلغ ٢٢٢ مليون جنيه في العام نفسه ، إلى القضية التى نفجرها اليوم وهى قضية عوقب المبلغ عنها بالنقل بعيدا عن موقعه ، وهى مسلسل يبدأ من القضية المتهم فيها يشغل منصب رئيس قطاع التصدير بالشركة ، الذى قام بإهدار مايزيد عن ٢ مليون جنيه على الشركة طبقا القضية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٨ بلاغات أموال عامة العليا ، من خلال عقد بموجبه تلتزم الشركة بتوريد كمية ٩٠٠٠ طن ارز كسر ١٠٠٪ بسعر الطن ٣٣٨ $ سى اند اف – داكار / السنغال خلال ٣٠ يوما من فتح الاعتماد المستندى المفتوح من العميل .

والمعروف أنه لا يتم التصدير أو التعاقد مع الموردين إلا من خلال عروض أسعار يتم اختيار أفضلها ، ووضع فرق سعر لتحقيق ربحية للشركة ويتم إرسال العرض النهائي إلى العميل بعد التأكد من توافر الكمية المطلوبة فعلا لدى المورد إلا أن رئيس

القطاع تعاقد مع المستورد فى تاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٧ وفى نفس اليوم اتصل بالمورد (مضرب الأمل الحديث) تليفونيا للحصول على عرض الأسعار ، بدون أن يكون لديه عرض مكتوب فعلا وبدون أن يحسب الفرق الذى يغطى أى خسائر يمكن أن تظهر فى أى وقت وكان عرض الأسعار عبارة عن أن سعر الطن ٢٤٥ $ فوب المواني المصرية داخل حاويات على أن يتم التسليم خلال ٣٠ يوم من استلام أمر التوريد والدفعة المقدمة البالغة ٥٠٪ مع أمر التوريد والـ ٥٠٪ الباقية فور الشحن وذلك خلال صلاحية العرض السارى خلال ١٠ أيام من تاريخ عرض الأسعار ، المفاجأة تمثلت فى عدم قدرة المورد المصرى على الوفاء بالتزامه بالصفقة ، وهو ما ترتب عليه ترتب على ذلك ضرورة قيام الشركة بتنفيذ التزاماتها تجاه العميل السنغالى مع تحمل فروق الأسعار مما حملها خسائر فى تنفيذ العملية ، بلغت ٢٤٤٧٧٦١,٦٨ (اثنين مليون وأربعمائة وسبعة وأربعون ألف وسبعمائة واحد وستون جنيها وثمانية وستون قرشا) وهذا المبلغ يمثل قيمة خطاب الضمان لمبلغ ٥٤٠ ألف دولار امريكى الذي وافق على إصداره اللواء أمين يحيى زكريا بناء على طلب رئيس القطاع !

رئيس القطاع لا يزال يمارس مهاراته فى إهدار المال العام عن طريق الاتفاق مع أحد أساتذة كلية العلوم بجامعة القاهرة ، الذى يتعامل معه من الباطن باسم مستعار لأحد الموردين فى الشركة والقصة كما يرويها صاحب البلاغ للنائب العام :« لدينا فرع من فروع الشركة فى الأردن به عميل «مستورد» اسمه درويش مصطفى الصعيدى وشركاه قام هذا العميل باستيراد كمية ٥٠ طن من الفاصوليا البيضاء ، شركة بنها لتصدير الحاصلات الزراعية قدمت سعر وتم التعاقد معها على تصدير كمية ٥٠طن فاصوليا بيضاء إلى العميل الأردنى ، على أساس سعر الطن واصل الأردن ١٤٦٠$ ، تم عمل اتفاق على التوريد يوم ٢٠٠٨/٣/٣٠مع شركة بنها التى كانت تعطى شيك مقابل شيك الدفعة الأولى التى تستلمه من شركتنا كضمان لحسن النية والالتزام بميعاد الشحن وكان السعر المعطى لنا هو ١٣٢٠ $ فوب الموانى المصرية وان شركتنا لن تتحمل أى نفقات إلا أن تدفع قيمة النولون البحرى إلى الأردن تقوم بتحصيله من المستورد وقت السداد ولان هذه الشركة تعطى لنا أسعارا جيده تمكننا من تحقيق أرباح جيده بلغت ١٢٣ دولارا للطن » ، «هذا العرض كان ساريا حتى ٢٠٠٨/٣/٣٠ وجاء خطاب من فرع الأردن يفيد بان نفس العميل

يطلب كمية أخرى من نفس الصنف وهى عبارة عن ثلاثة حاويات ٢٠ قدم كل حاوية تستوعب ٢٢ طنا و قدمت هذا الخطاب فى نيابة قصر النيل ومرفق لكم صورة منه لتكون دليل على صدق اقوالى» ، بعد هذه العملية انقلب الحال وتحول الربح إلى خسارة ، من ١٣٤ دولارا إلى ٢٩ فقط !

وكما يضيف فإن الحسابات الواقعية للعملية الجديدة تؤكد أن الربحية الخاصة بها : « كما يلى : ١٥٣٣$ - ١٣٤٣$ = ١٩٠$ X134 طن = ٢٥٤٦٠ $ لتمثل نسبة ١٢,٣٩٪ (٢٥٤٦٠ $ نسبة الأرباح الحقيقية – الأرباح التى تفضل بها رئيس القطاع على الشركة بها وهى ٣٩٥٣ = ٢١٥٠٧ $ وهذا المبلغ يمثل ١٠,٤٧٪ من إجمالى الأرباح لهذه العملية إذن ضاع على الشركة نسبة ربح تساوي ١٢,٣٩ ٪ - ١,٩٢٪ =١٠,٤٧٪ من قيمة هذه الرسالة وحسابها بالدولار كما يلى = ١٩٠ $ X 134طن = ٢٥٤٦٠$- ٣٩٥٣ $ الذى تكرم على الشركة بها لتكون حصته = ٢١٥٠٧ $ أى ما يساوى فى هذا الوقت =١١٧مليون جنية و ٤٢٨,٢٢ ألف جنيها ،من إجمالى قيمة الربحية التى كانت ستتحقق من التعامل من شركة بنها ، بناءا على العرض الأول بدون أن تتحمل الشركة أى نفقات إضافية !!» ، وفى قول آخر يؤكد المصدر أن رئيس القطاع يقوم بالتوقيع نيابة عن أحد الموردين ، الصادر لصالحه شيكات التوريد ، فيما المورد لصالحه هذه المبالغ شخص آخر لايوقع على أية أوراق هو أستاذ الجامعة الذى يورد من الباطن باستخدام اسم المورد المشار إليه ، وهو ما ضمنه في بلاغه للنائب العام ،.. الغريب أن إدارة الشركة بدلا من أن تحيل المخالفات إلى النيابة أو تتضامن مع البلاغ المدعوم بالمستندات الدامغة قامت بالتحقيق مع صاحب البلاغ ونقله تعسفيا ، إلى مكان بعيد عن المكان الذى عمل فيه لسنوات طويلة ليظل الفساد قائما بينما العيون منشغلة عنه . وأخيرا يبقى أن نقول أن الوقائع التى تحملها المستندات أكثر مما تحتمل المساحة المقررة للنشر ، وهي موجودة لمن يهمه الأمر .

أسرار مخطط ساويرس للاستيلاء على وسط البلد

كذلك أطلقنا صرخة أيقظت كل من تم تنويمهم بالأكاذيب المغناطيسية ، للتغطية علي السرقة العلنية التي مارسها آل «ساويرس» في عمارات وسط البلد ، لصالح غرباء نظن أنهم يهود يتطلعون للعودة إلي «سرة» القاهرة ، لأسباب تاريخية تبدو

معروفة للكافة ، إلا أننا كشفنا كيف يسرق تاريخ عمارات وسط البلد بعد أن استطاع اللصوص استقطاب أصوات للدفاع عنهم بعد أن كانت ضدهم :« .. الصرخات تتعالى والأسئلة تتوالى ، من يقف خلف هذه الملايين التى تراق على عتبات لا تأتى إلا بجنيهات قليلة ؟ الإجابات تأتى مبتورة بسبب البيانات غامضة ، هوجة إعلامية فى الصحف وشاشات الفضائيات ، فجرها الخبير الهندسى الدكتور ممدوح حمزة ، ثم سرعان ما أطفأها لمجرد طمأنة استمع إليها من أحد أبطال مسرحية شراء تاريخ مصر «الخديوية» ، سار الجميع خلف الشكوك ثم هدأوا لمجرد بيان صدر عن رئيس مجلس إدارة الشركة المشترية أعلن فيه عن دفع نحو ١٨٠ مليون جنيه ، في شراء ٩ عمارات فقط ، وأن المساهم الأكبر فيها شركة تدعى «ساماى هيلز ليمتد»، أعلن سميح ساويرس أنه المساهم الرئيسي فيها، ليظهر للكافة أن الإسماعيلية العقارية ، التى تشترى وسط البلد مملوكة لشركة ساويرس من الباطن ، الاعتراف أتى بالفائدة المرجوة فصمت الجميع ، ألا قليلا دون أن يفكر أحد أن يبحث فى الخلفيات ، والشركاء وماهيتهم الحقيقية .. بعيدا عن معلومات وردت فى سجل تجارى أو صحيفة شركات ، تبدو لغزا أكثر مما تظهر حقيقة !، بينما التحري والبحث يشير إلى أوكار تعشش فيها الغربان ، ويكمن فيها الخطر القادم لا محالة .

ساماى هيلز «ساويرس» تختفى بين ٦٠ جزيرة بريطانية !

صورة رقم (٢٦) خريطة لجزر العذراء البريطانية

شركات الـ «أوفشور» ، هى بالضبط عنوان ما يحدث الآن ، ليس في منطقة وسط البلد فحسب بل فى مصر كلها ، واجهة .. المعلن منها يرتدى مسوح الرهبان، بينما الخلفية تسكنها كل أنواع الكواسر والطيور الجارحة ، ففى قصة «أجريوم» ، مرت الفصول مرور الكرام ، حيث لم تكن الخلفية فى صدارة الاهتمام ، فلم يعرف أحد شركاء «أجريوم» ، المختبئين فى خلفية الأحداث ، بينما كشف الجالسون في مقدمة شركة الإسماعيلية للاستثمار العقاري ، ربما عن غير قصد ما يمكن أن تحتوية الخلفية، وربما أرادوا زيادة الغموض الذى خدع البعض ، فنقلوا عنهم الأمر باعتباره حقيقة دامغة ، ليقع الجميع فى فخ تسمية مكان الشركة الأم «ساماى هيلز ليمتد »، فيكتب بصيغة المفرد «جزيرة العزراء البريطانية »، بينما الأصل الإنجليزي يشير إلى الجمع «BRITISH VIRGIN ISLANDS » أي جزر العذراء البريطانية ، أكبر موطن في العالم لشركات الاوفشور ولأشياء أخرى .

التاريخ والجغرافيا يؤكدان أنه لا توجد جزيرة بهذا الاسم ، بل هي مجموعة من الجزر تتألف من ٦٠ جزيرة ، تقع في الشمال الغربي من جزر « فيرجن » الأمريكية ، تعتبر موقعًا شهيرًا لكل من السياحة والاستثمارات الخارجية، وهى مستعمرة ذاتية الحكم تابعة للتاج البريطاني ، وبها نظام وزاري للحكومة يعمل وفقا لدستور وضع عام ١٩٦٧ ، ولكى نحكم على ماهية هذه الشركة لابد من معرفة لماذا ذهبوا إلى هناك؟.. لنجد أن الشركات التى تؤسس هناك لا تتعرض أو تسدد أى نوع من الضرائب ، وليس مطلوبا سوى عضو مجلس إدارة واحد على الأقل ، ويسمح بوجود أعضاء مجلس إدارة شركات ، لا تظهر بياناتهم على الملف العام للشركة ، أما حملة الأسهم فهم أيضا مساهم واحد على الأقل ، ويجوز إصدار أسهم مسجلة بأسماء حامليها ، كذلك لا تظهر أية بيانات لهم على الملف العام ، ولكن يتعين حفظ سجل المساهمين في عنوان المكتب المسجل للشركة في جزر «فيرجن» البريطانية ، موطن اقتصاد «الأوفشور» الأكبر فى العالم حتى وقت قريب !

أما التقارير السنوية للشركة فكما تقول شروط التأسيس المنشورة ، على مواقع الجزر التى تروج لهذا الاستثمار :«ليس هناك داع لحفظ العائد السنوي أو الحسابات في ملفات ، ويجب التنويه إلى أن غرامة التأخير تصل إلى ٥٠٪ من رسوم الترخيص السنوي ، في حال عدم سداد رسوم الترخيص في موعد استحقاقها »، ووفقًا لقانون

الشركات المحلية يتعين على الشركة أن يكون لها عنوان مكتب مسجل في جزر فيرجن البريطانية، كما يجب تعيين مواطن من الجزر كوكيل مسجل ، وتقوم عادة بتقديم هذه الخدمات كجزء من رسوم خدمات الإقامة «، وبالنسبة للسرية »ليست هناك من أحكام قانونية تحكم السرية فيما يتعلق بالشركات فالقانون الإنجليزي الذي يسري داخل البلاد يفرض على المتخصصين حفظ شؤون عملائهم سرية .

هذا الاستثمار أطلقت عليه المنظمات الاقتصادية لفظ «المأوى الضريبي المخطط»، وقالت أنه بدأ في أوائل القرن العشرين، عندما فرض الأغنياء كلمتهم على الحكومات ، بتحويل جزر وإمارات متفرقة من العالم كمقاطعات لها حماية مالية خاصة مثل جزر القنال البريطاني، « إيل أوف مان» وجزيرة «جيرسى» بالإضافة إلى جزر العذراء البريطانية ، وذلك لتخفيض فاتورة الضرائب الخاصة بها ، هذه المراكز المالية ذات الإمتيازات بدأت في التكاثر حتى وصلت إلى ٣٥ إمارة وجزيرة، وصارت بمثابة طوق للمستثمرين الكبار للتلاعب بالقوانين الضريبية الصارمة ، التى صدرت في معظم الدول الصناعية، لأنها ظلت تتمتع بالحماية الخاصة ، ولا تخضع لقانون الدولة الأم التي تتبعها ، هذا التكاثر كان إعلانا للعالم عن فتح مراكز دولية للتهرب الضريبي!.

حتى جاءت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية «OCED» ، لتقنن هذه المراكز ، حيث قامت منذ عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٥ بجهود كبيرة أدت إلى تقليص العدد من ٣٥ مقاطعة احتوت دولا من بينها:« جزر البهاما، البحرين، باربادوس، جزر المالديف، باناما وفيرجين أيلاندز البريطانية والأميركية» الى ٧ مقاطعات عام ٢٠٠٢ ثم إلى ٣ هي جزر «ليختنشتاين وإمارة موناكو وأندورا» على قائمة جديدة لعام ٢٠٠٧ التي من حقها تسجيل مؤسسات وشركات للمستثمرين الأجانب (الأوف شور) ، القائمة الجديدة خلت من جزر العذراء التى أعلن ساويرس وشركاه أنها المقر الرئيسي لشركتهم ، اللهم إذا كان الأمر قديما وكان ساويرس مساهما مع مساهمين قدامى مجهولى الهوية ، هم الذين أسسوا قبل ٢٠٠٧ ، ثم اشترى منهم أو شاركهم ، فكانوا دفة توجيهه نحو عمارات وسط البلد!.

كذلك وضعت بريطانيا في أكتوبر ٢٠٠٧ خطة لجعل الأجانب المقيمين بها ، ممن يتمتعون بالعفو الضريبى على دخولهم يدفعون ضريبة ثابتة سنويا بعد إتمام ٧ سنوات إقامة في البلاد ، مع وضع التدابير اللازمة لسد كل المنافذ التى يمكن الهروب

من خلالها ، وطبقا لإحصائيات رسمية بريطانية، فإن عددا من الأجانب والبريطانيين المدرجين تحت «غير مقيم» ارتفع من ٧٠ ألف شخص عام ٢٠٠٢ الى ١١٢ ألف شخص عام ٢٠٠٥ ، وهو ما جعل التخوفات في سوق المال ترتفع من أن تفقد بريطانيا مركزها المهم كسوق تجاري عالمي كبير ، جراء الإجراءات التشريعية الجديدة، إضافة إلى هجرة المستثمرين غير المقيمين بالبلاد ، وينطبق عليهم قانون (أوف شور) الذي كان يتمتع بمزايا ضريبية ، وهو ما يزكي فكرة أن يكون في الخلفية من قضوا المدة المقترحة بالقانون ولهم الخبرة بالأماكن الجديدة ، ويشاركون «ساويرس» في التمتع باقتصاد « أوف شور» ، المعروف عالميا بنظام «التجارة عبر الحدود البحرية» هو نظام يستخدم لتخفيض الضرائب على الاستثمارات المتداولة في المملكة المتحدة والتي تتبع مراكز رئيسية في مكان آخر خارج بريطانيا، وبذلك لا تحتسب عليها نفس نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين البريطانيين أو المقيمين بصفة دائمة بالبلاد. ويستفيد من هذا القانون رجال أعمال كبار تزيد مداخيلهم على المليارات ورغم ذلك لا يدفعون أي نوع من الضرائب وتتعامل معهم الحكومة برفق حتى لا تهرب أو تنتقل أموالهم خارج البلاد.

واستنادا إلى ما نشرته جريدة «الفاينانشال تايمز» في أغسطس ٢٠٠٧ ، فإن من أبرز أصحاب المليارات الذين يقيمون في بريطانيا، ولكن المقرات الرئيسية لشركاتهم تقع خارج البلاد ، و يتمتعون بامتيازات ضريبية مغرية، روبرت ميردوخ إمبراطور الإعلام الذي يمتلك أكثر من صحيفة ومحطات سكاي التلفزيونية، حيث يتخذ من أستراليا مركزا لاستثماراته، وأيضا فيليب جرين الذى يمتلك سلسلة محال BHS وARCADIA التجارية ويطلق عليه ملك تجارة التجزئة ، الذي يتخذ من إمارة موناكو مركزا له، إضافة إلى جزيرة جيرسي التي تتمتع بوضع استقلالي اقتصادي، ورغم أن جرين بريطاني الأصل إلا أنه يعتبر نفسه من غير المقيمين بالدولة، إضافة إلى أنه سجل نحو ٢,٤ مليار دولار باسم زوجته لينا، أما رجل الأعمال الروسي رومان ابراموفيتش ٤٠ عاما الذى يمتلك استثمارات فى مجالات البترول والطاقة والكيماويات في بلاده، فإن استثماره الوحيد في بريطانيا يتمثل في امتلاكه نادى تشيلسى الانجليزي لكرة القدم الشهير، ورغم أن حجم أمواله في البنوك البريطانية يتخطى حاجز المليار إلا أنه أيضا يخضع لقانون القادمين من الخارج ولا يدفع أي ضرائب.

دخل الكثير من أصحاب الملايين على نفس المنهاج بامتلاك أندية رياضية من أجل الاستثمار مثل «تاكسين شيناوترا سانج» رئيس الوزراء التايلندى السابق ، الذي اشترى نادى مانشيستر سيتى الإنجليزي والعديد من رجال الأعمال القادمين من أوروبا الشرقية ، ويبرز أيضا لاكشيمى ميتال (٥٣ عاما) وهو خامس أغنى شخصية في بريطانيا الذي عمل في تجارة الحديد ، مع أسرته بالهند والآن يمتلك مجموعة LMN ثاني أكبر منتج ومصدر للحديد في العالم ، الذي انتقل للعيش في بريطانيا عام ١٩٩٥ رغم أن شركته مسجلة في بورصة أمستردام ، وأغلب ثروته محولة تحت أسماء زوجته وأبنائه. وقد فتح الجدل السائد الباب مجددا للحديث عن جدوى المأوى الضريبي المعمول به منذ حوالي سبعة عقود ، .. والمأوى الضريبي TAX HAVEN فكرة تبدو معقدة ذات خيوط متشعبة في العديد من المجالات والقوانين المختلفة، اعتمُدت من خلالها سويسرا عقودها البنكية سريا عام ١٩٣٠ لتربح سمعتها الحسنة كملجأ ضريبي آمن للودائع المصرفية.

الرأي القانوني في هذه الشركات يأتي من خارج الحدود ، حيث تنبهت المملكة السعودية ، الدولة التي ينتمي إليها مساهمون آخرون غير ساويرس ورفاقه ، فيقول رئيس لجنة المحامين في الغرفة التجارية بجدة د. ماجد قاروب ، فى استطلاع أجرته جريدة «الاقتصادية» أن جزر (الأوفشور) يلجأ إليها رجال أعمال وشركات كبرى في عملياتهم المالية والتجارية ، بعيدا عن مكتب الملاحقة الضريبية، وعمليات من هذا النوع لا تلاحق قانونيا في درجات معينة إلا إذا اكتشف الغش والتلاعب بالنظام المالي الصارم في البلاد، وعن ملاحقة هؤلاء السماسرة والشركات قضائياً أفصح «قاروب» أن قضايا من هذا النوع تبدأ خاطئة، ولذلك، فإن عملية إكمالها مستحيلة لأن بعض الحالات قد لا يتوفر فيها حتى عنوان الشركة!.

أما أخطر ما أحاط بشركات «الأوفشور» من شبهات ، فكان ما ذكره الدكتور محمد السقا الأستاذ بكلية العلوم الإدارية ، فى ورقة بحثية حول عوامل نجاح عمليات غسيل الأموال في العالم:« يرجع النمو في عمليات غسيل الأموال في العصر الحديث إلى عاملين أولهما :« نمو المراكز المالية في مناطق الأوفشور والتي تسمي في بعض الأحيان جنات الاوفشور offshore heavens. حيث توفر مثل هذه المراكز فرصا سانحة للتهرب الضريبي. إذ غالبا ما تقل حدة الأطر القانونية التي تحكم مثل

هذه المراكز بصورة كبيرة، كما أن الكثير من هذه المراكز يعمل مثل الصناديق السوداء، حيث توفر حماية للمساهمين من أضواء الكشف ، وتوفر مثل هذه المراكز سهولة تكوين الشركات والحماية المطلقة لسرية الحسابات. ولذلك ينظر إلى تلك المراكز على أنها من العناصر الحيوية لعمليات غسيل الأموال على المستوى الدولي »!!.

جدول توزيع الدول التي تعتبر مصدر غسيل للأموال

الترتيب	الدولة	المبلغ بالمليار دولار/ السنة	النسبة للإجمالي٪
١	الولايات المتحدة	١٣٢٠	٤٦,٣٠
٢	إيطاليا	١٥٠	٥,٣٠
٣	روسيا	١٤٧	٥,٢٠
٤	الصين	١٣١	٤,٦٠
٥	ألمانيا	١٢٨	٤,٥٠
٦	فرنسا	١٢٥	٤,٤٠
٧	رومانيا	١١٦	٤,١٠
٨	كندا	٨٢	٢,٩٠
٩	المملكة المتحدة	٦٩	٢,٤٠
١٠	هونج كونج	٦٣	٢,٢٠
١١	أسبانيا	٥٦	٢,٠٠
١٢	أخرى	٤٦٣	١٦,١٠
	الإجمالي	٢٨٥٠	١٠٠

جدول رقم (٦)

شهوة الاستحواذ تثير

ومن الشركة المؤسسة فى مكان هو الأكثر شبهة فى العالم ، إلى شبكة الشركاء الذين ينطلقون من نقاط تبدو مختلفة ، إلا أنها جميعا تتلاقى عند حد شهوة الربح ، دون رومانسية عشق حاول ساويرس إيهامنا بها ، عندما قال أنهم مجموعة من رجال الأعمال عشقوا منطقة وسط البلد !!! ، بينما الواقع يؤكد أنهم بين صندوق أموال يثير اللغط والجدل في السعودية ، وسعودى آخر ساعاتى بدأ عاملا للبناء انتهى الى الاستثمار فى البورصة وينظر إليه بشك فى بلاده وهو رجلُ الأعمال السعودي الشيخ سليمان أبانمي ، و مصفق لشراكة «الكويز» كريم شافعي بين دولة الكيان الصهيوني ومصر وأمريكا ، وهو ذو ذراع طويلة كممثل لإحدى شركات الخدمات الصناعية تسمى باسم إحدى جزر «الأوفشور» ، فى التحريض على خصخصة شركات الغزل والنسيج بادعاء الخسارة ، وشركة شركة «بلتون للاستثمار المباشر»، ذراع الاستثمار المباشر لـ «بنك الاستثمار المصري بلتون فاينانشال»، وهو بنك يتعامل فى أكثر أنواع الاقتصاد خطورة على مصر، نشأ فى غفلة من الزمن دون أن يعرف أحد من أين جاء ، وفى نفس الوقت تدير المحفظة المالية لشركات ساويرس «العائلة» ، يرأسها الدكتور محمد عمران ويساهم معها باسمه وهو عضو بأمانة سياسات الحزب الحاكم ، وكان يعمل نائبا لرئيس البورصة المصرية .

هذه الشركة هى التى أنشأت شركة «هيرمس» ، ثم انفصلت عنها لتصبح منافسة لها ، والاثنتان كانتا طرفى الخيط فى عملية بيع أسهم شركة «أجريوم» ، أما نجم النجوم فهو سميح ساويرس الابن الأصغر لعائلة تعشق الاستثمار المضمون ولا تحب المخاطرة ، وهو النجم الأشهر فى القائمة الذى اعترف أنه مساهم رئيسى فى شركة «ساماى هيلز ليمتد» ، المالك الخفى لشركة شراء عقارات وسط البلد ، وهو كما يعلم الجميع واحد من أكبر المطبعين مع الكيان الصهيونى ، خاصة بعد أن استحوذ على أسهم مجموعة عائلته بالكامل ، فى وقت تعصف فيه الازمة العالمية بكافة رجال المال !، القائمة مليئة بالأسماء التى ربما تكون وهمية ، أويكون أصحابها من موظفى واحد ممن سبق ذكر أوصافهم ! ، وكل واحد منهم يستحق مساحة مفردة لبيان ما يقوم به ، وبيانه تفصيليا وهو حديث نرجئه لضيق المساحة إلى وقت آخر !.

يحدث فى دبى ردا على هجمة شركات الأوفشور

ممنوع عليها العمل والتملك ما لم تكن مرخصة محليا «الأوفشور» ففي دبى انتشار أدى إلى قلاقل كبيرة داخل السوق هناك ، هذا ما يوضحه تقرير لمؤسسة «دايموند ديفلوبرز» الاقتصادية ، الذى قال :« إن من بين ابرز ما يترقبه العاملون في السوق صدور قانون أو تشريع يعالج قضية في غاية الأهمية وهي التملك بالإجارة والمساطحة الذي يتوقع بأن تسمح آلياته بتطبيقها في كل أنحاء إمارة دبي مع عدم السماح للأجنبي بإجراء أي عقد إجارة أو مساطحة وسط المدينة طبقا لقانون التسجيل العقاري الذي صدر في شهر مارس من العام الماضي » ، الإجراءات تم اتخاذها هناك ونحن نائمون فى العسل نرى ما تفعله شركة ساويرس ونمصمص الشفاة!!، وحول الأوفشور الذي يعني «قيام شركة أجنبية ما بمزاولة النشاط العقاري في بلدها الأم وتقوم بتملك عقارات في دول أخرى» كما هو الحال فى مصر بالنسبة لشركة سامای هيلز، قال التقرير أن الأمر بات تحت أنظار أراضي وأملاك دبي ومؤسسة التنظيم العقاري. ونقل التقرير خبرا نشرته «جريدة البيان» الإماراتية حول « قيام السلطات المختصة بدبي بالاستعداد لإصدار لائحة قانونية تنظم عمل شركات الأوفشور التي تجد في دبي فرصا استثمارية كبيرة. الخبر يقول :« نقلا عن مصادر موثوقة ستصدر اللائحة قريبا جدا، وستتضمن بنودا تنظم عمل تلك الشركات ، وشدد على أن اللائحة ستنص على عدم السماح لشركات الأوفشور بتملك المشاريع العقارية في دبي ما لم يكن لها مكتب مرخص من مؤسسة التنظيم العقاري وعنوان دائم – وليس وهميا كما حدث فى اقاهرة – ، وتضيف :« تقول دائرة الأراضي إنها تتفهم قلق بعض المراقبين من قيام بعض الشركات الأجنبية بشراء عقارات وبمبالغ كبيرة في الإمارة دون أن يكون لها مكتب يمثلها ، ولفتت المصادر إلى أن ما يثير الدهشة والاستغراب قيام بعض الشركات العاملة في دبي بالسعي للحصول على رخصة من بلدان أجنبية كشركات الأوفشور مع أنها مرخصة وتعمل في دبي ، ويطالب قانونيون بإلزام شركات الأوفشور بتولي شركات المحاماة أو المحاسبة المعتمدة في دبي إدارة مكاتبها التمثيلية بحيث تكون هذه المكاتب عنوانا للمراسلة والتبليغات كوكيل معتمد يتولى مراجعة المستندات وتسجيل العقارات بالنيابة عن شركة الأوفشور، وبالتالي تكون هذه الشركات الوطنية هي المسؤولة قانونا أمام دائرة

الأراضي والأملاك » انتهى التقرير .. ولا تُعليق!.

موظفون بوزارة الاستثمار شاركوا سَاويرس بأسماء أبنائهم

الأسئلة التى حاولنا الإجابة عن بعضها فيما سبق ، لاتزال بعض إجاباتها طازجة تثبت وتؤكد أن هناك تلاعبا حدث فى إشهار الشركة المصرية «الإسماعيلية العقارية» ، لتظل الإنجليزية الغامضة «ظاهريا» ، قبل أن نكشفها ، هى الحاكم بأمره فى الموضوع ، تشترى ثم تبيع سرا كما اشترت سرا ، لمن يتخفى وراءها ويدفع الملايين فى بضاعة لا تأتى سوى بملاليم ، حتى لو تم إقرار قانون المساكن القديمة وزادت الإيجارات ، لهدف تشير إليه خيوط عديدة لا نزال نلملم فيها ، لتصبح خريطة «وسط البلد» المراد رسمها كاملة التضاريس ، فالمساهمون الذين لم يدفعوا سوى ١٠ قروش لكل منهم ، لشراء ثلاثة أسهم توفر الوضع القانونى للشركة ، وتجعل صوت المختبئين فيها عاليا ، اثنان منهم لاصفة لهم فيها ، اللهم أنهما ابنين لاثنين من موظفى وزارة الاستثمار ، أما الثالث فهو إبن لأحد رجال الأعمال الذين لم يظهروا حتى الآن بأسمائهم !

المساهمون هم أحمد أبو بكر مصطفى الشلقانى المقيم فى ٤١ شارع أبو الفداء – الزمالك ، الحاصل على بكالوريوس تجارة ، وهو أبن أبو بكر مصطفي أحمد الشلقاني الموظف بوزارة الاستثمار ، كذلك يأتي المساهم الثاني أحمد عبد الرحيم سعد المغلاوي المقيم فى ١١٠ شارع سليم الأول – مصر الجديدة ، الحاصل على ليسانس الحقوق ، كابن لعبد الرحيم سعد عبد الرحيم المغلاوي الموظف أيضا بوزارة الاستثمار ، وكلاهما على عنوان أبيه ، أما الثالث فهو حسن عبد الباسط حسن مكاوى ، المقيم فى ٥١ شارع المهندس متفرع من شارع فيصل الجيزة ، الحاصل على بكالوريوس التجارة ، ابن عبد الباسط حسن سعد مكاوى رجل أعمال ، يسكن فى ٢٦ شارع ترعة المريوطية –فيصل ، الثلاثة دفعوا طبقا لصحيفة الشركات ١٠٪ من قيمة السهم ، ترفع إلى ٢٥ خلال ثلاثة شهور ، الصحيفة هي العدد رقم ١٩٢٩ ـــ السنة الرابعة عشر.. بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٨.. وبيانات الشركة فيها تؤكد أن رأس المال المصدر ٥٠٠ ألف جنيه موزع علي ٥٠٠ ألف سهم.. كل سهم بجنيه !

السؤال الذى يفرض نفسه برغم إجابته التى تومض الآن فى مخيلة القارئ ، هو لماذا يدخل ابن الموظف بوزارة الاستثمار بهذه القروش ؟.. الإجابة تفتح أبوابا كثيرة

حول مشروعية الإشهار وقيمة المساهمة التى قننت وضع شركة «إنجليزية» غير محددة الملامح ، بعض مؤسسيها مصريون وعرب ، فيما تبدو أشباح المؤسسين الحقيقيين فى الخلفية ، مكشرة عن أنيابها تنتظر الفرصة للانقضاض على الفريسة ، ولأن قانون الوظيفة العامة يحظر على موظفى الدولة هذه المساهمة ، دخل الأبناء .. لماذا من الأصل ؟ ، لأن فى الأمر شيء مريب ربما يصل إلى حد الجريمة المعاقب عليها قانونا ، ولعل صعوبة الحصول على صحيفة الاستثمار ، وما يمثله طلبها من هيئة الاستثمار من رعب واستنفار ، يؤكد ذلك كما أكده الزميل عادل حمودة فى الزميلة «الفجر» ، عندما استغرب عدم قدرة الوزير محمود محيى الدين الحصول على الصحيفة المريبة ! ، فيما يؤكد السجل التجارى أن المساهم الأول في شركة «الإسماعيلية» شركة «بريطانية» تسمي «ساماي هيلز».. ويمثلها في شركة الإسماعيلية محمد عبدالمنعم عبدالفتاح محمد عمران رئيس مجلس الإدارة.. وكريم محمد محيي الدين فريد الشافعي العضو المنتدب في مجلس الإدارة.. وهو ما يعني أن شركة الإسماعيلية هي الطبعة المصرية من شركة «ساماي» البريطانية.. وأن تلك الشركة البعيدة في لندن هي في الحقيقة التي اشترت عمارة «مقهي ريش» وغيرها من عمارات وسط البلد ، لماذا تتخفى ولماذا يستثمر فيها أبناء موظفى الوزير محى الدين هذا هو السؤال !.

الكبار الذين يتخفون داخل شركة إنجليزية تتخفى في شركة مصرية «مجازا » ، كلهم يلعبون لصالح ما تحصده أيديهم من أموال ، وكلهم يلعبون اللعبة الاقتصادية الخطرة ، ليس عليهم بالطبع ولكن على الاقتصاد المصري ككل ، فسميح ساويرس وعائلته بوابة واسعة لدخول الأموال الصهيونية إلى مصر وبالعكس ، وشراكتهم مع الصهاينة معروفة للجميع ، ولعل استحواذه على كامل «أوراسكوم» القابضة فى نفس الوقت الذى كانت العائلة تستعد فيه للتصفية فى مصر ، متزامنا مع شراكته الجديدة مع مجهولين في زيوريخ ، وما أدراك ما هى ، تثير أكثر من تساؤل إذا علمنا أن «ساماى هيلز » ، تواكب تأسيسها مع ذات الفترة ، أما كريم شافعي الذى حاول تضليل الرأي العام بنشر معلومات تتعارض مع ماورد بالسجل التجاري وصحيفة الشركات ، فهو ممثل لشركة خدمات صناعية مقرها جزيرة «جيرزى» أو «جيرسى» ، وهى تحمل نفس الاسم ، وهو «كويزى» مطبَّع معروف بآراءه المؤيدة للشراكة مع دولة «الكيان الصهيوني» ، واجتماعاته في غرفة الصناعات النسجية تبرهن على

ذلك!، وهو يملك أيضا شركة «كونتكست» للاستثمار العقاري ، والجميع يعرف ماهو هذا الاستثمار وأنه لا يخرج عن « بيع .. شراء .. هدم ثم بناء» يدر عائدا ماليا ، وهو ما لا يتوفر حاليا في عمارات وسط البلد !

أما محمد عبد المنعم عمران الذى تتردد عنه أقوال تؤكد أنه نائب رئيس البورصة وعضو لجنة سياسات جمال مبارك ، وهو ممثل لاستثمار آخر يشير نحو سيطرة الشركات الأجنبية على الاقتصاد المصري ، من خلال ما يسمى بشركات الاستثمار المباشر ، الذى تعرفه الدراسات الاقتصادية الخبيرة بأنه :« يقوم على أساس إنشاء فروع لشركات أجنبية في الدولة التي تكون في حاجة إلى رؤوس الأموال بحيث تقوم هذه الفروع بإنتاج سلع كانت تستورد قبلا، وهو إجراء قد يخفف الضغط على ميزان مدفوعات الدولة التي يهاجر إليها رأس المال ، لكن التوسع في الاعتماد على هذه الهجرة لرؤوس الأموال الأجنبية ، يؤدي في النهاية إلى أن يصبح اقتصاد الدولة تابعا لهذه الأموال ، التي تعمل وفقا لصالحها الخاص دون أن تأخذ في اعتبارها مصلحة الدول التي تهاجر إليها » !.

الحمى تمتد الى القاهرة الفاطمية

محطة أخري هي امتداد لما قلناه وكشفناه في السطور السابقة ، حيث تغيير معالم عمارات القاهرة القديمة يسير على قدم وساق، طرد من يرفض الرحيل بالتواطؤ مع ضعاف الذمم من موظفى الأحياء ، بالتقارير المزورة التى تُحمل إلى منصات القضاء فلا يجد القاضي بداً من الحكم بالهدم أو الإخلاء أو الطرد ، الحملة المغرضة تتمدد عبر الأحياء القديمة فى قاهرة المعز ، من عماراتها الخديوية إلى الفاطمية وبالعكس ، فى الجمالية وخان الخليلي والظاهر وباب الخلق ، .. اللعبة التي تتم فى الخفاء بعيدا عن أعين المسئولين وعلى رأسهم محافظ القاهرة وتمارس بحرفية بالغة ، عبر ما يمكن أن نسميهم «سماسرة » اللعب في خريطة القاهرة ، والعقارات أرقام ٢٠أ و٢٠ الكائنة بحارة الصالحية ، بمنطقة خان الخليلي ، وهى عقارات أثرية وغير أثرية ، تعمد السمسار الخلط بينها وبين ما هو غير أثرى ، فالعقار رقم ١٨ بنفس الحارة جاء للتغطية على الحمام الأثري الذى تم شراؤه ، وكذلك عدد آخر من المنازل الأثرية القديمة خلف قسم الجمالية ..

السؤال الدائر حاليا داخل المنطقة هو كيف استطاع أحد «صنايعية» المجوهرات ،

دفع هذه الملايين فى شراء نحو خمسة عقارات بين قديم أثرى وقديم على أبواب المائة عام ؟ ، فى منطقة ذات هوية أثرية سياحية ، وكيف استطاع تغير قرارات الترميم والتنكيس ، بأخرى تحمل نفس التوقيعات لتكون قرارات بالهدم ، ثم كيف امتلك كل هذه السطوة التى تجعل السكان يخشونه لهذه الدرجة ، التى تجعلهم يخشون نشر أسمائهم ؟ كل هذه أسئلة شرعية تبحث عن إجابة ، وتشير إلى أن فى الأمر شيئاً خفياً ، لم ينتبه إليه الذين قبلوا التزييف وارتضوا أن يكونوا أسلحة مشهرة فى وجه مصر كلها ، لا القاهرة القديمة وسكانها فحسب ،..

الأهالى يؤكدون أن المشترى لم يكن معروفا عنه ثروة ، أو ثراء يمكنه من شراء خمسة عقارات ، وحمام بلدى فاطمى أهملته الدولة ، فصار مطمعا بمساحته الكبيرة ، فالجميع يعرف حجم الورش هناك ، كما يعلمون كيف تأثرت الصناعة بدخول الصينيين إليها ، وتحولها من اليدوى إلى الآلة ، ثم ضياع السمعة المصرية الكبيرة ، وتأثر الصناع بما لا يجعلهم قادرين على الحياة ، فما بالنا بشراء العقارات بالملايين ، بل واصطناع المشاكل للسكان الرفضين للإخلاء ، بما تترجمه من صرف لأموال إضافية !

المستندات التى استطعنا الحصول عليها تؤكد ما نشير إليه ، فقرار التنكيس الصادر من حى وسط القاهرة فى ١٥ مارس ٢٠٠٣ ، أصدرته نفس التوقيعات التى أصدرت قرار الهدم فى ١٥ نوفمبر من نفس العام ، وهو نفسه الذى ينفيه .. ويعرض به تقرير صادر عن مركز الاستشارات الهندسية بكلية هندسة عين شمس ، فى ٢ أكتوبر ٢٠٠٥ ، انتهى إلى أن:« حالة العقار الانشاية الظاهرية تتنافى مع قرار الهدم إلى سطح الأرض ، وأن العيوب الموجودة به يمكن علاجها بالطرق التقليدية » ، القرار موقع عليه من الأساتذة الدكاترة يحيى عبد الظاهر على ومحمد عبد المعطى خلف ، بالإضافة إلى المهندس فادى صفوت المهندس ، ومعتمد من أ.د. السيد عبد الرؤوف نصر مدير المركز ، .. التقرير الجامعي أشار إلى تلاعب اعترفت به بعض قيادات الحى ، مشيرة الى أن المسئول تمت معاقبته ، فيما لم يتصد أحد منهم لإلغاء القرار المجحف بالسكان ، ليظل سيفا مسلطا على رقابهم ، وهو فى نفس الوقت غطاء لما يدبر للمنطقة فى الخفاء !

***

صورة من قرار الهدم

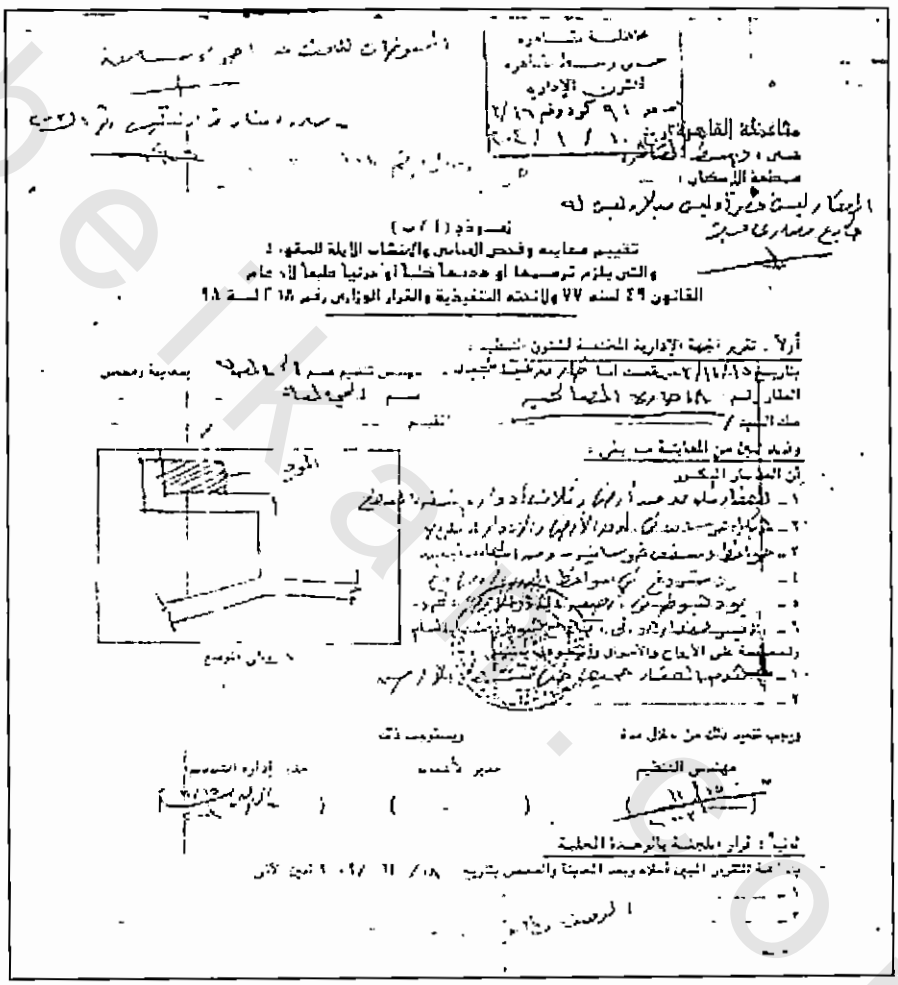

صورة رقم (٢٧)

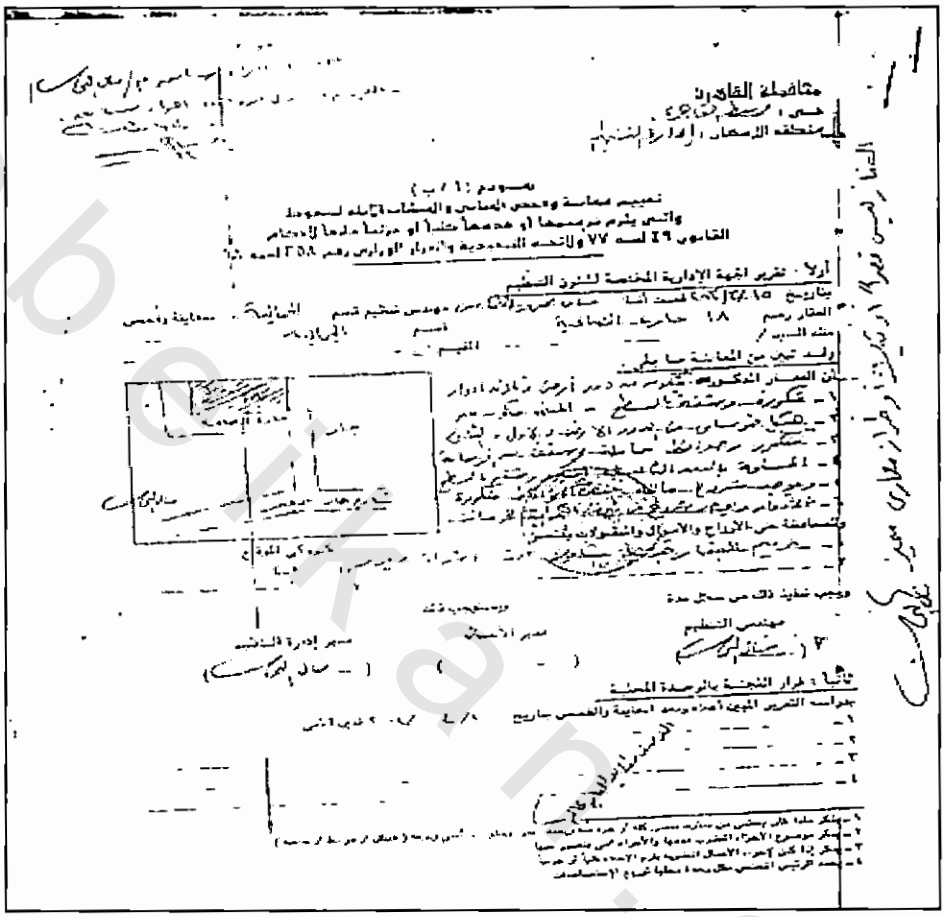

صورة من قرار التنكيس

صورة رقم (٢٨)

القضية ليست فى عقار يطلب سكانه الأنصاف ، بل فى همز ولمز حول وجود جهات تمول المشترى النهم للعقارات بالمنطقة ، ثم هدمها وإعادة البناء بطريقة تثير الدهشة والخوف ، حيث تتحول تلك المنازل القديمة إلى طراز غريب على المنطقة ، يشوه جمالها ويضيف بعداً خطيراً فى المسألة الشرائية ، البيوت باختصار تتحول إلى قلاع خراسانية ، تحاول ابتلاع الناس والتاريخ معاً ، رضاء أو اقتضاء بمساعدة نيران تبدو صديقة ، وهو ما يحدث حاليا فالسكان ينتظرون قرار المحكمة بطردهم بين ليلة

أو ضحاها ، كما ينتظرون أيضا قراراً من المحافظ بتشكيل لجنة محايدة من المختصين لبيان صدق ما قدموه من تقارير .

سوق المحمول .. ربح دائم لساويرس وشركاه

محطة أخري بطلها ساويرس الأكبر نجيب الذي دخل في حرب استنزاف لضعاف القلوب تحت شعار حماية الاقتصاد الوطني ، عندما تم عرض فيلم « موبينيل / فرانس تليكوم » ، والغريب أنه عندما باع الراحل محمد نصير أسهمه فى الشبكة الثانية للمحمول لشركة فودافون الإنجليزية ، لم يخرج أحد صارخا «الحقوا أموال الاقتصاد الوطنى تذهب للإنجليز» ، ولم نسمع صوتا لمدافع عن هذا الاقتصاد ، كما لم يحدث أيضا عندما اشترت الشركة ذاتها أغلبية الأسهم ، وعندما اشترت المصرية للاتصالات ٤٩٪ منها بأضعاف ما اشترى به نصير وفودافون ، عند بداية الطرح لم نجد أيضا إلا قليلا غير مسموعى الصوت ، وهو ما يشير إلى اللعب المتعمد فى سوق المحمول لصالح الأجانب ، حتى وصلت السوق إلى حالتها الراهنة حيث فودافون العالمية تتحكم فى فودافون مصر ، واتصالات تتحكم فيها اتصالات الإماراتية ، فيما كانت «فرانس تليكوم» متحكمة من الأساس فى موبينيل فلها نسبة ٧١ ٪ من الأسهم .

المتباكون على الاقتصاد الوطني بعد موافقة هيئة الرقابة المالية ، على البيع الإجباري لأسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول «موبينيل» إلى شركة فرانس تيليكوم ، تناسوا أن هناك قواعدا حكمت السوق نحن الذين وضعناها ، هذه القواعد تركت السوق ملعبا للطامعين الذين يفوزون دائما بالذبد ، بينما لا ينال هذا الاقتصاد الشهيد سوى حبة رمال لا تستره من الفضائح ..هؤلاء تناسوا كيف حصل ساويرس الذى يدافعون عنه الآن على الشبكة الأولى للمحمول « موبينيل» ، وبكم ؟ وماذا حصد الاقتصاد الذى يبكونه الآن من حصيلة بيع هذه الشبكة لساويرس ؟ ، الإجابة الفضيحة تسكن ملفات القضايا التى خسرها صاحب نسبة ال٢٠٪ المبكى عليها الآن من موبينيل ، ضد كل من كشف أسرار حصوله على الصفقة ، كل ذلك ينسى مادام الرجل يدعم الأقلام والكاميرات صحافة وتليفزيون ، هؤلاء بكوا على أموال الاقتصاد الوطنى ووقفوا يتصدون للاحتلال الفرنسى ، بينما صمتوا أمام هذا الاحتلال عندما اشترى شركة «لافارج» للأسمنت ، التى كانت مصرية ثم باعها ساويرس للفرنسيين ، فصمت الجميع مدام السيد ربح وفاز ، أما الاقتصاد الوطني فله الله !

كما صمتوا أيضا على الأموال التى خرجت من مصر ، لتستثمر فى الخارج وتزيد عن ٥٧ مليار جنيه ، فيما كان سدنة الاقتصاد الرسميين يتسولون هذا الاستثمار ، دون أن يحصلوا على ٣٪ مما أخرجه ساويرس ، هؤلاء أيضا تناسوا أن اوراسكوم القابضة التى تمتلك كافة الشركات التابعة لها ومنها اوراسكوم تليكوم ، التى تمتلك ٢٠٪ من موبينيل ، مملوكة الأن لشركاء سميح ساويرس فى البيزنس ، وكلهم مشكوك فى هوياتهم ، و أغمضوا الأعين عن شراكة ساويرس الأكبر الذى يتباكون عليه الآن ، فى أورانج وهى الشركة الأم لفرانس تليكوم ، وهو ما يعنى أن الصراع ليس سوى حرب طاحنة يخوضها ساويرس ضد ساويرس وشركاءه ضد الشركاء الآخرين ، بينما المنتفعون يسكبون دموعهم على إقتصاد وطنى هو الأبعد عن عما يحدث داخل شبكات العنكبوت المسماة بالشركات القابضة ، فمن يتتبع خطاها يصاب بالصداع دون أن يعرف من أين تبدأ وإلى أين تنتهى !

«الاقتصاد الوطنى يضيع ، الفرنسيون يحتلوننا من جديد ، النجدة .. الحقونا» ، صرخات انبعثت من داخل إعلام ساويرس ، دفاعا عن اقتصاد لم نعرفه وطنيا منذ بدأ ، وعلى من لا يصدق العودة للاستجواب الذى قدمه النائب المستقل كمال احمد في ٢٢ مايو ٢٠٠١، حيث تحدث النائب وقتها عن علاقة خفية ومشبوهة علي حد قوله، بين طلعت حماد وزير شئون مجلس الدولة ، وسامح الترجمان رئيس بورصة القاهرة والإسكندرية، أثمرت عن كل ما هو في صالح نجيب ساويرس ، كان سهم شركة موبينيل مدفوعا بنسبة الربع وقيمته الاسمية ١٠ جنيهات أي أنه بعد مصاريف الإصدار أصبح ما تم دفعه في السهم ٢٦٠ قرشا. وقامت بعض البنوك مثل البنك الأهلي وبنك مصر وهيئة التأمينات الاجتماعية ، بالشراء في أسهم موبينيل التي كانت تتبع سابقا هيئة الاتصالات ، ثم تمت خصخصتها وبيعت لنجيب ساويرس ، ووصل سعر السهم الذي لم يكن مقيدا في البورصة، إلي ٩ جنيهات «خارج المقصورة». وتم الضغط علي البنوك والتأمينات لإعادة بيع الأسهم المشتراة ، من شركة المحمول إلي نجيب ساويرس بنفس سعر الشراء ٢٦٠ قرشا ، ثم تم قيد السهم في البورصة، بالمخالفة لكل قواعد القيد، التي تشترط مرور عامين علي إنشاء الشركة، فقفز سعر السهم في ثاني يوم للتداول من ١٠ جنيهات إلي ٢٦ جنيها- وصل إلي ١٧٥,٥١ جنيه في نهاية ٢٠٠٦ - وترتب علي ذلك تحقيق نجيب ساويرس لأرباح خيالية».

نفش الشيء حدث مع فودافون لكن البطل هنا المصرية للاتصالات التى اشترت فى عام ٢٠٠٦ للمرة الثانية أسهم فودافون بسعر ١٠٠ جنيه للسهم ، بينما سعره الاسمي ٥ جنيهات فقط ، كما اشترت نفس السهم عام ٢٠٠٢ بسعر ١٠,٤ جنيهات ، وهو ما وضع ألف علامة استفهام حول المستفيد من هذه الزيادة المبالغ فيها ، إذا علمنا أن محمد نصير اشترى نحو ١٢ مليون سهما من فودافون وقت الإصدار بحوالى ٦٠ مليون جنيه ، ليبيعها للمصرية للاتصالات بنحو ١,٢ مليار جنيه، هل يمكنكم حساب الفارق ؟ وهذه أموال عامة ١٠٠٪ خرجت من شركة عامة إلى شركة خاصة ، تماما كما فعلت هذه الأموال عندما ذهبت إلى ساويرس ، دون أن يبكى عليها المتباكون على أموال ولى النعم فى الصحافة والتليفزيون ! .

هريدى «سرق» الأرض والحصانة تحميه من المساءلة

لص آخرلكن أقل حجما كشفنا أيضا جرائمه في حق المال العام والخاص ، البطل هنا هو عمر هريدي عضو مجلس الشعب المنحل ، وعضو مجلس نقابة المحامين أيضا ، والقصة تبدأ عندما وصل استدعاء على عجل من هيئة الرقابة الإدارية بأسيوط ، حمل رقم ١٨٢ بتاريخ ٢٤ يونيو الجاري لمختار على مهدي ، بخصوص شكواه التي تضمنت استيلاء نائب برلماني على أرض مملوكة له ، فيما استولى عليه من أراض الدولة باستخدام ما تيسر له من حيل هي شعار هذا الزمان ، الاستدعاء جاء فى نهاية مطاف الرجل الغارق في محاولات استرداد أرضه من أنياب الحصانة ، فبين بلاغات للنائب العام ، وشكاوى لنقابة المحامين ودعاوى قضائية ، غرق الرجل المدافع رغم كبر سنه عن حقه السليب ، تحفظ الأولى فيبدأ برفع أخرى بمستندات تؤكد كافة ما يشكو منه ، ليس لضياع أرضه بالتزوير والتدليس فقط ، بل لضياع أرض مملوكة للدولة ومسجلة بإدارة الأملاك العامة ، إلا أن صرخاته راحت ولا تزال أدراج الرياح ، لسبب واحد هو أن الحصانة التي يتخفى خلفها من استولى على العام والخاص ، تدر عليه الربح وتفتح له الأبواب المغلقة ، فهو الخبير الواصل المتمكن من كل خيوط لعبة العصر ، حيث الأرض معدومة الصاحب تدعو كل من هب ودب ، على جناح الحصانة ليغترف منها ما شاء، بينما هي تقوم بالحماية وغل يد القانون عن أن تطاله فيظل حرا طليقا ، أما الغلابة فلا سند لهم ولا طريق سوى شرف المحاولة ، إذا كان الإصرار من صفاتهم والدأب من خصالهم ، ذلك بالضبط هو الوصف الحرفي للمدعى

والمدعى عليه من واقع المستندات التي بحوزتنا ، وتقص سطورها فصول استيلاء عضو مجلس الشعب المحامى على أملاك الدولة ، وغيرها من أملاك العباد ...

اللعبة المعتادة في مثل هذه الأمور دائما ما تبدأ وتنتهي بنفس السيناريو ، عقود وتوكيلات وهمية أو مضروبة ، ثم دعاوى صحة ونفاذ يتلوها بيع لما تم الاستيلاء عليه ، ليتفرق دمه بين القبائل فلا ينجح مطالب خاص أو عام في استعادته ، لتكون النهاية تقنين لأوضاع المشترين الجدد ، وهروب المنتفع الأول بما نهبه من الأملاك وريعها ، فيما أصحاب الحقوق تائهون بين أروقة المحاكم ، ومعهم في كثير من الأحوال من اشترى الأرض المسروقة ،

اللعبة التي احترقت معها أصابع مختار على مهدي ، بدأت بتوكيل مزعوم بين نائب البدارى وأحد المهاجرين لأمريكا من ورثة أحد باشوات العهد الملكي ، ليبيع الأول لصالح الثاني ما أدعى أنه مملوك له ، فيما الواقع كما يقول مختار مهدي يؤكد أن الإثنين لا يملكان ماورد بالتوكيل ولا بعقد البيع التالي للتوكيل ، المبنى عليه ظاهريا الكاشف للتزوير واقعيا ، حيث أن الخطاب رقم ٢٣٢٢٩ بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ ، الصادر بتوقيع مدير مديرية الزراعة بأسيوط ، أكد أن المهاجر المصري أمريكي الجنسية محمود سليمان ، صاحب التوكيل الصادر لصالح المحامى عضو مجلس الشعب عمر هريدى ، ببيع جميع أملاكه في مصر لا يمتلك سوى مساحة سبعة قراريط ونصف فقط بالحيازة رقم ١٠٠٦-١٠٠٩ ، بينما أخته لا تمتلك سوى قيراطين ونصف بالحيازة رقم ١٧٣٢ !، فيما الثاني بحسب الخطاب رقم ٥٢٤١ المؤرخ في ٦ مايو ٢٠٠٧ ، لا يملك أو يحوز أى حيازة زراعية بمنطقة النزاع بساحل سليم !.

الخطابان يمثلان أولى نقاط الضوء الكاشف للعبة الاستيلاء على نحو ١٣ فدانا من أملاك الدولة بلغت قيمة بيعها لصالح عضو البرلمان نحو ٣٠ مليون جنيه ، وكما يؤكد مختار على مهدي فمن بينها مساحة ٨ أفدنة و ٤ قيراط بالحوض رقم ٩١ بحوض الملك التحتاني ٢٨ ، بيانها بالعقد المسجل رقم ١٠٠٨ لسنة ١٩٣٢، باسم وملك وتكليف الشركة العقارية المصرية ، وهى أملاك دولة موثقة بإدارة أملاك الدولة بأسيوط ، فيما المساحة الباقية ملك الشاكي الدؤوب مختار مهدي ، الغريب أن الأرض التي استولى عليها النائب وباعها بعقد البيع المؤرخ في ٢٥ مارس ٢٠٠٤ ، بيعت بموجب توكيل صادر ممن لا يملك لمن لا يستحق ، التوكيل صادر من سليمان لهريدى في تاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٤ ،

أي بتاريخ يبعد عن البيع بموجبه نحو ٣ أشهر ، هذه أول الخطايا ، التوكيل يحمل رقم ٢٧٥ ب، أما المفارقة فهي وجود توكيل آخر يحمل نفس الرقم ٣٧٥ ب لسنة ٢٠٠٤ ، بتاريخ مختلف واسم مغاير لصاحبه ، ليتساءل الرجل ونحن معه عن كيفية بيع هريدى للأرض محل التوكيل ، قبل أن يكون هناك توكيل ببيعها من الأساس ، وكيف يكون هناك توكيلان بنفس الرقم عن نفس السنة ، بإسمين مختلفين ويستخدم أحدهما لبيع أرض غير مملوكة للموكل أو للوكيل ؟ ، بينما التوكيل الصحيح الذي حمل رائحة المؤامرة بين سليمان وهريدى حمل رقم ٦٦٨ لسنة ٢٠٠٤ ..

وكان الاتفاق أن يبيع هريدى لصالح سليمان الأرض التي نزعت من جده قضاء لدين كان عليه لبنك مصر، ومن ثم صارت ملكا للدولة ممثلة في البنك أو الشركة العقارية المصرية ، وإلا كان السؤال هو لماذا أوكل محام ليبيع لي أملاكا لا أملكها ؟ ، الأغرب أن الطرف الثاني في التوكيل وهو سليمان قام برفع دعوى فسخ للتوكيل الصادر منه ، بعد اكتشافه للخديعة .. الدعوى حملت رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ ، أما الأشد غرابة فكان تاريخ التوكيل الصادر عنه برقم ٦٦٨ وهو ٢٢ مايو ٢٠٠٤ ، وهو ما يعنى أن التوكيل الذي استخدم لنقل ملكية الأرض كان التوكيل الذي ثبت تزويره بوجود ذات رقمه باسم مغاير ، فيما كان البيع النهائي بالتوكيل المراد فسخه ، بعد اكتشاف صاحبه للخديعة التي تعرض لها !.

أما البيع فحمل أيضا سعرين على ٣ مراحل الأول في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وكان ٨ ملايين جنيه ، أما الثالث الذي حصل بموجبه على حكم في دعوى التسليم رقم ٤١٦ لسنة ٢٠٠٤ مدني كلى البدارى ، التي لجأ إليه هربا من عملية بحث الملكية ، التي حفظت طلباته التي قدمها لثلاث مرات ، رغبة في نيل الاعتراف بملكيته للأرض محل النزاع ، فكان ٢٠٠ ألف جنيه مستخدما في ذلك العقد المؤرخ فى ٢٥ مارس ٢٠٠٤ ، وهو العقد المحرر بموجب التوكيل رقم ٣٧٥ المزدوج ، وباع فيه لنفسه ، ثم استخدم النفس العقد بموجب التوكيل رقم٦٦٨ الحقيقى الذي يطلب صاحبه فسخ وكالته حاليا ، فيما كان لجوءه لهذه الدعوى بعد حفظ طلبات تحديد الملكية التي قدمها ، حيث هذه الدعاوى لا تنظر فيها المحكمة لهذه الكشوف ، ليبيع فى النهاية لنحو ٥٧ فردا رفعوا كلهم دعاوى صحة ونفاذ ، وحصلوا على أحكام بها برغم الإنذارات التى وجهها مختار كما يؤكد بعدم الاعتداد بهذا البيع غير القائم على أى أساس !.

بيزنس ومكافآت نهاية الخدمة

في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات خصخصة شركات القطاع العام وإحالة آلاف العمال للمعاش المبكر وتشريد ألاف الأسر بحجة ارتفاع حجم ما تدفعه لهم الحكومة من مرتبات فإنها لا تتردد في التوسع في مكافآت ما بعد الخدمة لكل خدمها من الوزراء السابقين ومعظمهم فوق سن العمل واغلبهم اثبت فشلا ذريعا في منصبه إلا أنهم جميعا خرجوا من الوزارة لكي يبدأوا رحلة أخري مع التجارة والبيزنس بعيدا عن الأضواء.. أو مع مناصب ما بعد الوزارة ومعظمها يتركز في البنوك والشركات القابضة، منها منصب رئيس المصرف العربي الدولي الذي يشغله حاليا د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزرآء الأسبق وشغله من قبل د. مصطفي خليل رئيس المجلس الأسبق أيضا وهو المنصب الذي يحصل شاغله علي نحو ٤ ملايين جنيه سنويا فيما يحصل إي عضو مجلس إدارة في أي بنك علي ما لا يقل عن ٣٠ ألف جنيه شهريا بالإضافة إلي نسبة في الأرباح سنويا لا تقل عن ٣٠٠ ألف جنيه وهو منصب تعويض دائم لعدد ممن يحملون لقب وزير سابق.

د. محمد الرزاز أشهر وزراء المالية في مصر كان نصيبه بعد الخروج من الوزارة منصب رئيس مجلس إدارة بنك الاستثمار العربي فيما ذهب د. مختار خطاب من وزارة قطاع الأعمال إلي عضوية مجلس إدارة الشركة القابضة للإسكان والسياحة.

أما المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق والذي ترك الوزارة عام ١٩٩٣ بعد أن قدم استقالته مرتين فيقول: عرض علي العمل كسكرتير بالأمم المتحدة كأول عرض بعد الوزارة ثم عرض علي رئاسة بنك التنمية الإفريقي ولكن مصر قامت بترشيح المغربي موريتا! ثم عرض عليه بعد ذلك بعام منصب مستشار في سلطنة عمان «الكفراوي الآن يعمل من خلال مكتبه الخاص للمقاولات ومعه أبناؤه».

وزير الزلزال كما أطلق عليه عقب زلزل ١٩٩٢ الشهير الدكتور عادل عز وزير الدولة للبحث العلمي الأسبق يؤكد حصوله علي أضعاف ما كان يتقاضاه أثناء الوزارة ويمتلك شركة خاصة للاستشارات المحاسبية والتأمينية والتشييد.

وتعد جمعية رجال الأعمال المصريين هي أكبر تجمع لرجال الأعمال من الوزراء السابقين حيث تضم الوزير السابق جمال الناظر وزير الدولة للتعاون الاقتصادي في وزارة مصطفي خليل ووزير السياحة في وزارة عاطف صدقي وجمال الناظر من أكبر رجال الأعمال حاليا الذين يشغلون مناصب مصرية دولية مشتركة حيث يرزس وحده ٧ مجالس

للأعمال المشتركة مع سبع دول هي: لبنان، تركيا، العراق، السعودية، البحرين، تشيكيا، الأردن!!

كما تضم أيضا عبدالرحمن الشاذلي وزير التموين في حكومتي: عبدالعزيز حجازي وممدوح سالم إلي جانب فؤاد أبوزغله وزير الصناعة في وزارة عاطف صدقي، وكذلك فؤاد حسين وزير المالية الأسبق، وفؤاد هاشم وزير الاقتصاد الأسبق، وفؤاد سلطان وزير السياحة الأسبق وهو يمتلك عدة شركات سياحية وهو أيضا عضو مجلس إدارة أوراسكوم للتنمية السياحية وعضو اتحاد رجال الأعمال المصريين كذلك انضم إليها الدكتور مدحت حسانين وزير المالية الأسبق وقد أعاد افتتاح مكتبه الخاص للاستشارات المالية والمهندس علي والي وزير البترول الأسبق وحسن عباس زكي وزير الاقتصاد الأسبق وسلطان أبوعلي وزير الاقتصاد الأسبق، بالإضافة إلي الدكتور يحيي الجمل وزير التنمية الإدارية الأسبق.

وهناك وزراء من نوع آخر خرجوا من الوزارة ، واعتصموا بعضوية المجلس النيابي بحثا عن الحماية وعلي رأس هؤلاء الوزير الأسبق للسياحة توفيق عبده إسماعيل احد أبطال فضيحة نواب القروض الشهيرة والتي حوكم بمقتضاها ونال عشرة أعوام سجنا في النهاية!!

وزراء آخرون خرجوا مؤخرا من الوزارة تحيط بهم العديد من علامات الاستفهام واللغط اشهرهم يوسف والي في قضية المبيدات المسرطنة ، الذي تنتظره ملفات عديدة قد تزج به في السجن ، ما أن ترفع عنه حماية النظام ، أيضا خرج الوزير محمد إبراهيم سليمان النائب بالمجلس حاليا « وقت كتابة هذه السطور » ، وحوله زوابع متعددة سواء فيما يخص قضية الدكتور ممدوح حمزة ، المنظورة حاليا في بريطانيا أو فيما يخص مكتب الاستشارات الهندسية «انفايروا سيفيك» المملوك لقريبه ضياء المنيري وما دار حوله من شبهات واستغلال نفوذ.

كشف حساب عاطف عبيد

عندما أرسل القائد العربى الكبير رسوله إلى الملك الإنجليزى ، ريتشارد قلب الأسد أثناء الحروب الصليبية كان تعليق رتشارد هو: (صلاح الدين يحسن اختيار سفراءه) وعندما تطوع الدكتور عاطف عبيد للرد على الأستاذ هيكل والدفاع عن رئيسه ونظامه ، بالوثائق كما يزعم ظهر جليا أن المدافع لم يكن سوى صورة واضحة للنظام ، الذى يدافع عنه فلا هو كذب الأستاذ ولا دافع عن رئيسه ونظامه حيث كل أسانيده للرد

مردود عليها بوثائق منشورة ، متاحة لكل ذى عينين وليست محفوظة فى خزائن يستحيل الوصول إليها !! أما تطوعه بالرد أو استئذانه فيه ، فهو بحد ذاته شهادة لا لبس فيها بصدق هيكل ، وكذب ما ادعاه الدكتور رئيس الوزراء السابق ، رئيس المصرف العربي الدولي الحالي ، بكل دولاراته التى يحصل عليها كل طلعة شهر كمكافأة له ، على ما فعله بموافقة رئيسه بشعب مصر أقصاها وأدناها ، خاصة شعب سيناء الذى اتهمه بالرخاء والرفاهية ، وكأنه لم يقرأ ما كتبته الصحف على مختلف انتماءاتها عن معانات الناس هناك من الفقر والعوز ، أو ربما يكتب قاصدا أهل القرى السياحية ، وملاكها من أعوان السلطة وأصدقائها ليظهروا العون له إذا ما حانت ساعة المذبح!!

المثل الشعبي القائل «جه يكحلها عماها » ينطبق تمام الانطباق على كل ما جاء به الدكتور رئيس الوزراء السابق وصاحب لقب «رئيس أسوأ حكومة حكمت مصر» ..قبل أن تحطم حكومة نظيف هذا اللقب وتستولى عليه «بالطبع » ، وهو ما يؤكدة عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين ، والتقارير الرقابية من أن منهجها كان مصدر الأزمات ، وسبب انفجار الفساد وأثناء حكمها فقد الجنيه ٩٤ ٪ من قيمته أمام الدولار و٩٥٪ أمام العملة الأوروبية ، وشهد أيضا انهيارا فى الاستثمارات الأجنبية بسبب الفساد ، وحجب المعلومات والتجاوز عن حقوق الملكية الفكرية ، وارتفاع رهيب في العجز في الموازنة العامة للدولة ، وارتفاعه إلى ٥٢,٣ مليار جنيه هذا العام ، ثم الانفجار في نسبة البطالة وليصبح ٩٩٪ من عدد العاطلين بين سن ١٥ إلى سن ٤٠ عاما ، أما عن بيع القطاع العام بمبالغ تقل عن ربع قيمتها الدفترية فحدث ولا كذب وبوثائق معلنة على العامة ولا يحتاج من يريد التأكد سوى اللجوء إلى أرشيف الصحف المختلفة أو تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات لا إلى خزائن الدول والحكومات ، ثم ارتفاع الدين الحكومي من ١٥٤,٩ مليار جنيه في أكتوبر ٩٩ إلى ٢٦٦,٣ مليار جنيه بداية ٢٠٠٥ بنسبة ٧١,٩٪ ، وهو عام رحيل وزارة المدافع الدولي الدكتور الأكاديمى عاطف عبيد!!

ذلك بعض مما أفاء علينا حكم الدكتور المدافع عن رئيسة ، المهاجم لهيكل من خيرات قصمت ظهور العباد فمن الذى يحلم ويتحدث عن دولة أخرى ورئيس آخر غير الذى نعلم !!، فدفاعه عن رئيسه المشرف على مفاوضات استرداد طابا ، جاءت وكأن الرئيس تبرع بهذا الإشراف ، الذي لم يكن واجبا عليه ..والأمر كله لم يتطرق إليه احد باتهام مثلا لأقدر الله ، وإن كان .. فالتاريخ هو الحكم وإلا فليقل لنا الدكتور المدافع لماذا لم يعد مثلث

« أم الرشراش » المحتل حتى الآن إلى السيادة المصرية ؟ بالطبع لن يجيب عن السؤال وهو ما يبطل ادعاءه باستعادة مصر لكافة الأراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ !!

أيضا تحدث بوثائق لم نرها ولن يسمح أحد بذلك ، عن رحلات الرئيس المكوكية للحصول على التمويل اللازم لتحديث أنظمة العمل والمعدات اللازمة لهذا التحديث !! ، ثم يضيف : إن الرئيس استطاع أن يضمن كفاية التمويل وسرعة الإنجاز، وعودة الثقة، ثم التخطيط لزيادة متواصلة لم تنقطع في موارد الدولة ، ولم يذكر الدكتور عبيد أو وثائقة أين ذهبت حصيلة بيع القطاع العام ، من هذه الموارد التى لم تنقطع زيادتها ؟ ثم هل يذكر الدكتور عبيد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن العام المالي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ الذي اتهم حكومته بإهدار المال العام مما أدي إلي تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعد جناية عقوبتها السجن المشدد ؟ بالطبع يعلم أن أحداً لن يحاسبه على الأقل حتى الآن!! الأكثر غرابة هو حديثه عن دور الرئيس في زيادة دخل قناة السويس ، دون أن يحدثنا عن دور هذا الدخل في سد العجز في موازنة الدولة ، ودون أن يحدث الناس عن أن الزيادة التى تحدث عنها ، هى زيادة منطقية مخططه منذ إعلان الرئيس السادات إعادة فتح القناة للملاحة من خلال خطة خمسيه انتهت قبل بلوغ مبارك كرسي السلطة !!

التقرير المذكور ناقشه مجلس الشعب وقتها، و كشف عن عجز الميزانية سجل أرقاما خطيرة، ووصل إلي ٤,٥٥ مليار جنيه في ذلك العام. وبلغ العجز الصافي في ميزانية نفس العام ٥,٣٩ مليار جنيه، وتم تمويله بأذون وسندات علي الخزانة ، كما بلغ الدين العام الداخلي للحكومة ٥,٦٠٩ مليار جنيه، وانخفض معدل النمو إلي ٤٪، وشهدت الاستخدامات الجارية للعديد من الهيئات الاقتصادية تجاوزات بمبالغ جملتها مليار و٧٢٢ مليون جنيه، وتمت هذه التجاوزات بالمخالفة للقانون ، ويومها أكد وكيل اللجنة التشريعية بمجلس الشوري أن ما رصده تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ، من مخالفات يعد دليل إدانة علي ارتكاب جرائم ومخالفات لا تسقط حتي لو تم تمريرها في مجلس الشعب !! ، إذن القضية مفتوحة حتى اليوم مثلها مثل قضايا إهدار المال العام فى بيوع الخصخصة ، أي أنه من الممكن أن يكون الدكتور عبيد ، قد وصل إليه ما يدور فى الساحة السياسية عن استعداد النظام للتضحية بكباش فداء جدد للتمهيد بالعهد الجديد للوريث فبادر بتقديم صك الغفران لرئيسه بالرد على هيكل ؟!

يتحمل عبيد مسؤولية غير مباشرة في قضية انتهاكات مالية وإدارية في شركة النصر

للمنسوجات والتى اتهم فيها أحد كبار الموظفين ، وطبقا لتقرير أصدره الجهاز المركزي للحاسبات فى هذا الشأن أيضا ، فإن الدكتور عبيد يشترك في مسؤولية إهدار مليارات الجنيهات ، بوصفه رئيساً للجمعية العمومية للشركة يوم كان وزيراً لقطاع الأعمال ، قبل رئاسته الحكومة وكانت تلك هى السابقة الأولى ، من نوعها منذ ثورة يوليو ٥٢ ، ولم يتخذ الرئيس المتحكم فى كل السلطات شيئا فى هذا الخصوص !! وربما يخشى الدكتور المدافع تحقق دعوة المتهم الذى رحل عن الدنيا ، عندما صرح قبل وفاته قائلا «عبيد ذبحنى حسبى الله ونعم الوكيل »!!،تلك القضية التى وصفت بأنها أخطر قضية فساد فى مصر .. فساد بلغ من القوة حد استخدام المؤسسات الرسمية فى الدولة لتلفيق القضايا ، وتدمير الاقتصاد والصناعات الوطنية ، خاصة وبحسب عدد من القانونيين فان أخطر ما تكشفه قضية شركة المسبوكات المصرية ، هو ضرورة إجراء مراجعة شاملة لما حدث طوال السنوات الماضية فى بيع القطاع العام منذ دخل عاطف عبيد الوزارة فى عام ١٩٨٤ حتى صعد إلى رئاسة الحكومة !! فهل علم عبيد أن هذا الأمر يقترب ؟ ربما !!

عبيد سبق أن واجه اتهامات عديدة منها اتهام نائب مستقل بمجلس الشعب المصري له بالكذب عندما أعلن أن الاقتصاد المصري يزداد قوة وأن معدل النمو سيصل إلي ٥٪ ، وهو ما كررة فى ردة على الأستاذ هيكل عندما أكد أن الموضوع الأول علي جدول المباحثات ، في اللقاءات مع الزعماء العرب كان، ولسنوات طوال، هو إتاحة فرص عمل متزايدة لأبناء مصر، الثقة المتبادلة والقناعة بالزعامة الرزينة، العفيفة اللسان للرئيس مبارك، أدت إلي زيادة عدد المصريين العاملين في الخارج ، خلال فترة حكمه. زاد العدد من ٤٠٠ ألف قبل تسلمه الحكم إلي ما يقرب من ثلاث ملايين ، وعدد المتواجدين في الخارج بسبب وجود مرافقين مع العمالة وصل إلي ٩،٣ مليون!.

«المرجع .. الأرقام المنشورة والمستخرجة من سجلات العاملين في الخارج والمنشورة في النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت» ، عبيد أكد أن الآثار الاقتصادية لهذا الإنجاز بالأرقام: ثلاثة ملايين فرصة عمل بمتوسط ١٥٠ ألف فرصة عمل تضاف سنويا ، ثلاثة ملايين مصري يعملون في الخارج يعولون ثلاثة ملايين أسرة، أو ما يقرب من خمس إجمالي عدد الأسر المصرية بالإضافة إلى تحويلات دولارية سنوية وصلت إلي ٥ مليارات دولار في العام الماضي، وتزداد شهرا بعد آخر

هذا هو كلام الرجل مدافعا عن رئيسه دون ،أن يتذكر ما فعله بعلم رئيسه الذى

يدافع عنه بالمصريين، ولكن ماذا تقول الأرقام ؟ عاطف عبيد اهتم بعد جلوسه على كرسيه بقضية الدولار ليس لأن ارتفاعه في ذلك الوقت يؤدي إلي ارتفاع أسعار السلع الأساسية للفقراء ، وإنما لأنه أدي للإضرار بمصالح كبار المصدرين للخارج وكانت النتيجة هى تعويم الجنية ، وترك سعر الدولار يتم تحديده وفق قوي العرض والطلب ليحدث انقلاب شامل للأسعار بالأسواق المحلية ، وتكون النتيجة المزيد من الإفقار والخراب لمعدومي الدخل ، وبدلا من أن تقوم حكومته بعلاج ما قامت به من أخطاء لجأت إلي أسلوب خداع البسطاء ، من خلال الإعلان عن توفير ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنويا للعاطلين وتقدم الآلاف منهم للتخلص من كارثة البطالة وعندما وجدت الحكومة أنه مازال هناك من يصدقها قامت بإعداد استمارات خاصة للتقدم للوظائف الموعودة مقابل خمسة جنيهات لكل منها والغريب أن معظم هذه الاستمارات كانت تباع في السوق السوداء بمبلغ ٥٠ جنيها أمام منافذ البيع الحكومية . وعندما تم حسب التصريحات الحكومية إلحاق جزء من العاطلين بهذه الوظائف تبين أنها مؤقتة لا تستمر سوي ستة أشهر فقط .!! لتكون الحكومة قد حصدت ملايين الجنيهات وباعت الترام للعاطلين .

لم تفكر هذه الحكومة في وقف برنامج تدمير الاقتصاد الوطني المسمي بالخصخصة حيث استمرت في بيع الشركات العامة بل وتركت نفسها لنصب أحد رجال الأعمال والذي اشتري شركة قها للصناعات الغذائية بالتقسيط المريح حيث لم يدفع سوي ٥ ملايين جنيه والباقي تم الاتفاق علي تسديده علي أقساط سنوية وعندما تسلم المستثمر الشركة قام ببيع مخزون كبير من المنتجات إلي عدد من منافذ التوزيع بقيمة ١٤مليون و١٢٠الف جنيه ثم قام باقتراض نصف مليار جنيه من البنوك بضمان الشركة وعندما سافر إلي الخارج بهدف الاتفاق علي شراء عدد من الماكينات لم يعد ليترك الشركة في وضع سيء بل ودون أن يصرف للعمال أجورهم الشهرية ، مما اضطر الحكومة إلي استعادة الشركة مرة أخري ودفع رواتب العاملين بها ، والاكتفاء بالدعاء علي المستثمر ليل نهار «في ساعة مغربية»!!

في أواخر عهد حكومة عبيد ارتفع معدل التضخم بنسبة ٢٠٠٪ عما كان عليه قبل توليه مسئولية البلاد إضافة إلي تزايد العجز في الموازنة العامة من ٤١ مليار جنيه عام ١٩٩٩ إلي ٥٢ مليار جنيه عام ٢٠٠١ ، كما ارتفع الدين المحلي من ١٦٢ مليار جنيه إلي ٣٥٠ مليار جنيه ،إما اغرب المضحكات المبكيات التي فاجأنا بها رئيس الوزراء المصرفي

الهمام عندما كان رئيسا للوزراءهو تعهده بأن تدخل مصر مرحلة صناعة الأستيكة (المحاية التي يستعملها التلاميذ في المدرسة) ورغم التعليقات الساخرة على هذا المشروع الصناعي الطموح لأكبر دولة عربية إلا عدد كبير من الساخرين أعلنوا عن تحديهم للدكتور عاطف أن يصدق في هذا الهدف المتواضع . لأن الجدية فى عمل صغير والنجاح فيه تدفع لإنجاز شيء أكبر ولكن السنوات السبع لوزارته وخرج الرجل دون إنتاج أستيكة واحدة ولانزال نستعمل الأستيكة الصيني بجوار الفول والثوم والبصل الصيني فى العهد الميمون الذى يدافع عنه لغرض فى نفس يعقوب !!

أخطر ما ذكر عن د.عبيد كان من خلال حديث للدكتور ممدوح البلتاجي لقناة «العربية» ، أكد فيه أنه وقع بكلمتى «أرفض ويحفظ »على خطاب تلقاه من رئيس الوزراء فى ذلك الوقت عاطف عبيد يستفسر فيه عن قرارالبلتاجى برفض بيع أراض لمستثمرين قطريين ويتسائل «لماذا لا نستفيد من تدفقات رأس المال الأجنبى فى تعمير سيناء ؟» وكان البلتاجي قد رفض بالفعل عندما كان وزيرا للسياحة طلبات من مستثمرين قطريين لشراء مساحات من الأراضي في سيناء بعد أن وصل لعلمه أنها تتم لحساب إسرائيليين ؟! فلماذا اعترض عبيد وخاطب البلتاجي ؟ ثم لماذا أيضا أصدر الرئيس قرارا بحظر بيع أراضى في سيناء لإسرائيليين؟أما السؤال المترتب عليه الحالة هو من سبق من فى تقرير الحال ؟ ثم ما دور الذى بينهما بخطابه المتسائل؟

الإنجازات التي عهدها الشعب من د.عبيد تتجلى في أمثلة عديدة خاصة في ما باعه من شركات رابحة برخص التراب ومنها شركة «النشا والخميرة » والنوبارية لإنتاج البذور التى باعها بمبلغ ١٠٣ مليون لم يسددها المشترى سعودي الجنسية كاملة ، فيما كان بخزينة الشركة ١٠٩ مليون جنيه يعنى الشركة ضاعت بلا مقابل ،بل حصل المشترى على ٦ ملايين زيادة ، عما تعاقد عليه لا عما سدده عند توقيع العقد !! ولا يزال يستولى على أملاك الدولة والناس حتى وقتنا هذا!! كما باع عبيد باعتراف وزير البترول سامح فهمي «الغاز» لمصنع الخرافي بسعر ٧١ سنتا ، وهو ما أضاع مئات الملايين من جراء بيع «الغاز» لشركة الإسكندرية للأسمدة التى باعها عبيد أيضا للخرافي !!، وزير البترول ألقى باللائمة على د. عبيد بأنه ضغط عليه ليبيع الغاز بهذا السعر لمصنع الخرافى !!

كما باع د. عبيد أيضا شركة أسمنت حلوان لعمر جميعي ، بتراب الفلوس ليبيعها جميعي بعد ذلك لشركة إيطالية ، بثلاثة أضعاف الثمن لتصبح الشركة الإيطالية ، بعد

ذلك واحدة من لوبي احتكار الاسمنت في مصر بعد بيع شركات أخرى للأجانب والذى يتسبب كل يوم فى إفلاس المئات من شركات المقاولات مشاركة مع لوبي الحديد بزعامة أحمد عز !

عبيد المدافع عن نفسه قبل أن يدافع أو يرد عن رئيسه ، سبق أن قال فى حوار صحفي أجراه معه د صلاح قبضايا فى إبريل ٢٠٠٤ » :« لو عرف الناس الحقائق لظلوا يدعون لى ليل نهار » ، ذلك بعد استطلاع للرأي أجرته أكثر من صحيفة وأكد أن ٥ ,٩٨ ٪ من المواطنين يرفضون بقاءه رئيسا !!،وحمل المشاركون فى الاستطلاع وقتها ، رئيس الوزراء مسئولية الأزمة الاقتصادية الطاحنة والكساد وارتفاع معدلات البطالة إلي درجة غير مسبوقة ،هذا ما قال عبيد دون أن ندرى ماهى الحقائق التى يتحدث عنها و هذا هو رأى الشعب الذى يعتزم رئيس الوزراء السابق نشر التحولات الاقتصادية والاجتماعية التى تمت فى عهد رئيسه وبالطبع عادت بالرفاهية عليه ليصبح شعبا ناكرا للجميل بحسب وصف عبيد .. أو لا يعلم ما دار على الساحة من إنجازات بسبب كرهه لشفافية الحكم ، الذى يطلعه على الحقائق مجردة على طريقة «ألسنه دي سودة واللي جاية أسود»!!

أما البعد الاجتماعى الذى يعتزم الرجل الحديث عنه فى المستقبل ، ليرد اعتداء هيكل على قدسية رئيسه، فتشير حكومته إلى أن معدل البطالة ارتفع إلى ٦ ,١٠٪ من قوة العمل، بما يعنى أن هناك نحو ٣ ,٢ مليون عاطل، علما بأن المعدل كان ٩٠ ,٩٪ في العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، وكان قد بلغ ١ ,٨٪ فى العام المالي ١٩٩٨/ ١٩٩٩، أي قبل مجيء حكومة عاطف عبيد مباشرة ، وتشير البيانات الرسمية إلى أنها تبلغ قرابة ٥ ,٢٠ مليون نسمة، بينما تشير بيانات البنك الدولي إلى أن تعداد قوة العمل فى مصر، بلغ ٩ ,٢٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢، بما يزيد بمقدار ٤ ,٥ ملايين نسمة عن تعدادها الرسمي في مصر. وللعلم فإن هناك ٩ ,٤٠ مليون نسمة فى مصر فى سن العمل أي ما بين ١٥، و٦٤ عاما وذلك فى عام ٢٠٠٢. ولو أخذنا بحجم قوة العمل المحتملة في مصر، وفقا لتقديرات البنك الدولي الذى قدرها بنحو ٩ ,٢٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٢، ولو خصمنا منها، عدد العاملين فعليا، البالغ نحو ٢ ,١٨ مليون نسمة فى العام المالي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ وفقا للبيانات الرسمية المصرية التى ليس من مصلحتها تخفيض هذا العدد، فإن حجم العاطلين يمكن أن يرتفع إلى نحو ٧٠ ,٧ مليون عاطل، يشكلون نحو

٢٩,٧٪ من قوة العمل المصرية وفقا لتقديرات البنك الدولي لحجمها.

وهو معدل بالغ الارتفاع، وهناك بيانات مأخوذة من اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء عاطف عبيد تشير إلى أن عدد العاطلين قد بلغ ٢,٠٥ مليون عاطل منذ عام ٢٠٠١، يضاف إليهم ٦٦٠ ألف سيدة لم تعتبرهم اللجنة عاطلات لأنهن متزوجات ومستقرات(!!)، يضاف إليهم ٤٤٠ ألف من العاطلين من غير خريجي النظام التعليمي، ونحو ٢٨٦ ألف من المتخرجين قبل أو بعد السنوات المحددة لقبول طلبات التوظيف، ليكون المجموع نحو ٣,٤ مليون عاطل، ومعدل بطالة يصل لنحو ١٧,٦٪ وفقا للتعداد الرسمي لقوة العمل فى العام المذكور. لكن حتى لو أخذنا بالبيانات الرسمية فإن وجود نحو ٢,٣ مليون عاطل، ومعدل بطالة يبلغ ١٠,٦٪ فى بداية العام الجاري، وفقا للبيانات الرسمية المصرية، يعنى أن هناك مشكلة اقتصادية-اجتماعية مهمة نظرا لعدم وجود آلية لإعانة العاطلين فى مصر، حيث يشكل العاطلون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، و ٤٠ عاما، نحو ٩٩٪ من عدد العاطلين فى مصر، وفقا للبيانات الرسمية لحكومة عاطف عبيد !! والأرقام مأخوذة عن دراسة للخبير الاقتصادي أحمد النجار.

الحديث عما جناه الدكتور المدافع بشدة لدواعي لا يعلمها غيرة تملأ عدة ملفات ولعل أبرزها أنه بنهاية مايو ٢٠٠٣، كانت الحكومة المصرية قد باعت ١٩٤ شركة بشكل كامل أو جزئي، وقد بلغ العائد من بيعها نحو ١٦,٦ مليار جنيه فقط. وهناك مؤشرات وحقائق عدة تدلل على حجم إهدار المال العام الذى انطوت عليه عملية الخصخصة، وهو ما لا يمكن حصره فى موضوع واحد حيث أن الفارق الكبير بين التقديرات الإجمالية للقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام، وبين القيمة الفعلية التى بيعت شركاته بها تؤكد على وقوع فساد مروع فى عملية البيع، و هذا هو بعض مما أنجزه الرجل فى حق الشعب قبل أن يأتى مدافعا عن رئيسه ليثبت أن ما قاله الأستاذ هيكل صحيح لا لبس فيه بعد أن أثبت هو والأرقام التى تؤكد فساد حكومته أن شهادته لا يؤخذ بها سواء بوثائق محفوظة أو معلبة!!.

دولة الأمن المركزى فى مصر

من يحمي كل هذا الفساد وجمهوريته مترامية الأطراف ؟ السؤال تأتي إجابته عبر الحساب الختامى لحكومة نظيف الذي حمل أيضا شعار« الأمن أهم من صحة المواطن»، حيث زادت ميزانية الأمن العام بنسبة ١٥٪ بينما ميزانية الصحة زادت

بواقع ١١٪ فقط ، فيما تدرس وزارة المالية الموافقة المبدئية من قبل مجلس الوزراء على المذكرة التي أعدتها وزارة الداخلية والتي تطلب فيها على وجه السرعة توفير المستلزمات المالية الكافية لبناء عدد من السجون الجديدة خلال الفترة القادمة ، وتشير الدراسة التي أعدتها الداخلية إلى أن عملية تشييد السجون الجديدة تحتاج إلى ميزانية تتجاوز الربع مليار جنيه، وهو مبلغ يفوق الاعتمادات المالية المقررة لها في موازنة الدولة لعام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ والتي تبلغ ٨١٣ مليون جنيه !!

مصادر أمنية أفادت أن أغلبية هذه السجون التي سيتم الاستعانة في تنفيذها بالخبرات العالمية في بناء السجون من حيث عمليات المراقبة والتجهيز، سيتم تخصيصها للسجناء السياسيين من مناهضي النظام وكذلك سياسات الحزب الوطني ، حسب ما جاء في الدراسة التي قدمتها الداخلية لرئاسة مجلس الوزراء لتبرر فيها طلبها بإدراج هذا المبلغ الضخم ضمن الاعتمادات المالية المخصصة لها ، فيما أكدت مصادر أخرى أن نصيب الداخلية من ميزانية الدولة لهذا العام سيتم توزيعه على النحو التالي: ٨٠ مليون جنيه لشراء الآلات والمعدات وأدوات التعذيب والقمع، و٣٠ مليون جنيه لمعاهد أمناء الشرطة، و ١٨ مليون جنيه لمباني الشرطة، و٥٠ مليون لأكاديمية مبارك للأمن، و٨٠ مليون جنيه لتسليح رجال الشرطة، و٧٠ مليون للاتصالات السلكية واللاسلكية، و٦٥ مليون جنيه لتطوير خدمات الأمن، و١٠ ملايين لشراء خيول وكلاب، و٨٥ مليون جنيه لوسائل النقل والانتقال و ٧٠ مليون جنيه لمشروع جواز السفر الآلي الجديد ،ذلك بالإضافة إلى مبلغ السجون البالغ بحسب المصادر نحو ٢٥٥ مليون جنيه .

الخبراء أكدوا إن ميزانية الأمن الداخلي فى مصر الآن برغم ما يدون فى الموازنة التى تعرض على البرلمان تبلغ نحو ٨,٤ مليار جنيه مصري، تخصص للأمن، أما ميزانية الصحة فإنها تبلغ بطريقة معكوسة فى الكتابة هذا الرقم ، حيث تصبح الثمانية في الكسر، والأربعة في الرقم الصحيح ، لتكون ٤,٨ مليار جنيه مصري ، وبخصم الفارق بين الصحة، والأمن يتضح مدي اهتمام حكومة الحزب الحاكم في مصر، بالصحة وبالمواطن علي اعتبار أن أمن الرئيس يساوي صحة الشعب المصري بأكمله، لأن المفهوم السياسي الإستراتيجي ، غائب عنه أن الصحة المواطنين، هي في الأساس صحة الوطن ، وان الصحة تمثل البعد الهام للأمن القومي داخلياً وخارجياً ،وأن صحة المواطن هي أعظم رأسمال وطني!!، فالحكومة تشترى أدوات تعذيب ب ٩٨١ مليون جنيه وأدوات حماية البيئة ب ٤١٨ مليونا وكل ما تحتاجه الثقافة والشباب لا يزيد على ٥٧٠ مليون جنيه !!

خبير أمنى وثيق الصلة بالداخلية أكد أن زيادة ميزانية وزارة الداخلية بشكل عام تصب بشكل أساسى فى خدمة بعض قطاعاتها و من أهمها الأمن المركزى فالزيادة التى بلغت ١٥٪ تعرف مسالكها ، ويروى المصدر القصة من البداية حيث يتم اختيارُ أفراد الأمن المركزى من إدارة التجنيد التابعة للقوات المسلحة من ذوى المؤهلاتهم دون المتوسطة لمدة ثلاث سنوات ممن لم يتلقوا قدرا من التعليم وهو الأمر الذى يؤثر فى عدم استيعابهم للتدريبات ومن ثم يتم التركيز على التدريب على فض الاعتصامات والاشتباكات بشكل أساسى وأهم ما يترسب داخلهم الطاعة « العمياء » لمن يقودونهم .. إذ يتعلم المجند منهم أن عليه تنفيذ الأمر فقط بأى طريقى كانت« بمنتهى الغشومية » حتى لو قال له اقتل – اضرب – اغتصب « رجلا أو امرأة .. وذلك على الرغم من قصورهم فى عملهم الأساسى وهو عمل الخدمات الإلزامية فى الجيش و التشريفات فى الزيارات الهامة

وبحسبة بسيطة يمكننا الوقوف على تكلفة حصار مظاهرة أو اعتصام فعناصر التكلفة كالتالى فالعربات التى تتحرك من مواقعها تأخذ بنزين أو كيروسين بسعر ما بالإضافة إلى معدل استهلاك السيارة نفسها « لان السيارة لها عمر افتراضي معين » ومرتبات العساكر « ٤٥ جنيه» ويفترض أنها ١٤٠ جنيه ولكن ذلك ليس الأزمة فما يذهب للعساكر هو لا شئ إذا تمت مقارنته بما يذهب لجيوب « البهوات » اللواءات والضباط الكبار ، يدخل أيضا ضمن حساب التكلفة شراء وجبات خارجية أثناء الخروج لفض المظاهرات والاهم هو تكلفة استهلاك السلاح والذخيرة .. بخلاف حساب خروج الضباط بحسب قوة المظاهرة فإذا كان ضابطاً صغيرا فلا يتعد دخله على اليوم ٧٠٠ جنيه أما الرتب الكبيرة فلا تقل عن ١٧٠٠ جنيه و بشكل عام يمكن القول أن تكلفة تأمين المظاهرة فى اليوم الواحد تتعدى ٤٠٠ جنيه لو كانت مظاهرة صغيرة وكلما زاد حجمها يزداد عدد مركبات الأمن المركزى وقد تصل التكلفة إلى ١٠٠٠ جنيه ندفعها من دمائنا ! وذلك بعض النظر عن المظاهرت التى يتم فيها الاستعانة ببلطجية أو القوات الخاصة حيث تتضاعف تلك الميزانية !

وجدير بالذكر أنه قبل عام ١٩٧٤، كان عدد العاملين في وزارة الداخلية لا يزيدون علي ١٥٠ ألف شخص يمثلون حوالي ٩٪ من إجمالي الوظائف في الحكومة المصرية ومن بين هؤلاء حوالي ٥٠ ألفا في وظائف مدنية أو ما يسمي بالمصطلح الإداري (كادر عام) أي في وظائف السجل المدني والإمداد والتموين وغيرها والباقي وقدره حوالي ١٠٠ ألف شخص يعملون بنظام الكادر الخاص كأفراد في الأمن

والسجون والمباحث الجنائية والعامة، يتميزون قليلا في هيكل أجورهم ومكافآتهم وما شابهها، و منذ عام ١٩٧٥ أخذت الصورة في التغير تدريجيا .. حيث زاد عدد أفراد الشرطة والأمن إلي ما يزيد علي المليون شخص ، وبالمناسبة هناك عجز كبير فى عساكر الشرطة فى الأقسام ومديريات الأمن « والتى يفترض أنها تقوم بدور أهم فى تعقب المجرمين » بعكس أفراد الأمن المركزى الذى يلاحقون المعارضين !!، وأكدت دراسة صدرت هذا العام، للدكتور شوقي يوسف أستاذ العلوم السياسية إن حجم الأجور والرواتب والمكافآت لأفراد الأمن وصل خلال ١٤ عاما مضت إلي ٦,٢٥ مليار جنيه، بينما لم يزد حجم النفقات الجارية علي ٥ مليارات و٨٦ مليون جنيه !!

وبنفس لغة الأرقام وبحسبة بسيطة، فان نصيب المواطن المصري من ميزانية قطاع الأمن تقدر مابين ٨٢ و١٠٠ جنيه شهريا في حين وصلت تكلفة أعداد فرد الأمن ليواجه المتظاهرين الذين لا يزيدون علي ٢٠٠ ألف مواطن لتصبح مابين ٢٠ و٢٢ ألف جنيه سنويا ، كل تلك الأرقام تعبر عن واقع مرير ودائرة سوداوية حاصر بها النظام الشعب كله ليحول مصر إلي ثكنة عسكرية لإسكات جميع أصوات المعارضة التي تطالب بالإصلاح، كل ذلك استخدمه لقهر ثوار ٢٥ يناير وقتل أكثر من ٨٠٠ شهيد وأصاب أكثر من ٦ آلاف من الثوار ، الأغرب أن هذه الجحافل اختف تقريبًا أكثر من ٤٠٪ منها ولم تظهر حتى الآن !

تقارير الطب الشرعى غير معترف بها أمام المحاكم !

صورة رقم (٢٩)

مساعد آخر اتهم بأنه حامي حمي جرائم القتل والتعذيب وآخرها قضية خالد سعيد ، هذا هو ما يعرف ب «تقرير طب شرعى مضروب لتبرئة الشرطة» ، هذا ما وصفت به العديد من المنظمات الحقوقية – وكان سببًا جوهريًا في تفجير ثورة يناير المجيدة – التقرير الذى صدر بخصوص حادث وفاة طفل «شها »محمد ممدوح عبد الرحمن « والذى قالت المصادر الأمنية أن لجنة من خبراء الطب الشرعي عينتها «الحكومة» توصلت إلى أن الشرطة لم ترتكب أي خطأ في حالة الطفل الذى توفي بعد وقت قصير من إخلاء سبيله من أحد أقسام الشرطة ، وقالت ماجدة عدلي مديرة مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف قالت : إن أسرة عبد الرحمن أكدت وجود حروق على ظهره يمكن أن تكون نتجت عن جسم ساخن، وأضافت أن شقيقه الذي كان محتجزا في نفس الوقت قال إن الشرطة استخدمت سخانا في حرق ظهر عبد الرحمن !

المصادر الحقوقية أكدت أن عبد الرحمن تلقى علاجا «بدائيا» وهو في مكان الحجز بقسم الشرطة وأن الكيس المعلق على رئته كان لسحب السائل. ثم أعيد إلى الحجز بقسم الشرطة حيث تسمم الجرح ، وتلا ذلك إصابة عبد الرحمن بغيبوبة قالت ماجدة عدلي إنها يمكن أن تكون بسبب تسمم الدم أو إصابة في الرأس نتجت عن الضرب ، وبعد ذلك نقل الطفل إلى المستشفى لإجراء فحوص عليه لكنه توفي هناك ودفن بدون إخطار أسرته ، حالة طفل «شها» ومن قبله تبرئة الضابط المتهم بقتل محمد عبد القادر، فى واقعة قسم الحدائق فى العام الماضى ، بالرغم من تقرير الطب الشرعى ، والمظاهر التى بدت على جثة القتيل نتاج التعذيب

التضارب فى الحالتين فتح الباب واسعا ، للتساؤل حول طبيعة عمل الطب الشرعى ، وأسباب تضارب تقاريره ، وعدم الأخذ بها فى المحاكم ومن ثم تبرئة الضباط المتهمين بالتعذيب ، وأيضا حول المعوقات التى تحول دون الوصول إلى التوصيف الفنى الدقيق لمثل هذه الحالات ، .. الدكتور هشام عبد الحميد فرج مدير الطب الشرعى بالمنوفية والغربية أكد أن الاستعجال الإعلامى فى الحكم على القضية قد يؤدى التأثير سلبا على ناتجها النهائى ،حيث يأخذ الأعلام بأقوال الطرف المدعى ، وضرب مثلا بقضية الطفلة هند التى تعرضت للاغتصاب ، وطالب الجميع بإعدام المتهم ، قبل أن يبرئه تحليل الحمض النووى ، أما عن التضارب فى تقارير الطب الشرعى فأرجع المصدر السبب فى ذلك إن الحالة تعرض على أكثر من جهة ، فطفل

المنصورة كان لوكيل النيابة رأى فى الإصابة الظاهرة عليه ، بينما الفحص الشرعى كان له رأى آخر ، وكان المفترض أن يكتب الوكيل ، انه يشتبه فى وجود إصابة ويترك التوصيف للطب الشرعى !

كما أن الطفل عرض على الطب الشرعى بعد ١٠ أيام من وقوع الإصابة ، حيث أن جهة التعذيب هى التى تستحوذ على الحالة وتتحكم فى عرضها على الطب الشرعى ومن قبله النيابة ، ليس فى هذه الحالة فقط وإنما فى حالات أخرى عديدة ، لذلك على كل فرد القيام بعمله فقط ويترك الفتوى فى إعمال الآخرين ، ويشير إلى أن مربط الفرس فى عملية التضارب فى التقارير ليس الطب الشرعى ولكن لان المريض أو الذى تعرض للتعذيب يعرض على أكثر من جهة هى طبيب الاستقبال ، والنيابة ، ثم الطبيب الشرعى ، وحيانا تكون علاقة طبيب المستشفى بالضابط هى احد الأسباب فى ضياع أدلة التعذيب !

الطبيب الشرعى يتعامل مع مرئيات فنية أمامه ، ليحدد المظهر الإصابى الذى يراه مدى الإصابة وأسبابها ، وكيفية حدوثها ، وهو جهة حيادية لا ترضخ لاى ضغوط ، إذا حكمها الضمير المهنى فنحن مثل اى جهة فى أى مكان بها الصالح والطالح ، لكن الاحتكام للضمير المهنى بالرغم من ذلك مبدأ عام يسرى على الغالبية العظمى من العاملين فى المصلحة ، أما العكس من ذلك فهو حالات فردية ، تقوم المصلحة بلفظها باستمرار ! ، ويشير د. هشام إلى أن تقارير الطب الشرعى غير ملزمة للقاضى، فهو الخبير الأعلى الذى يلم بكافة خيوط القضية ، لذا فالطب الشرعى غير مسئول عن أحكام البراءة التى تصدر لضباط تمت إدانتهم فنيا بواسطة التقرير الطبى الشرعى، وطال بأن تتولى الداخلية إحالة الضابط الذى تثبت عليه واقعة التعذيب ، حتى لو تم التصالح بينه وبين أهل الضحية !!

فيما يقول الطبيب الشرعى محمد مهدى – الأخصائى بمصلحة الطب الشرعى – أن قضايا التعذيب تشكل مشكلة ، ويأتى سببها الأول فى التأخر فى التبليغ ، وعرض المصاب بعد فترة طويلة تكون فيها الآثار قد تغيرت معالمها ، بالإضافة إلى بطء إجراءات العرض ، حيث الشرطة هى التى تعرض ، وهى المشتبه فيها ، بالإضافة إلى أن التقرير المبدأى أحيانا لا يكون موجودا ، وهو المنوط بوصف الإصابة الأصلية قبل أن تتغير معالمها ، والطبيب الشرعى يعتمد على هذا فى تقريره النهائى .

المصدر ارجع التضارب فى التقارير الى تعدد الروايات ، بين الضابط والمتهم والشهود والنيابة بالإضافة إلى أن الطبيب الشرعى ذاته قد يكون حديثا ، ولا يمتلك القدرة على الوصول إلى الرأى الفنى الصحيح ، أما بخصوص التعذيب فى القضايا السياسية ، فحالات التعذيب لا تعرض أصلا على الطب الشرعى ، وإذا تم عرضها فيكون هذا العرض متأخرا ، وبعد زوال المظهر الإصابى الأصلى !!

فيما تقول مصادر شرطية وطبية بالطب الشرعى رفضت ذكر أسمائها أن الأدلة الطبية ضرورية للتثبت من وقوع التعذيب؛ وفي غياب الدليل الطبي أو تقرير الطب الشرعي، فإن النائب العام لا يتعين عليه إجراء تحقيق، فضلاً عن تحريك الدعوى الجنائية، لكن الوصول إلى المتخصصين في إدارة الطب الشرعي بوزارة العدل يتطلب قراراً بالإحالة من النائب العام أو من إحدى المحاكم؛ وليس النائب العام ملزما بإصدار مثل هذا القرار في الحين المناسب، وبدون إبطاء ، ويشيرون إلى أن تقاعس الحكومة عن التحقيق فورا وبصورة محايدة في ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة الجديرة بالتصديق من جانب المعتقلين السياسيين والمواطنين العاديين، حتى في العديد من حالات الوفاة في الحجز، قد أدى إلى إرساء مناخ يطمئن فيه مرتكبو الانتهاكات إلى أنهم بمأمن من العقاب، كما أسهم في إكساب التعذيب طابعاً مؤسسياً. وفي الحالات النادرة التي أدانت فيها المحاكم بعض المسؤولين بالتعذيب، كانت العقوبات المفروضة عليهم خفيفة. ويلاحظ أن السلطات لا تقدم معلومات عن عدد الشكاوى التي تتلقاها، ونادرا ما تكشف عن أي إجراءات جنائية أو إدارية أو مدنية تتخذها فيما يتعلق بحوادث الوفاة في أثناء الحجز أو التعذيب أو سوء المعاملة.

فضائح الجامعة العمالية

10 آلاف طالب يتعرضون للتشرد سنويا
والمدرسون بالدبلوم والليسانس

فضائح الجامعة العمالية

فرحة الموظفين بعزل المدير بسياسة «الحوار» قوبلت بهراوات فرق الأمن

صورة رقم (٣٠)

محطة أخرى في هذا الفصل لم نرد نسيانها ، عن فضائح أخري للنظام داخل الجامعة العمالية .. فعندما تسرب خبر إقالة مصطفي السيد مدير عام المؤسسة العمالية ونائب رئيس الجامعة التابعة لها.. انطلقت زغاريد الفرح، وصيحات النجاة من الظلم علي ألسنة الموظفين والعمال.. دون أن يمس ذلك الممتلكات أو يخرج عن إطار الفرح التلقائي ، إلا أن الوزيرة التي طالما اتخذت شعار «الحوار هو الحل» قابلت الفرحة بسياسة الحوار عن طريق ٥ سيارات لفرق مكافحة الشغب أعادت المدير

العام إلي كرسيه علي قمة المؤسسة، بقرار من الوزيرة.. صاحبة قرار آخر بإيقاف ٦ من زعماء انتفاضة الزغاريد، اختارهم المدير العائد لتصفية حسابات قديمة!!، اعتراف السيدة الوزير بامتلاء ملف المؤسسة والجامعة بالمخالفات وتسبب ذلك في إقصاء السيد راشد.. لم يمنعها من تولية ذراعه الأيمن مصطفي السيد منصب مديرها العام، كما لم تمنعها المخالفات التي تعلمها جيدا من إعادته إلي الجامعة مظفرا.. بينما الذين فرحوا.. فقط.. قيد التحقيق حتي الآن!!

الرجل الذي عاد بقرار من السيدة الوزير محاطا بالقيادات الأمنية، عاد دون أن يسأل مسئول واحد نفسه لماذا فرح الناس بخبر ذهابه؟!، ولماذا عاد بهذه الكيفية؟ وهذا هو السؤال الذي أجاب عنه العاملون بعبارة.. واحدة هي «كارت أحمر في وجه الوزيرة.. كاف لأن يعيدها إلي صوابها!!

مصطفي السيد مشرف الحضانة ،المنتدب من شركة الزجاج والبلور في عام ١٩٩٦ للعمل بالمؤسسة الثقافية العمالية.. تمت ترقيته في ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٠ ليشغل وظيفة «عميد» معهد الثقافة السكانية براتب أساسي «١٧٧» جنيها فقط، ثم قبل رحيل السيد راشد قام بتعيينه نائبا لمدير عام المؤسسة.. وهو منصب لم يكن موجودا قبل ذلك، ليصل راتبه الأساسي إلي ٣١٦ جنيها والإجمالي إلي ١٩٨٦ جنيها، ثم يأتي فبراير عام ٢٠٠٦ حاملا معه قرار السيد وزير القوي العاملة بتعيينه مديرا عاما للمؤسسة براتب أساسي قدره ٢٥٠٠ جنيه، مع منحه جميع العلاوات والبدلات والحوافز والمكافآت والمزايا الأخري المعمول بها بالمؤسسة!!

الراتب الذي خصصه قرار الوزيرة برغم مخالفته لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٥.. الخاص بتعديل أحكام النظام الأساسي للمؤسسة الثقافية العمالية.. في مادته رقم ٤٦ البند «ب» الذي ينص علي: «مراعاة الحدود الدنيا والقصوي للأجور في الدولة والنظراء في المؤسسة»، زاد بعد أقل من ٥ شهور إلي ٣٠١١ جنيها بعد أن قرر السيد بنفسه هذه المرة الحصول علي علاوة تم ضمها للأساسي ليزيد الراتب بعد ضم العلاوات والمنح إلي نحو ٥٢٥٣ جنيها طبقا لاستمارة الصرف في سبتمبر ٢٠٠٦.

الرجل «السوبر» بحسب وصف الكثيرين له ارتفع راتبه من ١٧٧ جنيها إلي أكثر من ٣٠٠٠ جنيه كراتب أساسي في أقل من ٥ سنوات، بل إن الإجمالي يعادل راتب

وزير.. ولكن هل تلك هي المخالفة؟!.. بالطبع لا.. حيث إن ذلك بخلاف عدد الشهور الهائل الذي يحصل عليه كحوافز ثابتة سنويا، منها ٢٤ شهرا مقابل إشرافه العام علي الامتحانات، وهي مخالفة أخري للقانون رقم ٤٩ لعام ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، واللائحة التنفيذية له، بالإضافة للقرارات الصادرة من المجلس الأعلي للجامعات ذات الصلة!!

المخالفة الخاصة بإدارة السيد لشئون الجامعة يشارك فيها الذين عينوه بل وكل الذين وضعوا النظام الأساسي للجامعة العمالية، وجعلوا كل من هب ودب يقوم بالتدريس للطلاب فيها وهم يصلون إلي نحو ١١ ألف طالب سنويا.. حصلوا علي الثانوية العامة.. والتحقوا بالجامعة بمصروفات تتعدي مبلغ ٢٨٠٠ جنيه سنويا بخلاف الكتب بالطبع.. ثم يدرس لهم حملة دبلوم الصنايع أو ليسانس الحقوق جنبا إلي جنب أساتذة الجامعة من الأكاديميين!! ليس هذا فحسب بل يتحكم غير الأكاديميين ومنهم السيد المدير العام مصطفي السيد الذي يجبر العاملين معه علي مخاطبته بلقب «دكتور» دون أن يحصل علي الدرجة، بل ولن يحصل عليها أيضا!!

الدكتور المزيف كما يظهر اسمه علي أغلفة المجلات الصادرة عن المؤسسة العمالية أو جمعية نشر الثقافة لوزارة القوي العاملة.. مسبوقا بحرف «الدال» يقود أكاديمية الدراسات المتخصصة بالجامعة العمالية التي يلتحق بها الطلاب عن طريق مكتب التنسيق، ويترأس فعليا مئات من الأساتذة الأكاديميين داخل الجامعة العمالية، برغم أن كل مؤهلاته هي ليسانس الحقوق بالإضافة إلي دبلومة في التربية، وحتي الماجستير الذي أشيع أنه حصل عليها في يونيو ٢٠٠٦، يقال إنه حصل عليه من «المعهد الآسيوي» بعد أن فشل في الحصول عليها من كلية الحقوق!!

الماجستير ذاتها بحسب المصادر مشكوك فيها.. لأن الكواليس تشير إلي رفض رئيس لجنة المناقشة ـ نحتفظ باسمه ـ رفض منحه الدرجة لعيوب علمية، قيل عنها حين المناقشة إنها رسالة منقولة، ولا تستحق الدرجة، إلا أن إدارة المعهد ومعها المشرفة علي الرسالة والتي تم تعيينها بوظيفة خبير اقتصادي بالجامعة العمالية أيام السيد راشد، ثم قام صاحب الرسالة مصطفي السيد ذاته بتعيين بنت أخيها في الجامعة العمالية.. وكلها إجراءات للمساعدة علي تمرير الرسالة حتي جاء رد رئيس لجنة المناقشة!!

الرسالة لا تزال حتي الآن قيد البحث والتقييم.. بعد أن شكلت إدارة المعهد الآسيوي لجنة مكونة من ٣ أعضاء لإعادة التقييم!! وسواء تأكد ذلك أو ثبت عدم صدقه، فإن المدير العام يقوم بالرغم من ذلك بمحاضرة طلاب جامعيين دون وجه حق، في مخالفة صريحة للوائح المجلس الأعلي للجامعات، ويخالف القرار الوزاري الخاص بالمعادلة والصادر من وزارة التعليم العالي، وكان سببا مباشرا في عدم إقرار معادلة شهادة الجامعة العمالية، وتسبب في أكثر من اعتصام لخريجيها آخرها نهاية موسم ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦.

مخالفات مصطفي السيد ليست مقصورة علي التدريس لشخص غير مؤهل، بل الأدهي والأمر أنه يقوم بتصحيح أوراق الإجابة للطلاب، بعد أن قام سلفا بوضع أسئلة الامتحانات، ويحصل علي مكافآت مالية كبيرة مقابل ذلك، ليس هذا فحسب بل يقوم بتأليف بعض الكتب الدراسية منفردا أو بالمشاركة مع آخرين، وبالطبع يحصل علي حوافز هائلة مقابل التأليف والطبع!!، ثم نسبة من عائد البيع المشترك أو العائد الكلي للتأليف المنفرد، وهنا مخالفة مزدوجة، فبخلاف المخالفة الأولي المتمثلة في التدريس، فالتأليف يخالف قرار المجلس الأعلي للجامعات رقم ١٧٣ بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٤، والذي ينص صراحة علي وجوب الدراسة من خلال كتب مؤلفة من أساتذة جامعيين.

مصطفي السيد حامل الليسانس أو المدير العام المحاضر المؤلف وواضع الامتحانات والمصحح، يقوم أيضا بتوظيف وترقية الأساتذة الأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس بقرارات منفردة، وكأنه وزير التعليم العالي.. أو أن الأخير لا وجود له!! برغم أن هذه الأمور كانت تدور في الفلك الطبيعي لها قبيل تشريفه للمنصب وهو ما يؤكده القرار الوزاري رقم ٣٣٠٤ في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥، ويثبت مخالفته القرار رقم ١٣٠ في ١٢ مارس ٢٠٠٦، والذي قام خلاله بترقية عدد من الأساتذة بشكل منفرد بعد شهر واحد من توليه مهام موقعه!!

القرار الأخير مخالفة صارخة للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ولائحته التنفيذية والتي لا تسمح باتخاذ قرارات تعيين أو ترقية هيئة التدريس بالجامعات بشكل فردي، بالإضافة إلي عدم التزامه في كل ما سبق بقرارات وتوصيات المجلس الأعلي للجامعات مما يعرض الجامعة العمالية لعدم معادلة شهادتها ويعرض مستقبل الآلاف

من خريجيها للخطر!!

ولكن هل مصطفي السيد وحده صاحب المخالفات؟! بالطبع لا.. لكنه المسئول عن نفسه وعن كل العاملين معه من المخالفين، ثم هل هؤلاء فقط هم المخالفون؟! بالطبع لا.. فالسيدة الوزير مسئولة، وفوقها النظام الذي تدور كل وقائع الفساد تحت رعايته ومسئوليته أيضا، فالأكاديمية المعدومة لدي المدير العام.. امتدت إلي آخرين أسند هو إليهم مهمة تأليف الكتب الجامعية التي تدرس للطلاب، ومنهم عرفات المهدي المستشار القانوني له، وهو غير حاصل علي الدكتوراه، وكذلك برلنتي محمد لطفي الحاصلة علي ليسانس الحقوق بتقدير مقبول، وكلاهما شارك في وضع كتاب «التشريعات العمالية» الخاص بالفرقة الأولي شعبة التكنولوجيا!!

الفساد داخل الجامعة العمالية ومن قبل المؤسسة العمالية الأم.. ظاهر لكل ذي عينين، وعلي رأس هؤلاء السيدة الوزير.. التي كانت عضوا في مجلس إدارة الجامعة.. وخرجت منه لتجلس علي مقعدها الوثير داخل الوزارة.. ذلك باعترافها المسجل علي لسانها في صحف مصر كلها والتي خرج علي إثرها رئيس اتحاد العمال الأسبق السيد راشد دون تحقيق، ورغم ذلك تستمر المخالفات بشكل أو بآخر ويستمر معها نزيف المال العام الذي يقترن بالمخالفات التي تغطي الجامعة، ويكفي ذكر أن ما يحصل عليه السيد المدير العام عزل سرا، وعاد جهرا يتخطي حاجز المليون جنيه منذ توليه وحتي الآن وهو الذي لم يكمل عامه الأول بعد!!

مليون جنيه فقط هو ما نملك وثائق ومستندات عنه.. أنتج محاولة انتحار لأحد الفنيين بمطبعة الجامعة.. رأي ما يحصل عليه المدير العام وأتباعه، وهو لا يكاد يعيش، فطلب سُلفة تعينه علي قضاء حوائج الدنيا، ومع الطلب كانت التوسلات التي وصلت لحد البكاء أمام مكتب السيد المدير مصطفي السيد الذي لم يعجبه الطلب فطرده تصحبه اللعنات، علي ما يريد أن يفعله بالسلفة البسيطة التي يطلبها!! أسقط في يد الرجل فحاول الانتحار، إلا أن الزملاء أسرعوا به إلي المستشفي فتم إنقاذه.. وبدلا من السلفة المرفوضة، تطالبه الإدارة بسداد مبلغ ١٥٠ جنيها قيمة فاتورة الإنقاذ!!

تلك حالة واحدة من الحالات الكثيرة التي جعلت شائعة العزل أو القرار الملغي بفعل فاعل منصة إطلاق لصواريخ الفرح داخل المؤسسة العمالية والجامعة التابعة

لها.. لكن لماذا تصرفت السيدة الوزير بكل هذه الحدة ضد التعبير عن الفرح.. برغم عدم خروج ذلك عن حيز الفرح فقط لا غير؟!

ثم لماذا تقف موقف المتفرج أمام ما يحدث من مخالفات داخل الجامعة العمالية وهي ليست مالية فحسب ولكنها تتعلق بأمور تخالف القوانين والأعراف.. بل وتعرض مستقبل آلاف من خريجي الجامعة العمالية للضياع؟!.. فهل من إجابة؟!

obeikan.com

سكان المقابر .. قلوب يحاصرها الموت

الوجه الآخر لعالم جمهورية الفساد ، أو لنقل الناتج الطبيعي لما فعلته في الشعب ، فمنها ولدت الحياة داخل القبور بعد استحالة السكني داخل بيوت آدمية ، لهذا زار الكاتب ولمدة أسبوع كامل عدة مناطق داخل عالم المقابر.. زارتها علي مدار أسبوع كامل.. في محاولة للبحث عن حقيقة الأحياء الذين جاوروا الموت واحتموا به كما احتمي بهم ، كيف يعيشون وماذا يشعرون تجاه عالم الأحياء خارج « القرافة » ؟

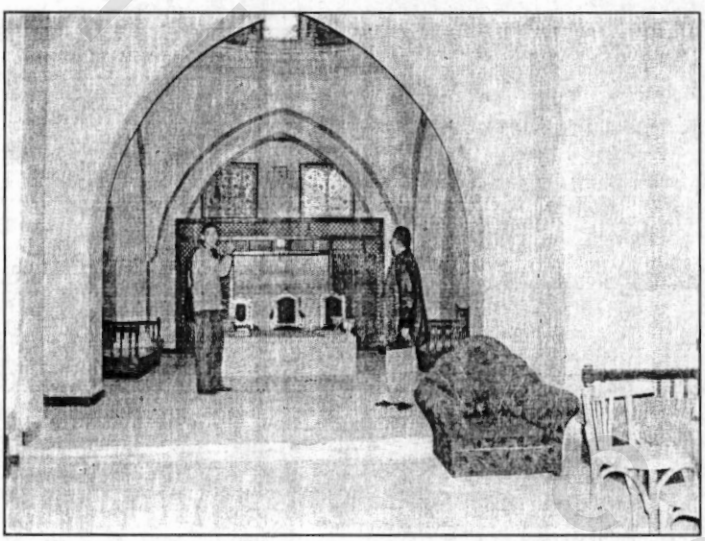

الكاتب داخل إحدى المقابر الأثرية

في المنطقة المعروفة باسم «المجاورين» أو « قايتباي » كان اللقاء مع « دنيا » أو المعلمة دنيا وهو اسم الشهرة بين الأموات أو سكان المقابر.. لديها ثلاثة أطفال هي عائلهم الوحيد، ليست من حفاري القبور أو مساعديهم لكنها مولودة داخل المقابر ، أبوها نزح من الريف بحثا عن لقمة العيش منذ زمن طويل فلم يجد مأوي غير المقابر وفيها وجد السكينة وفوق قبورالموتي جاءت هي إلي الدنيا.. ومنها اكتسبت شهرتها،

فهي كما قالت في فلسفة عجيبة «أنا دنيا من قلب الموت وسميرة لصمت الموتي» سألناها عن مصدر هذه المقولة فقالت «أنا طالعة من تانية إعدادي» وأبويا كان جاهل لكن بيحب قعدة المتعلمين، وهو صاحب الكلمة دي.. وأنا ورثتها عنه وده صحيح، الموت آخرة ، وأنا دنيا، وبالليل باتكلم مع الميتين وبأحس بيهم، لكن مش بخاف!!

«نصبة» الشاي الخاصة بسيد عبد الفتاح كانت المرسي من جديد، وفي نفس المكان تعرفنا علي المعلم محمد عبد الغني ، وهو أيضا من جيل «التُربية» المتعلمين حاصل علي دبلوم تجارة.. متزوج من إحدى أقاربه عاد لاستلام عمل أبيه بعد أن مل من تجريح المجتمع الخارجي قال «إحنا هنا عندنا اكتفاء ذاتي، وعلي الرغم من أنني لا أسكن في المقابر وأعيش في المنشية ـ يقصد منشية ناصر ـ فإنني موجود يوميا في المكان المخصص لعملي سعيا وراء الرزق، عندي ٣ أبناء، كلهم في مراحل التعليم الخاصة، وربنا يقدرني علي استكمال تعليمهم وتعويض ما حرمت منه فيهم، احتياجاتنا اليومية من سوق المنشية، وعلي الرغم من أننا مجتمع منعزل عن الناس رغما عنه إلا إننا نتفاعل مع ما يحدث خارج المقابر.. فأنا متابع جيد للقنوات الإخبارية خاصة «الجزيرة » .. «المعلم» محمد وجه كلمة لمحافظ القاهرة طالبه فيها بالموافقة علي عمل تأمينات اجتماعية علي «التربية» يسددون اشتراكها ويضمنون حصول أبنائهم علي معاش عقب وفاة ذويهم أسوة بباقي المهن خاصة وهم معينون دون أجر من قبل المحافظة، مشيرا إلي سعيه وآخرين لجمع توقيعات لتزكية هذا الطلب لدي المحافظ!!

ومن محمد عبد الغني إلي فيلسوف المقابر المعلم محمد سعيد الذي استضافنا لفترة زمنية طالت عن سابقيه، فصاحب الوجه البشوش الضاحك الساخر إذا رأيته خارج المكان لتعاملت معه باعتباره عمدة أو أحد أعيان الريف من ذوي الأصول التركية ، بادرنا بقوله « لعلمكم أنا عارف كل شيء بيتقال عن المقابر!! فقر، وجريمة، ومخدرات، ودعارة، وكآبة، وغم، وحزن، كل ده إحنا عارفينه، ومتأكدين إن ده كلام له أهداف خبيثة!! وإن أصحابه لا ينظرون سوي تحت أقدامهم.. فلا يرون غير رجليهم!! أما إحنا فإذا نظرنا نجد العظة ، فهذا هو المصير الذي لا فرار منه ، ثم مين هايسلك المجاري، ويشيل زبالة القرفانين، مش كل دي أعمال خدمية ، تنفذ قول الله عز وجل «ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات» في الإيمان طبعا وفي كل حاجة، وإلا قول علي الدنيا السلام!!

الحاج محمد سعيد

لسنا فقراء فقط نريد الحكومة أن تبتعد عنا!! تصور الحكومة ترفض توصيل الصرف الصحي للمقابر وتتركنا في الشتاء غارقانين ومعانا الموتي في مياه الأمطار!! هنا فيه كهرباء ومياه حلوة، وتليفونات لكن الصرف لأ!! ومش عارفين الحكمة من كده إيه؟! أصل الحكومة بتعامل المصريين باعتبارهم قماشة، تفصل منهم زي ما هي عايزة.. المهم تفضل هيه في الحكم!! إحنا مش جهلة ، وغير المتعلمين الدنيا والتليفزيون علمهم، بص حواليك هاتلاقي الدش فوق كل حوش تقريبا، يعني إحنا زينا زيكم.. ده لو كان فيه ميزة ليكم، لكن الميزة عندنا، الهدوء والسكينة،والإيمان بالمصير المحتوم!!

« منطقة الأشباح » هكذا يطلق علي المقابر ولهذا يأتي السياح لزيارتها كمغامرة مثلها مثل السفاري!! هكذا قال محمد كمال عبد اللطيف عضو المجلس المحلي لمحافظة القاهرة.. وأحد سكان المقابر وهو بطل فضيحة هند الفاسي وشقيقها، عندما أرادت شراء كسوة الكعبة المشرفة وكسوة قبر الرسول «صلي الله عليه وسلم»، مقابل ٤ ملايين جنيه، رفضها الرجل وأبلغ الشرطة، وكوفئ بجنيه من الذهب!! محمد كمال يعيش داخل المدفن الخاص بأسرة محمد علي الذي يعتبر ثاني قبر علي مستوي العالم من حيث القيمة الفنية بعد قبر« تاج محل ».

محمد كمال

محمد كمال أكد أن المقابر منطقة طرد حاليا حيث يخرج الأبناء بالزواج أو الهجرة إلي مدن أخري داخليا وخارجيا أولا بسبب عدم وجود توسعات رأسية تستوعبهم، وثانيا هربا من عار السكن في المقابر خاصة وتعليمهم ينقلهم إلي عوالم أخري، وأشار إلي أن زوجته من الإسكندرية عند الزواج اشتري لها شقة خارج المقابر، لكنها رفضت وأصرت علي الحياة معه حيث يعيش داخل المقابر!! ذلك علي الرغم من أن ٩٠٪ من الزيجات تكون زيجات داخلية بين السكان والأهالي..

الرجل رفض مقولة أن المقابر تفرز أعضاء جدداً في نادي الجريمة، مشيراً إلي أن المنطقة أنجبت أساتذة جامعات وأطباء وعلماء وفنانين ولاعبي كرة مشاهير مثل نصر إبراهيم، وحمدي نوح، بالإضافة إلي المطرب أحمد إبراهيم، مفجرا مفاجأة كبري حين قال إن أحد من تولوا رئاسة الجمهورية فعليا كان سيد زكي عبد الهادي وكيل مجلس الشعب، فهو الذي أعد للاستفتاء علي تولي الرئيس مبارك الحكم عقب اغتيال السادات، حيث كان الدكتور صوفي أبو طالب في الخارج للعلاج، فتولي الوكيل كل شيء في الداخلية حتي عاد صوفي أبو طالب، إذن نحن علي الخارطة السياسية، بل في كل المجالات!!

محمد كمال أشار إلي مبني صغير بجوار مدفن الأسرة العلوية قائلا هنا اختبأ عبد الناصر.. بعد أن استهدف الإنجليز مجلس قيادة الثورة أثناء حرب ٥٦، ومن هنا أدار هو ورفاقه المعركة!! ثم إن المقابر كانت مكانا لتصوير العديد من الأفلام السينمائية مثل «الإمبراطور» لأحمد زكي، و «لا وقت للحب» لفاتن حمامة ورشدي أباظة!!

«الحي أبقي من الميت» هذا هو شعارنا لذا نعيش، نفرح ونحزن نتزوج من بعضنا البعض، فقط بسبب الحاجز النفسي الموجود لديكم أما نحن فلا يوجد حواجز نفسية، حتي مع الموت، ولماذا توجد والموت حقيقة لا يستطيع أحد تغييرها؟! الكلام لا يزال لمحمد كمال، صدقوني نحن أفضل منكم مليون مرة!! الجريمة عندنا أقل من الخارج بكتير، بل تعتبر نادرة فالجميع هنا يعرفون الجميع، وهناك أربع عائلات هي «مدني،راضي، لطفي، عز» فقط منهم المعلمين، والصبيان أيضا لا يخرجون عنها فهم أقارب أو «تربية إيد» يعني معروفون للمعلمين وموثوق بهم، ونحن هنا موجودون للإقامة والعمل معا.. اكتفاؤنا ذاتي.. حتي في الأفراح التي يعتقد البعض أنها بعيدة عنا، فأحواشي الباشاوات هي المسرح،والفرق من بين شبابنا الموهوبين، كل شيء موجود عدا الراقصة!! ومن يحتاجها يأتي بها من الخارج..

«الحكومة» تصارع «الحكومة» لسرقة أراضى يملكها الغلابة

سكان المقابر ليسوا وحدهم الذين أطاح بهم الفساد إلي أحضان الموت ، هناك فصائل أخري من الشعب تصارعت الحكومة ، أو لنقل صارعت دواينها بعضها البعض للانقضاض علي أرزاق وأراضي العباد والسطور التالية هي الدليل ..

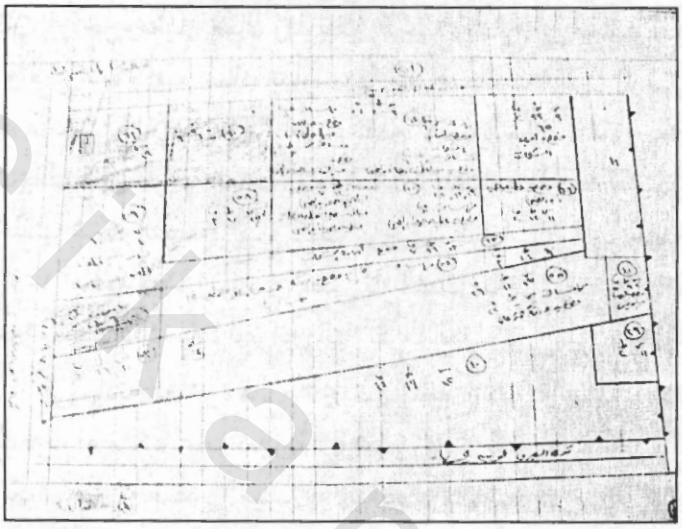

خريطة بالأراضي المتنازع عليها بين إدارات الحكومة والأهالي

« كلاكيت للمرة الألف تكشف الوقائع والمستندات ، عن عورات عملية الخصخصة التى دائما ما تضيع حقوق الغلابة من المصريين ، خاصة إذا كانوا هم المنتفعين بالشراء ، عند التصفية أو الدمج ، فكافة القرارات الحكومية تأتى دون النظر إلى الصالح العام لهؤلاء المشترين الصغار ، العملية تبدأ دائما بالإعلان عن التصفية ، تمهيدا للبيع ثم يقوم الصغار بشراء مساكنهم وأراضيهم ، من الشركة الحكومية المالكة، وسرعان ما يتم دمج الأخيرة فى شركة قابضة ومنها إلى أخرى ، وتتعدد الجهات المالكة فمن القابضة للتنمية الزراعية إلى القابضة للتجارة ، ومنها إلى الأملاك الأميرية فالإدارة المسؤولة عن التعاونيات ، ثم الإصلاح الزراعى فوزارة الزراعة ، وبالعكس تدور الدائرة على حائزى أراضى ومساكن شركة النهضة الزراعية ، التى كانت سابقا « المؤسسة العامة لتنمية واستغلال الأراضى المستصلحة بقطاع غرب الدلتا » ، الذى يضم من بين الأراضى المملوكة له أراض بمنطقة «إدكو »بحيرة

« والدشودى وابيس والنهضة بالعامرية» ، بالإضافة إلى مناطق أخرى بالقطاع .

مأساة وتوهة « دوخينى يا حكومة » ، تتكرر الآن فى منطقة ادكو تماما مثلما حدثت وتحدث لصغار الملاك فى النوبارية للبذور ، دعوة للعمال والموظفين وواضعي اليد لشراء أراضيهم ، أو المساكن التى يقطنوها أثناء عملهم بالشركة قبل التصفية والدمج ، فالمعروف أن النهضة كانت شركة تعمل على استصلاح وتنمية الأراضى ، تنتقل من مكان إلى آخر ومعها العمال والموظفين ، عند افتتاح أى منطقة جديدة بهدف استصلاحها وتعميرها ، وجميع عمالها بدأوا معها منذ خمسينيات القرن الماضى، وقت أن كانت مؤسسة عامة تابعة للإصلاح الزراعى ، يتقدم الجميع للشراء نقدا أو بالتقسيط ، عبر طلبات قدمت بالفعل إلى المراقبة العامة للتعاونيات ، باعتبارها الجهة المشرفة على إدارة القرى التى خلفتها شركة النهضة ، كل ذلك بموجب قرارات وزارية منها قرار وزير الزراعة رقم ٢١٥٢ لسنة ١٩٧٨ ، الذى قضى بـ« التصرف فى بعض أراضى الشركة بالبيع أو الإيجار وتنظيم ذلك وفقا للقوانين التى تقرها الدولة » .

نفس القرار فى مادته العاشرة قال :« يحدد رأسمال الشركة بمبلغ ٨ ملايين جنيه مصرى مملوك للدولة ملكية عامة للدولة ، وتجوز زيادته بقرار من الجمعية العمومية للشركة ، ويتكون من الحصص العينية أو النقدية المنقولة لها من المؤسسة العامة لاستزراع وتنمية الأراضى الملغاة بمناطق الحاجر والنهضة وأبيس ، يشمل ذلك جميع الأراضى بجميع أنواعها الموضح بيانها بكشف الزمام » ، تقدم الجميع بالطلبات وعددهم يزيد عن العشرة آلاف مواطن ، منهم من اشترى نقدا ومنهم من التزم بشروط التقسيط ، ومنهم من لايزال يدور فى دوامة «دوخينى يالمونة » ، بحثا عن الجهة التى يشترى منها ، بعد دمج الشركة فى القابضة للتجارة ، التى تم تقطيعها وتوزع أجزئها على الشركات القابضة الأخرى !!

المئات ممن قاموا بالشراء وسددوا كامل الثمن ، وحصلوا على عقود الشراء ومعهم الإيصالات الدالة على ذلك ، بالإضافة على حكم صحة ونفاذ ،و كذلك على السجل التجارى والبطاقة الضريبية والخريطة المساحية ، وصور رسمية من قرار رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، حضروا إلى « الكرامة » ، للتأكيد على أن هذه القرارات قالت بأحقية شركة النهضة فى بيع الأراضى والمساكن التابعة لها ، باعتبارها المالك الطبيعى لها ، وقالوا :« حصلنا على خطاب موجه من الشركة إلى الشهر

العقارى لتسجيل ما قمنا بشراءه من أراضى ومساكن مسددة الثمن بالكامل ، إلا أن المفاجأة كانت داخل مكتب توثيق «أبو حمص » ، حيث امتنع مديره عن تسجيل الأرض وتنفيذ الحكم القضائى بصحة ونفاذ البيع من الشركة ، كما رفض الاعتراف بملكيتها لما نريد تسجيله ، إلا بعد موافقة أملاك البحيرة ، ذهبنا إلى إدارة الأملاك فطلب مديرها إحضار ممثل قانونى من شركة النهضة الزراعية ، ومعه خطاب يفيد موافقة الشركة على نقل التكليف ، من الأملاك الأميرية إلى شركة النهضة ، وهو ما حدث بالفعل ، إلا أن ذلك لم يكن مسوغا لإنهاء الأمر كما قال مدير المكتب ،الذى أخلنا فى الدوامة داخل وزارة الزراعة وهى مستمرة منذ أكثر من عام دون حل !

بعد إحضار ممثل الشركة ومعه المطلوب ، طلب إبداء الرأى القانونى من القاهرة ، وبعد عام كامل ، تم تشكيل لجنة من القاهرة لبحث الموضوع فى سجلات أملاك البحيرة ، فتبين للّجنة أن الأرض والمساكن موضوع الشكوى ، ملك شركة النهضة الزراعية ، حيث آلت إليها بمحضر استلام وقرار من رئيس الوزراء ووزير الزراعة ، وكل ذلك مدون بالسجلات ، ومثبت بموجب الخرائط الموجودة بإدارة الأملاك بالبحيرة التى رفض مديرها نقل التكليف ، وأرسل يستفتى وزارة الزراعة !، رأت اللجنة فى تقريرها أنه لا مانع من نقل التكليف من الأملاك الأميرية إلى شركة النهضة الزراعية ، وأرسلت التقرير إلى الشئون القانونية بوزارة الزراعة ، إلا أن وكيل وزارة الزراعة السابق عاطف عبد العزيز – محال إلى المعاش حاليا – رد دون دراسة قائلا :« لا يجوز نقل التكليف إلا بعد التسجيل والحصول على خاتم نقل التكليف أو الحصول على صحة ونفاذ العقد » !!

وكيل الوزارة أعاد الكرة مرة أخرى إلى ملعب « دوخينى يالمونة » ، دون أن يطلع على الأوراق فبعض ما طلبه موجود بالفعل ، أما البعض الآخر فهو سبب الدوخة من البداية . فصار المطالبين بالحل لا يعلمون من البادئ .. البيضة أم الدجاجة ؟ ، فكلمة لا يجوز أوقفت كل شيء ، ولو اطلع الوكيل على تقرير اللجنة لعلم أن كل الأوراق سليمة وأن هناك قرارات وزارية واجبة النفاذ ، وأن أصحاب المشكلة حاصلين على الأحكام التى يطلبها ! ، وهو ما اضطرهم لتقديم طعن على القرار السالب للحق المعلوم ، وللآن لا تزال الوزارة تدرس الطعن دون أى قرار برغم أن القرارات السيادية والقانون يعطى الحق للشاكين فى نقل التكليف « نقل الملكية » ، دون بحث أو دراسة طبقا لما صدر من قرارات !

الأخطر من ذلك هو ما فوجئ به العمال والموظفين ، من قرارات صادرة عن

المراقبة العامة للتعاونيات وهى إدارة ليست طرفا فى المشكلة ، تفيد بضرورة سداد قاطنى المساكن الإدارية للإيجار منذ بداية شغلهم للمساكن ، وهو ما يعنى سداد إيجار عن أكثر من ستين عاما ، عن مساكن ليست محلا للايجار أنما هى سكن إدارى للعمال والموظفين ، وهم بالآلاف مهددون بالطرد من مساكنهم ، بل وصل الأمر إلى اتهامهم بالتبديد ، ثم رفع دعاوى قضائية أدت إلى سجن العشرات منهم ، دون أن يكونوا طرفا فى الصراع الدائر على نقل التكليف ، الذى يحول دونه لىّ ذراع القانون والقرارات السيادية ، بل تطور الأمر ليكون الانتقام ممن يشفون الفساد عبر مطالباتهم القانونية ، بإدخال جهة محايدة فى هذه الصراع ليطول الأمد ، ويجد أكثر من عشرة ألاف أسرة أنفسهم فى السجن أو في الشارع ، فتذهب الأراضى لمن يقف فى الخلفية يشتريها بعد سداد «فيزيتة » الفساد ، لهذا يناشد الآلاف من هذه الأسر وزير الزراعة التدخل لعله ينتصر لأصحاب الحق ، بانتصاره لصحيح القانون والقرارات الوزارية السابق إصدارها لصالح هؤلاء المشترين ، والعمل على تسوية أوضاع أقرانهم الذين تاهوا فى دوامة الدمج والتصفية دون أن يتمكنوا من الشراء نقدا أو بالتقسيط !

فهل يتدخل الوزير الذى علمنا أن المشكلة على مكتبه ، منذ فترة ليست بالقصيرة ؟ وهل ينتهي بحث قضية تتعلق بنحو عشرة آلاف أسرة ربما يصل تعدادها إلى ٥٠ ألف شخص ، إذا ما اعتبرنا متوسط عدد الأسرة الواحدة بنحو ٥ أفراد فى هذه المناطق ، هل يعود الذين تعدوا على القانون إلى صوابهم ، فيعيدون الحق إلى أصحابه ؟ أم تتكرر متاهة حائزى الأراضى بشركة نوباسيد مرة أخرى فى النهضة الزراعية ، فيذبح الغلابة بسكين الخصخصة مرة ، وبخنجر التصفية مرة أخرى وبسيف الدمج وضياع المالك الأصلى ، فى ملاك جدد يخشون إصدار القرارات ، برغم صحتها لارتعاش الأيدى تارة ، ولانتشار الفساد تارات أخرى ؟ .. ننتظر أن ينتصر قرار الوزير للحق قبل القانون ، قبل أن ننشر ما لدينا من مستندات دامغة تثبت الحق وتضوب الفساد فى مقتل ، كما لا نمانع إذا ما طلبتها الوزارة ، ربما لاختفائها من الأدراج المختلفة !

ماذا تبقى للمصريين فى مصر؟

فى مصر ما يقرب من ٦ ملايين موظف ، أطباء ومهندسين ومدرسين ومحاسبين ومحامين وإداريين. يشكلون مع أسرهم ما يقارب ٢٥ مليون مواطن ، ومعهم نفس العدد من الفلاحين وصغار التجار، وعمال يشكلون الأغلبية للشعب المصري، ومع

ذلك يتم حرمانهم من التقدم والفرص لصالح عدد أقل من ٢ فى المائة.

قانون الوظيفة العامة، الذى يتعلق بستة ملايين موظف، يطلق حق الجهات الإدارية فى تعيين الموظف والاستغناء عنه فى أي وقت، دون الالتزام بمدة محددة، وفى ظل الفساد والمحسوبية والواسطة، يتحول الوضع العرفى الذى ساد وأصبح قاعدة، حيث الوظيفة، فى أيدى الحكومة، التى تفتقد العدالة، والحزب الوطنى الحاكم، الذى يمكن أن يحول الوظائف العامة إلى ورقة انتخابية لشراء أصوات الناخبين، بوظائف مؤقتة، يتم فصلهم منها فى الانتخابات التالية.

تحولت مصر خلال ربع قرن إلى حالة أخرى غير التى كانت عليها من قبل، فقدت الكثير من ميزاتها، وتميزها، لم تصبح دولة زراعية، ولم تتحول إلى دولة صناعية، ظلت فى حالة بين الاثنتين، ولم تتطور إلى نظام رأسمالى بعيوبه وميزاته، لكنها احتفظت بكل عيوب الأنظمة السياسية، والإدارية.

ظلت الطبقة المتوسطة فى مصر هى التى تساهم فى بناء المجتمع، وتمده بالكفاءات والمهن والحرف، والأطباء والمهندسين والموظفين والمحامين وغيرهم، ومنذ بداية القرن العشرين اتسعت لتضم صغار الفلاحين الذين نجحت الحكومات الوطنية فى دفعهم خطوات للأمام، اجتماعيا واقتصاديا، وبعد ثورة يوليو اتسعت الطبقة المتوسطة بعد فتح باب التعليم أمام الفقراء، الذين صعد أبناؤهم فى التعليم وتولوا المناصب والوظائف وساهموا فى الصناعة وانضم إليهم العمال والفلاحون. لكن السنوات الأخيرة شوهت كل ذلك، وأطاحت السياسات الاقتصادية العشوائية والفساد بأحلام هذه الطبقة، التى تقلصت وانهارت تحت ضربات الفوضي.

يكشف تقرير «الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية» الصادر مؤخرا عن مركز الأهرام للدراسات السياسية أن ٢٠٪ من المصريين مهمشون، مشيرا إلى أن الفقر تجاوز فئة العمال والزراعيين الأجراء، وصغار المزارعين، إلى شرائح مهمة من الطبقة الوسطي، من خريجى الجامعات وأصحاب المشروعات الصغيرة والعائلية.

تكذيب رسمي

البيانات والتصريحات تتحدث عن إنجازات وتقدم اقتصادي، تكذبها تقارير رسمية. وبالرغم من الحديث عن الاستثمارات، هناك حالة من التردى فى المهن

والحرف ونقص فى الكفاءات الفنية والمعاونة. مصر تأخرت فى صناعة الغزل والنسيج وأصبحت تواجه منافسة شرسة من المنتجات المستوردة، وعجزت الحكومات المتوالية عن انتشال الصناعة من مشكلاتها. وفشلت الشركات والمصانع عن توفير عمالة أو وظائف فنية، واتجهت لجلب عمالة آسيا لسد العجز فى المهن التى يفترض أنها لا تحتاج إلى جهد كبير فى تعلمها. الصناعات التقليدية العادية التى اشتهرت بها مصر كالغزل والنسيج والجلود أصابها الانهيار بعد أن تم تجريف الكفاءات، واختفت المدارس الصناعية والحرفية والإتقان والكفاءة. تراجع مستوى التعليم، ولم تعد المؤسسة التعليمية قادرة على إمداد المجتمع بالكفاءات اللازمة لإدارة المجتمع، فى حين يوجد ما يقرب من خمسة ملايين عاطل أغلبهم من حملة المؤهلات العليا.

وبالرغم من أن النظام بمؤسساته التنفيذية والتشريعية، لم يتوقف منذ الثمانينيات عن الحديث عن التحرر الاقتصادي، وإقامة اقتصاد حر، فإنه عجز عن تغيير بنية المجتمع، اقتصرت القروض والحوافز على عدد محدود من الرجال الأعمال المقربين من النظام، وحرمان القطاع الأوسع، لم يقم نظام اقتصادى حر، ظلت أوضاع الأغلبية كما هى فى الاقتصاد الموجه، الذى كان يستبدل ضعف الرواتب بتقديم سلع وخدمات رخيصة ودعم حقيقي، لكن مع الانتقال لاقتصاد السوق ظل أعضاء الطبقة المتوسطة يعملون ويقبضون فى مجتمع اشتراكي، ويعيشون فى مجتمع رأسمالى متوحش ومشوه. ظلت رواتب موظفى الدولة، على حالها، بينما تضاعفت أسعار السلع والخدمات عشرات المرات. واتجه الموظفون إلى حل من اثنين: اللجوء إلى العمل الإضافي، أو الفساد والرشوة، وفى كلتا الحالتين تم تشويه المجتمع، لم يعد الموظف يجد عملا يؤديه، ولا يحصل على مقابل، أو أفسد الوظيفة واستغلها. وانتشر الفساد، ورافقه تدمير القواعد القانونية والأخلاقية. حيث الجريمة والاعتماد فى الدخل على الصفقات غير القانونية والرغبة فى الثراء بدون جهد، والمبرر «من يعمل أقل يكسب أكثر، ومن يعمل يتجمد فى مكانه ويتعرض للسقوط»..

بيع الوظيفة

وحسب تقرير الاتجاهات الاقتصادية فإن انحياز النظام السياسى فى مصر إلى الطبقة العليا ومصالحها وسيطرة رأس المال على السلطة، يساهم فى زيادة الفوارق بين الطبقات، والتهميش الاقتصادي لشرائح واسعة فى المجتمع، فضلاً عن انتشار

الفساد الذى يؤدى إلى تحويل أموال عامة إلى أموال وشركات خاصة بصورة غير مشروعة، ويحول أموالاً خاصة إلى جيوب البيروقراطيين كثمن للحصول على الرخص أو تسهيل الإجراءات. بما يؤدى لتوليد الفقر، لأن هذه الأموال العامة يفترض أن تذهب للفقراء والطبقة الوسطى وهم الغالبية.

المصريون يعيشون حالة «استمرار الوضع القائم» حسب تقرير التنمية البشرية، ونظام يسرف فى الحديث عن الإصلاح رافضا إصلاح نفسه. المواطن مستبعد. والحكومة تتخبط. تتزايد أعداد الفقراء، والفئات المحرومة، الصعيد أفقر من بحري، الذى هو أفقر من القاهرة. والريف أفقر من الحضر. «الدولة لم تصل إلى جيوب الفقراء الشاسعة فى شتى أنحاء مصر» حسب تقرير التنمية الذى أكد «أن الدولة المصرية بمرور الأعوام أصبحت تتحيز لبعض الفئات الاجتماعية دون الأخرى.. وأصبح النظام الذى وفر على مدى خمسين عاما فرصا للحراك الاجتماعي غير قادر على تقديم الخدمات.. والشريحة التى تعيش عند خط الفقر أو تحته، محرومة من الخدمات الصحية والتعليمية».

هناك تشويه كامل فى توزيع الدخل فى مصر وحسب تقرير البنك الدولى بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ فإن أغني١٠٪ من السكان يحصلون على ٢٩,٥٪ من الدخل. ويحصل ٢٠٪ على ٦,٤٣٪ من الدخل. فى حين يحصل ٧٠٪ من المصريين على ٢٩,٨٪، من الدخل. ويشير التقرير إلى أن ٤٠٪ من المصريين لا يحصلون على أكثر من ١٤٪ من الدخل. ومن بين هؤلاء ما يقرب من نصف الموظفين ومن كانوا ضمن الطبقة الوسطي، وهذا التفاوت فى الدخل لا يرتبط بالكفاءة أو التعليم، ولكن بالمكان الذى يشغله الشخص. حيث تظل الوظائف العليا محجوزة للفئات الأغنى من خلال توريث المناصب، أو توزيع الوظائف المميزة على أبناء الكبار.

عدد محدود

وأصبح هناك عدد محدود من كبار الموظفين والمستشارين تتراوح رواتب بعضهم بين عشرين ألفا ومائتى ألف جنيه بينما ما يقرب من ستة ملايين موظف بعضهم لا يتجاوز دخله راتبه وحوافزه خمسمائة جنيه أو أقل، وظهر ذلك عند تفجر قضايا الفساد والرشوة فى وزارت الإعلام والزراعة وغيرها. وعندما فكر النظام فى تعديل نظام الوظائف العامة، قرر إنهاء العقود الدائمة وجعلها مؤقتة ومع الفساد والواسطة ينتظر أن يتحول التوظيف إلى تجارة مربحة لكبار مسئولى الدولة والحزب الوطني.

وباعتراف تقرير اللجنة الخاصة لدراسة بيان رئيس الوزراء فى مجلس الشعب تم رصد استمرار ظاهرة الزيادات المتوالية والعشوائية فى أسعار السلع والخدمات الأساسية بصورة فاقت قدرات المستهلكين، من محدودى الدخل، وغيرهم من الشرائح الاجتماعية الأخرى، والفشل فى السيطرة على الأسواق. وتركها فى أيدى قلة من المحتكرين تسيطر عليها.

البطالة وصلت إلى معدلات غير مسبوقة، وتضاعفت أرقام العاطلين، من الخريجين تجاوزت فعليا الخمسة ملايين عاطل، وتصر الحكومة على خفضها لأقل من نصف الرقم، وهو ما تكشفه المؤسسات الدولية والأرقام والتقارير. والعلاج بالنسبة للفقراء اصبح من المستحيلات وحتى تقارير العلاج على نفقة الدولة أصبح من الصعب التعويل عليها، بدون تدخلات ومساع ووسائط، وأصبحت جزءا من أوراق نواب البرلمان فى شراء أصوات الناخبين.

وحسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر فإن العاطلين فى مصر من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٠ عاماً وهو يشكل نسبة ٩٩٪ من العاطلين، وتتركز بشكل أساسى فى الفئة الأكثر شباباً ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاماً، حيث يشكل العاطلون منهم وفقاً للبيانات الحكومية الرسمية نحو ٨٨٪ من عدد العاطلين، كذلك فإن المتعلمين يشكلون نحو ٩٣٪ من المتعطلين. ويعد ارتفاع معدل البطالة كما يشير تقرير الاتجاهات الاقتصادية دليلا على ضعف معدل الاستثمار حيث إن التوسع فى الاستثمار هو العامل الرئيسى فى تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة فى أى اقتصاد، كما يعبر ارتفاع معدل البطالة عن ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل.

لا تعليم ولا صحة

وإذا كان التعليم والصحة هما أهم خدمتين يختبر بهما نجاح أى نظام سياسي، فإن أحوال التعليم والصحة فى مصر تشهد على الفشل التام للنظام، فضلا عن كونهما مؤشرا على حرمان الطبقة الوسطى فضلا عن الطبقات الأفقر، من حقوق أساسية. فى التعليم كان انخفاض دخل المدرس هو الذى ساعد على انتشار وتوحش الدروس الخصوصية، التى ساهمت فى تدمير التعليم، لأنها أنهت أى اعتماد على التحصيل وحولت التعليم إلى عملية الهدف منها دخول الامتحان والحصول على شهادة، بغض النظر عن الكفاءة.

ومن التعليم الأساسى إلى الجامعى حلت الواسطة والتوريث محل التفوق والعمل، وأصبحت الجامعات فى كثير من الأماكن حقا لأبناء الأساتذة بغض النظر عن مستواهم العملى وهو أمر ساهم فى تدمير التعليم الجامع، ومن المفارقات أن الجيل من الأساتذة الذى حصل على تعليم مجانى من الأول إلى الدكتوراه فى الخمسينيات هو الذى خلق نظام توريث الوظائف الجامعية للأبناء، ليقضوا على تكافؤ الفرص الذى حصلوا بموجبه على حقهم فى الصعود والتطور الاجتماعي ، أى أن أبناء الفقراء السابقين هم الذين سرقوا الفرص من أبناء الفقراء الحاليين وسلموها لأبنائهم، وخلقوا قاعدة لم تكن قائمة فى أى وقت، وهو ما قاد لمزيد من التدمير للنظام التعليمى الجامعي. أما الخدمة الصحية فإن علاج الفقراء وغالبية الطبقة المتوسطة، يعتمد على قرارات العلاج على نفقة الدولة، فى ظل غياب وانهيار التأمين الصحى وعجز الحكومات المتوالية عن ابتكار قانون ينظم الخدمة الصحية. وباعتراف وزير الصحة الأسبق الدكتور إسماعيل سلام فإن العجز عن تلقى العلاج لم يقتصر على الفقراء لكنه امتد إلى الفئات العليا من الطبقة المتوسطة، الذين أصيبوا بأمراض مستعصية مثل السرطان أو الكبد الوبائى الفيروسي، وأصبحوا عاجزين عن تلقى العلاج لعدم قدرتهم بدون الحصول على قرارات العلاج على نفقة الدولة، التى تحولت هى الأخرى إلى قرارات مركزية تصدر من القاهرة ، وأدت الارتفاعات المتوالية فى أسعار الدواء والاتجاه لتصفية وبيع الشركات العامة إلى تحول العلاج إلى سلعة متضاعفة الأسعار ، بالرغم من أن الدواء سلعة لا يمكن الاستغناء عنها !.

تقرير الشفافية الدولية عام ٢٠٠٧

يؤكد تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ أنه برغم تشريع العديد من القوانين للحد من الفساد إلا أنه لا يزال يتغلغل في جسد النظم القضائية لمختلف بلدان العالم ، حيث يبقى التنفيذ ضعيفاً في كثير من هذه البلدان ، وهذا الفساد يعوق كثير من النظم القضائية في العالم، ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة والتمتع بحق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة، وأحيانا حتى الحق في الوصول للمحاكم على الإطلاق ،و يعرقل الفساد القضائي التماسك الاجتماعي. ويعرقل مكافحة الجريمة المنظمة ويقلل الاستثمار الاقتصادي. إن أفقر شرائح المجتمع هي التي تعاني من الفساد القضائي. والمثل الشعبي المعروف في كينيا لماذا الاستعانة بمحامي عندما تستطيع شراء القاضي؟ يعني أن العدالة

معروضة للبيع وفقط الأغنياء هم المستفيدون عادة .

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة وهذا لا يتضمن فقط المكاسب المالية لكن أيضاً المكاسب غير مادية، مثل تعزيز السلطة السياسية وهى أحد أسباب الفساد القضائي وتأخذ شكلين رئيسين: التدخل السياسي من خلال تخويف القضاة، والتلاعب في التعيينات القضائية أو غيرها من الوسائل التي تهدد استقلال القضاء، وثانيا الرشوة. وقد يحصل المحامي على أجر نظير القضية، أو يقبل القاضي الرشاوى للإسراع في الحكم في القضية. في دراسة استقصائية قام بها فرع منظمة الشفافية الدولية في بنجلادش، فان اثنين من كل ثلاثة أشخاص استخدموا المحاكم الابتدائية في عام ٢٠٠٤ قاموا بدفع رشاوى ويقدر متوسط مبلغ الرشوة حوالي ٢٥٪ من متوسط الدخل السنوي.باختصار، إن الفساد يؤثر في استقلال السلطة القضائية في العمل دون أي تأثير من أصحاب المصالح، ويؤثر في مسئوليتها ومسائلتها، وفعالية القواعد والرقابة .

وعن أسباب الفساد القضائي يقول التقرير: هناك أربعة شروط رئيسية يمكن أن تسهل الفساد في الجهاز القضائي هى عدم تعين القضاء على أساس الجدارة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى اختيار قضاة مرتشين ، ضعف المرتبات وظروف العمل وانعدام التدريب جعل الأفراد عرضة للرشوة ، عمليات العزل القضاة غير العادلة بتهمة الفساد يمكن أن تؤدي إلى تسييس العمليات العزل والنقل للقضاة ، تجعل إجراء المحاكمة المبهمة من الصعوبة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني أن يراقبوا أنشطة المحاكم .

ويتسائل التقرير عما يمكن عمله للتغلب على الفساد في الجهاز القضائي ،ثم يجيب : ليس هناك مجموعة سحرية من شأنها أن تقلل من الفساد في جميع الحالات لكن توفر التوصيات الواردة في تقرير العالمي للفساد توافق في الآراء حول ما ينبغي أن تكون عليه المعايير الدنيا لتطوير وصون النزاهة والمساءلة والشفافية في النظام القضائي.يوصي تقرير الفساد العالمي بأن تكون التعيينات القضائية مستقلة، وعلى أساس الجدارة وبالتشاور مع المجتمع المدني. يجب أن تكون رواتب القضاة متناسبة مع دور القاضي وينبغي وضع معايير واضحة لنقل وانتداب القضاة وإحالة القضايا. يقترح تقرير الفساد العالمي أيضا انه يجب توافر حصانة محدودة للقضاة متعلقة بأعمالهم وإنشاء هيئة مستقلة مكلفه بالتحقيق في الشكاوى التي تقدم ضدهم.لضمان

المزيد من الشفافية في النظام القضائي، يجب نشر تقرير سنوي عن أنشطة نظام القضائي وإنفاقه، وينبغي على القضاة الكشف عن ممتلكاتهم والإبلاغ عن حالات تعارض مصالحهم مع القضايا المخولة لهم يجب على المجتمع المدني البحث في كيفية رصد ومراقبة وأسباب حدوث الفساد القضائي.

ويؤكد التقرير أن الفساد يقوض النظم القضائية في العالم، ويحرم المواطنين من الوصول إلى العدالة، وتعزيز حق الإنسان الأساسي في محاكمة عادلة ونزيهة، وأحيانا حتى الحق في المحاكمة على الإطلاق، فعندما تفسد المحاكم بسبب الجشع أو الانتهازية السياسية، تجنح موازين العدالة ويعاني المواطنين العاديين ، فقالت هوجيت لابيل رئيسة منظمة الشفافية الدولية. فساد القضاء يعني أن أصوات الأبرياء تذهب أدراج الرياح بينما يفلت المذنب دون عقاب.يستخلص تقرير الفساد العالمي الجديد أن السلطة القضائية الفاسدة تضعف قدرة المجتمع الدولي على ملاحقة الجريمة وتمنع الوصول إلى العدالة وتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، وتقوض أيضا النمو الاقتصادي عن طريق إتلاف الثقة في الاستثمار، وتعرقل الجهود المبذولة للحد من الفقر

يقسم الفساد القضائي عادة إلى نوعين: النوع الأول هو التدخل السياسي في العملية القضائية من قبل السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، والنوع الثاني هو الرشوة، لا يمكن المبالغة في أهمية وجود القضاء مستقل. عندما تكون العدالة فاسدة، فان الجميع خاسرون ولاسيما الفقراء، الذين يضطرون إلى دفع الرشاوى تفوق قدراتهم المالية ،و يكشف أحدث مسح استقصائي عالمي لمنظمة الشفافية الدولية حول مواقف من الفساد في أكثر من خمسة وعشرين بلدا، أن على الأقل واحد من كل عشرة أسر (عشرة في المائة) أضطر لدفع رشوة للحصول على العدالة. وفي أكثر من عشرين دولة، قال أكثر من ثلاثة في كل عشر اسر (ثلاثون في المائة) أن الرشوة كانت وسيلة لتامين الوصول إلى العدالة أو لحكم عادل في المحكمة،

إن الفساد في القضاء هو أي تأثير غير سليم على نزاهة الإجراءات القضائية والأحكام ويمكن أن يمتد إلى رشوة القضاة من أجل إصدار حكم معين أو أي حكم على الإطلاق. يشمل الفساد القضائي سوء استخدام ميزانيات المحاكم أو السلطة القضائية، مثل ذلك: عندما يقوم القاضي أو المسؤول بتعيين أفراد من أسرته أو معارفه في وظائف المحكمة أو يتلاعب بعقود بناء والمعدات لمصالح خاصة. كما يمكن

أن يكون الفساد عن طريق توزيع القضايا بانحياز وغيرها من الإجراءات السابقة لمحاكمة، مثل كتبة المحكمة وأمناء السر عندما يتم رشوتها لفقدان الملفات والأدلة والذي بدوره يؤثر في المحاكمة أو الحكم، وتنفيذ -أو عدم التنفيذ- الأحكام.

يرى تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ انه رغم مرور عقود من الإصلاحات من أجل حماية استقلال السلطة القضائية في العالم، إلا أن الضغوط على الأحكام لأسباب أو مصالح سياسية ما زال كثيفا، ورغم أن العديد من القضاة في كل أنحاء العالم يتصرفون بنزاهة، إلا أن المشاكل ما زالت موجودة ، فيظهر انخفاض المعايير الدولية في بلدان مثل الأرجنتين وروسيا حيث زاد هناك تأثير القوى السياسية على العملية القضائية في السنوات الأخيرة.إن خطر الانتقام السياسي من القضاء النزيه الذي يرفض المساومة قد يكون سريعا وقاسيا. إن إجراءات تأديب وعزل القضاة الفاسدين يمكن أن ينتهي بها المطاف باستخدامها لعزل القضاة المستقلين عن التأثيرات السياسية.

يتم في الجزائر نقل القضاة المستقلين عن الضغوط السياسية إلى الأماكن النائية. وفي كينيا، كجزء من حملة ضد الفساد، والتي ينظر إليه على نطاق واسع بوصفها حملة سياسية، تعرض بعض القضاة لضغوط للتنحي دون إبلاغهم بالتهم الموجهة إليهم. ، و الفشل في تعيين القضاة على أساس الجدارة يمكن أن يؤدي إلى اختيار أشخاص سهل التأثير عليهم وإفسادهم. يمكن نقل القضاة المزعجين للسلطة أو نقل القضايا الهامة للقضاة الأكثر تساهلاً، وهي الأساليب التي أستخدمها رئيس بيرو السابق ألبرتو فوجيموري ،و يستطيع أيضا تدخل السياسيين أو المسئولين شراء الغطاء القانوني لتغطية الاختلاس والمحسوبية والمحاباة والقرارات السياسية غير المشروعة.

إن هذا التدخل ممكن أن يكون بالإيذاء البدني والتهديدات والتخويف، أو غير مباشر عن طريق التلاعب في التعيينات القضائية ورواتب وشروط الخدمة ،و تعتبر الرشوة الجانب الآخر المظلم للفساد القضائي، والتي يمكن أن تتم من خلال نسيج العملية القضائية نفسها. كما تبين التقارير القطرية لـ(٣٢) دولة في تقرير الفساد العالمي أن القضاة قد تقبل الرشاوى لإبطاء أو التسريع النظر في القضايا وقبول أو رفض الاستئناف والتأشير في قضاة آخرين أو لمجرد الحكم في قضية بطريقة معينة.

يسعى موظفو المحاكم للحصول على رشاوى مقابل الخدمات التي ينبغي أن تكون مجانا. قد يطلب المحامي أجور إضافية لتعجيل أو تأخير القضايا أو توجيه العملاء

والقضايا والقضاة معروفون بقبولهم للرشاوى. يعتبر ضعف الرواتب من العوامل التي تؤثر على قابلية القاضي للفساد، على سبيل المثال لا الحصر. إن عدم وجود أمان الوظيفي بالإضافة إلى ظروف وشروط العمل وعدم العدالة في الترفيه والنقل وانعدم التدريب المستمر، كلها أسباب، تجعل القضاة وغيرهم من موظفي المحكمة عرضة للرشوة.تعزز إجراءات المحاكمات المبهمة من عمليات الرشوة حيث تمنع الوسائل الإعلام والمجتمع المدني من رصد نشاط المحاكم وفضح الفساد القضائي..الحلول: الاستقلال، والانفتاح، وتوفير موارد كافية، والمساءلة،

لا يوجد حل واحد فعال لمعالجة كل هذه المشاكل بل هي مجوعة من الحلول من خلال مدخل كلي، يقدم تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ توصيات مفصلة لتعزيز استقلالية القضاء والمساءلة والنزاهة الشخصية، ويشجع فعالية أكثر لتنفيذ القانون وحماية القضاء من النفوذ السياسي. يجب أن تكون تعيينات وعزل القضاة والنيابة العامة شفافة ومستقلة عن السلطتين التنفيذية التشريعية، وعلى أساس الخبرة والأداء. يجب إعطاء الصحافة حرية متابعة والتعليق على الإجراءات القانونية والمحاكمات، ونشر التقارير والمعلومات الموثقة بشأن القوانين واقتراحات التغيير في التشريعات وإجراءات المحاكم وإصدار الإحكام.إن دور المجتمع المدني في المراقبة أمر حتمي عن طريق الرصد والتعليق على اختيار القضاة والسلوك القضائي وانضباط قضاة المحاكم، وكيفية معالجة القضايا وكيفية إصدار الأحكام. يستطيع المجتمع المدني أيضا لفت الانتباه إلى أوجه الضعف المؤسسي التي عن طريقها يتم تسهيل الفساد ويمكنها أيضا أن تضع الحكومات على إشعار أنها ستحاسب على التزاماتها ونتائج برامجها لمكافحة الفساد.توفر منظمة الشفافية الدولية توصيات تفصيلية من أجل تعزيز استقلال القضاء ومكافحة الفساد القضائي .

وأكد التقرير على ضرورة وجود هيئة تعيينات قضائية مستقلة تكون فى صميم عملية اختيار القضاة ، كما يجب أن تكون التعيينات القضائية على أساس الجدارة، والوضوح مع معايير محددة للدعاية الانتخابية (في حالة الانتخاب). ويجب على المرشحين إثبات سجل الكفاءة والنزاهة ، ينبغي استشارة المجتمع المدني ، بما في ذلك الجمعيات والنقابات المهنية المرتبطة بالأنشطة القضائية، في موضوع قبول المرشحين ، يجب أن توازي رواتب القضاة الخبرة والأداء والتطوير المهني، ويبغي توفير معاشات

تقاعد مناسبة ، ضمان حماية الأجور وظروف العمل من أي تدخل من جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية وإنشاء فروع قضائية لهذا الغرض ،يجب أن تستند التنقلات القضائية إلى معايير موضوعية لحامية القضاة المستقلين والمحايدين ،ويجب حصول القضاة على حصانة محدودة للأعمال المتعلقة بواجباتهم القضائية ،و يجب التحقيق في الادعاءات ضد القضاة بدقة، عن طريق هيئة مستقلة،و يجب أن تكون عملية عزل القضاة شفافة ونزيهة مع معايير صارمة ودقيقة وإذا كان هناك أي اتهام بالفساد يقدم القاضي للمحاكمة ، يجب أن تكون الإجراءات القضائية من قبل النيابة العامة علنية وقراراتها مسببة مع السماح بنشرها .

يبرز تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ الجهود المبذولة على المستوى الوطني لفروع منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد القضائي.أن الفساد القضاء هو محور الرئيسي لجهود مكافحة الفساد في العالم لان القوة ونفوذ السلطة القضائية الفاسدة يمكن أن تمارس ضد سيادة القانون وضد المجتمع ككل. النجاح في مهاجمة الفساد القضائي سيعزز ثقة المواطن والجهود الوطنية الرامية الى التحقيق الشفافية والمسائلة.قال كوبوس دي سواردت القائم بأعمال المدير العام في منظمة الشفافية الدولية :تعمل المنظمة على مراقبة القضاة وحضور المحاكمات وتقسم جودة الأحكام ، تقديم مشورة القانونية المجانية لضحايا الفساد من خلال١٦ مركز للمشورة القانونية في ١٢ دولة ،تسند منظمة الشفافية الدولية في عملها لمكافحة التدخل السياسي والرشوة في القضاة للعديد من حلفائها داخل النظم القضائية، هؤلاء الملتزمين بالأهداف المشتركة للشفافية والعدالة والمساواة بموجب القانون.